

التدريب



شباط ٢٠١٨/هـ/١٤٣٩ م

النجاح
في عالم متغير

الدور التربوي والتعليمي

لمؤسسات المجتمع المدني

الواقع والأموال

www.moe.gov.jo

Presented by



المعهد الأردني للتربية والتعليم



الرابطة العربية للتربويين التنويريين

ARAB ASSOCIATION FOR ENLIGHTENED MUSLIM EDUCATORS

هي فضاء ومنصة مستقلة لدعم المؤسسات والمشاريع الفاعلة في مجال التنوير والتجديد الديني في المنطقة العربية، والتي تعتمد التعليم والتدريب آلية لها. وتوفر الرابطة الدعم الفني والإعلامي لهذه المشاريع وتساعد في الترويج لرسالتها. كما توفر لها شبكة علاقات إقليمية ودولية لبناء قدراتها في صياغة ونشر الخطاب التنويري وتحويله إلى ثقافة عامة.

والمقصود بـ "التربويين" هم المؤسسات والمشاريع والأفراد المشتغلون على برامج تربوية فاعلة تعمل على إيصال النتاج والمواد التنويرية النظرية إلى مختلف شرائح المجتمع من خلال نشرها و/أو التدريب عليها وإدخالها في الثقافة المعاشية اليومية للفرد والمجتمع.

وأما "التنويريين" فالمقصود بهم الذين يسعون في تقديم إجابات جديدة لأسئلة وتحديات العصر الراهنة. سواء فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية أو السياسية أو الإقتصادية أو التربوية أو الحضارية. مع استنادهم للقيم التنويرية التي جاء بها القرآن، والتي أضلت لكرامة الإنسان وحريته وحقوقه. ودعت إلى التعارف والحوار بين البشر، وإلى التفكير والسؤال وطلب الحق والحكمة. مع تبنيتهم لتراث المسلمين وتاريخهم واجتهاداتهم كتجربة إنسانية مفيدة محترمة ومهمة إلا أنها كبقية الاجتهادات البشرية ظرفية وغير ملازمة.

وتسعى الرابطة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبادل التجارب والخبرات والرؤى بين المؤسسات الأعضاء وتنسيق الجهود بينها، وتقديم الاستشارات لها.
- تأسيس فرق عمل ومشاريع متخصصة لدعم منصات التربية التنويرية وتعزيز صوتها.
- إجراء تقييم شامل ودوري لخطابات المنظمات الأعضاء، وقدراتها المؤسساتية، بغرض تقويتها.
- رصد وجرد المشاريع المنسجمة مع قيم ورؤية ومبادئ وأهداف الرابطة والتواصل معها للعضوية.
- بناء شراكات مع المعنيين المحليين والإقليميين والدوليين بما يساهم في تحقيق أهداف الرابطة وأعضائها.
- العمل على رفع مستويات التأهيل والتدريب في مجال التربية والتنوير من خلال تطوير حقائب تدريبية ذات كفاءة عالية.
- المساهمة في رفع مستوى إنتاج المواد الإعلامية والإعلانية، لتعزيز وتطوير وتنشيط خطاب التنوير الديني المنسجمة مع مبادئ الرابطة، خصوصاً في الأطر التربوية والتعليمية.

www.ArabAEME.org

التنويري

مجلة فكرية تصدر عن الرابطة العربية للتربويين التنويريين

رئيس التحرير

هاجر القحطاني

مدير التحرير المسؤول

عبدة فرج الله

سكرتير التحرير

خالد بشير

مدير الاتصال

عبدالله الجبور

هيئة التحرير

علي رمضان أبو زعكوك

يامن نوح

مولاي محمد إسماعيلي

مراجعة وتدقيق

لانا المجالي

التصميم والإخراج الفني

أسامة حوراني

Info@altanweeri.net

www.altanweeri.net

Tel: +962(0)6-5680999



الفهرس

- (4) ■ **مُبتدأ الكلام**
● من سيصنع ربيع العرب الحقيقي؟ - هاجر القحطاني
- (5) ■ **كُتّاب التنويري**
● المجتمع المدني والتعليم... أزمة الفارس الأخير - يامن نوح
● ماذا ينبغي على أهل الفكر؟ - وجيهة البحارنة
- (10) ■ **حوار العدد** (اللاحق بالركب الحضاريّ يمرّ عبر التعليم الرقمي ونقله إلى المنطقة)
● مع الدكتور ليث كبة
- (14) ■ **أفكار بصوت هادئ** (برنامج النجاح في عالم متغير)
●
- (16) ■ **كُتّاب العدد**
● إصلاح التعليم أم التربية؟ - سفيان سعدالله
● الأدوار التربويّة للمجتمع المدني قراءة؛ في الواقع والأفق المنتظر - مولاي محمد إسماعيلي
● مدارس الفن؛ بين الجامعات الرسمية والمجتمع المدني - سارة الخشاب
● التعليم الديني.. آفاق التطوير والنهوض - لانا لمجالي
● المجتمع المدني العربي؛ واقع وآفاق - نبيل صالح
- (27) ■ **رواد التنوير**
● أبو القاسم حاج حمد
- (29) ■ **مكتبة التنويري**
●
- (32) ■ **كاريكاتير العدد**
●
- (33) ■ **جائزة نجاح كاظم للتربويين الشباب**
● مؤسسات المجتمع المدني ودورها التربوي والتعليمي - الحسن بيروك
● المجتمع المدني بالمنطقة العربية ودوره التربوي التعليمي - ياسين اغلالو
● في أفق بناء مجتمع مدني مؤثر في نظامنا التربوي والتعليمي - المحجوب داسع
● الجمعيات الدينية وإسهاماتها في التربية والتعليم في المنطقة العربية - عامر سداس
● الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني - مصطفى كمون
● المجتمع المدني وإشكالية الديمقراطية - محمد اللحيان
● الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية - نوال الراضي
● المجتمع المدني بين الواقع والمأمول - محمد عبدالشافعي
● دور المجتمع المدني في تشكيل البيئة التعليمية - أحمد الكومي
- (54) ■ **أنشطة الرابطة**
●

مبتدأ اللام

من يصنع ربيع العرب الحقيقي؟

الإنتاجي لملايين الأسر وتخرّج به ملايين الموظفين لسوق عمل راكد وبطالة مقنّعة، لكنها لن تصنع بهم المستقبل.

وقد تستثمر الدول العربية الغني منها والفقير في تعليم نجحها تعليمًا تقنيًا متقدّمًا، فترصّع بهم تقارير التنمية وتتباهى بأرقامهم في المحافل الدولية، لكنها لن تصنع بهم المستقبل.

ليس هذا النوع من التعليم ما يمهد الطريق إلى إطلاق الشغف إلى الحياة وإلى العلوم والمعارف والفنون في عقول الأجيال الجديدة وقلوبها.

في هذا المرفق من التاريخ، لا تعويل على أي تعليم لا تكون أولويته تكوين فرد جريء لا يهاب المجهول، يحبّ التنوع والتعدّد ويفهم الاختلاف ويحبّه، يتأسك أمام التحشيد الإيديولوجي الأعمى بعقل متعلّم، ناقد وبناء، ويقبل على العالم والحياة بفضول ولطفة ودهشة الواثقين.

ومن أجل هذا لا بد من ثورة جديدة تطال فلسفة التعليم في منطقتنا، استراتيجياته، مناهجه وكامل منظومته.

السؤال الآن، هل يصحّ التعويل على الحكومات المشغولة برغيف الخبز، الأمن السياسي، عجز السياسة وحماية الاستبداد لتراجع هذه المنظومة وتحثّ الثورة المرجوة؟

الجواب: كلا!

مستقبل العالم هو مستقبل التعليم ومستقبل التعليم هو مستقبل العالم غير أن هذه الحقيقة الصارخة لا تنعكس بنفس القوة على الموارد التي ترصدها الدول للتعليم ولا على المكانة التي تحتلها الوزارات المعنية به في معظم بقاع العالم وبالذات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تقول التقارير الأمامية إن ما ينفقه العالم العربي على التعليم في أحسن الأحوال (دول الخليج) لا يتجاوز 2% من الدخل القومي، وهذا يعني أن العالم العربي يستثمر أقل من 2% من موارده في بناء المستقبل.

حتى هذا الحد الأدنى يضيع في التخطيط العشوائي والمناهج المتأخّرة والتحديات الوجودية الكبرى التي تواجه هذا الجزء من العالم.

هذا الجزء يشكّل وطنًا لـ 5% من سكان الأرض وينتج أكثر من 57% من لاجئيه وأكثر من 17% من حروبه وصراعاته، ويمثّل أهله أكثر من 68% من قتلى العنف في العالم حسب تقارير الأمم المتحدة حتى نهاية 2016.

تحيل هذه الأرقام المفجعة إلى المهمة العاجلة التي على التعليم في هذه المنطقة أن يواجهها قبل كل شيء: القضاء على الحروب.

منشأ الكثير من حروبنا هو الخوف، الخوف من المجهول ومن الغير. ومنشأ الكثير من الحروب هو الطمع، حيث يضعف طرف فيطغى الطرف الأقوى ويتمدّد خانقًا الطرف الأضعف في ركن صغير، كما تنهمر المياه من علٍ إلى منخفض.

ولا سلاح كالتعليم يكسر دوامة الضياع هذه. إذ لا شيء غير تعليم قادر على تحويل الخائف إلى مطمئن والضعيف إلى واثق سيكون كفيلاً بخلق أجيال من المبادرين والشجعان الذين يتدخّلون لكسر دائرة التوحّش وتحويلها إلى مسار تصاعدي بناء.

قد تستثمر الدول العربية الغني منها والفقير، في تعليم مجاني رديء ومتأخّر، تؤدّي به دورا تقليديًا أمام مواطنيها، تستهلك به العمر



أ. هاجر القسباني

الرئيس التنفيذي للمركز
الدولي للحوار الإسلامي

بريطانيا

المجتمع المدني والتعليم... أزمة الفارس الأخير

■ الدولة: هل أم مشكلة؟

الدينيّة ذاتها، أي أنها كانت تختزل في داخلها سلطتين لا سلطة واحدة، فقد كانت الدولة - ممثلة في شخص الحاكم - تحمل صلاحيات الدولة السياسيّة وصلاحيات المؤسسة الدينيّة كذلك، ولذلك كانت سلطاتها مضاعفة⁽²⁾ وقد أدى هذا التضخم في صلاحيات الدولة إلى ضهور فعاليّة "المجتمع" بما هو كيان مستقلّ وفاعل في مواجهة الدولة.

■ المجتمع المدنيّ

والوعي بفعاليّة "المجتمع" ككيان له وجود مستقلّ ومفارق للدولة، هو ما تطوّر لاحقاً في التجربة الغربيّة تحت عنوان "المجتمع المدني"، بما هو إمكانيّة المجتمع لتطوير آليات وكيانات خاصّة به بإمكانها التدافع مع الدولة لتحقيق مصالح وأغراض عامّة.

بينما على مستوى تاريخ دولة المسلمين، مثل "تدافع" المجتمع مع الدولة، "نزاعاً" على شرعيّة السلطة، وليس "تدافعاً" مقبولاً بالمعنى الإيجابي، وبالتالي واجهته الدولة بشكل عنيف في أغلب الأحوال دفاعاً عن شرعيّتها ووجودها⁽³⁾.

(1) روسو، جان جاك (2013)، العقد الاجتماعي، مؤسسة

هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، صفحة 165

(2) وذلك على المستويين السني والشيوعي، وإن كان على المستوى الشيوعي يتخذ شكلاً أكثر صراحة.

(3) ولا يعني ذلك أن استبداد الدولة خاصية إسلامية حصراً، ولكن يدور الحديث هنا في سياق محدد، وهو سياق تطور آليات اجتماعية مقبولة للتدافع مع الدولة، وهو ما انتهى بالمجتمع الغربي - بعد الكثير من الصراعات بالتأكيد - بالقبول بمبدأ سيادة الشعب، وتطور النظام الديمقراطي، وهو المبدأ الذي لم يتم قبوله بالكامل حتى الآن في غالبية الدول العربيّة والإسلامية، ما جعل الدولة الحديثة مشروعاً لم يكتمل حتى الآن في هذه الدول.

نشأت الدولة - بمعناها الحديث - في أوروبا كحلّ لمشكلة قائمة، وهي مشكلة الاستبداد الكنسيّ والإقطاعيّ، حيث خلقت سلطة الكنيسة في مقابل سلطة الدولة إشكاليّة "ازدواجيّة السلطة" التي كانت تشطر وعي الفرد المواطن بين الولاء للدولة وقوانينها، والولاء للكنيسة وتشريعاتها، ولذلك كان تفويض السلطة بكاملها للدولة، كجهة مدنيّة تستمدّ سلطتها من الشعب مباشرة، حلاً يفتح الباب أمام تطور المجتمع والدولة على كافة المستويات.

يقول جان جاك روسو: "وبما أنه وجد أمير وقوانين مدنيّة دائماً، نشأ عن هذا السلطان المضاعف وتصادم الحاكيّة في الدول المسيحيّة تعذر كل سياسة صالحة، ولم يوفّق الناس قط لمعرفة أي الرجلين يلزمون بطاعته: السيّد أم القسيس؟ [...] وكانت لمحمد آراء صائبة جدّاً، فقد أحسن وصل نظامه السياسيّ، وذلك أن ظلّ شكل حكومته باقياً في عهد خلفائه، فكانت هذه الحكومة واحدة تماماً، وصالحة إلى هذا الحدّ"⁽¹⁾.

كما يلاحظ روسو، لم يكن سياق نشوء الدولة في المنطقة العربيّة والإسلاميّة ماثلاً لما رآه في أوروبا، فالدولة في السياق الإسلاميّ كانت تنفرد تقليديّاً بالسلطة، ولا تنازعها أي مؤسسة دينيّة على ولاء الأفراد، وبالتالي لم تكن المشكلة التي تحدّث عنها روسو - والتي جعلت من نشوء الدولة الحديثة في أوروبا حلاً قائمّة في سياق دولة المسلمين تاريخيّاً.

ولكن ما تحدّث عنه روسو بوصفه امتيازاً للدولة المسلمين، كان - من زاوية أخرى - مشكلة بحدّ ذاته، فانفراد الدولة بالسلطة لم يكن بالضبط بسبب تحرّرها من سلطة المؤسسة الدينيّة، ولكن لأنها كانت تختزن بنفسها سلطة المؤسسة

لا يملكنا في المنطقة العربيّة أن نتحدث عن "مجتمع مدنيّ" حقيقيّ كذلك الذي تعرفه الدول الغربيّة، فالسياسات مختلفة تماماً، والإشكاليات كذلك مختلفة



د. يامن نور

باحث اندريولوجي مصري
مؤسس صالون قرطبة الثقافيّ

مصر

لتثبيت دعائمها وترسيخ الثقافة الخاصة بها، لكن ذلك لم يمنع المجتمع من خلق قنوات تعليمية خاصة به لتمرير ثقافته على تنوعها، فالكليات والطرق الصوفية على سبيل المثال كانت تمثل تاريخياً بيئة تعليمية مستقلة نسبياً عن الدولة، يستطيع المجتمع من خلالها تمرير ثقافته بعيداً عن قبضة الدولة، طالما نجحت هذه القنوات في تجنب الصدام السياسي، وطالما نجحت في تحييد المناطق الفكرية التي يمكن أن تؤدي إليه، وهي مناطق وإن كانت محدودة بسقف الدولة، إلا أنها كانت فاعلة لفترات طويلة من الزمن.

وتحت الضغط الطبيعي للحدثة، لم تعد الأشكال التقليدية من التعليم كافية للوفاء بمتطلبات المجتمع، واعتمدت المجتمعات الشرقية الشكل "الحديث" من التعليم المدرسي، وإن بقي بذاته هو محل النزاع بين "الدولة" التي تريد دائماً احتكاره، وبين "المجتمع" الذي يطمح إلى سقف أعلى من سقف الدولة.

هذه المقابلة بين نزوع الدولة للاحتواء، ونزوع المجتمع للتجاوز، ازدادت حدة بعد الثورة المعلوماتية الحديثة التي جعلت من غير الممكن إبقاء وعي الأفراد بعيداً عن التطورات العالمية، وبالتالي وضعت كيان "الدولة" في المنطقة أمام تحدٍ وجودي هائل، تجسّد في موجات الربيع العربي، وهو ما لم تستطع "الدولة" مقاومتها في البداية، لكنه ما لبث أن تراجع فزعاً من تداعيات التفكك الاجتماعي الذي أظهر على السطح المشكلات البنيوية العميقة لمجتمعاتنا، وهي المشكلات التي تجسد "الدولة" فيها مبرراً لوجودها على كل علاقتها واستبداها المعروف، وبالتالي استطاعت الدولة في أعقاب الربيع أن تحتفظ مجدداً بكيانها الهش، إلى حين!

■ التعليم... مرة أخرى!

يظهر من العرض السابق إذن عدّة أمور، وأولها أنّ الإشكالية المركبة في المنطقة بين الدولة والمجتمع، لا يمكن اختزال حلّها في "التغيير السياسي"، لا عبر الثورة، ولا عبر الانتخابات، فجوهر الإشكالية يقع خارج الدولة في الحقيقة، وإن كانت الدولة تمثل أحد أوجهه القبيحة، لكنها ليست جوهره، وإنما فقط أحد أعراضه.

يمكن الإشكالية في بنية الثقافة المعاصرة للمسلمين ذاتها، وفي مفاصلها الرئيسية، أي في مفاهيم مركزية مثل "القانون"، "العلم"، "الآخر"، "الإيمان"... الخ. تحمل بنية الثقافة الدينية المعاصرة للمسلمين تعريفات لهذه المفاهيم ما تزال تنتمي إلى بنية اجتماعية تراثية، يعززها الخطاب الديني، والخطاب السياسي على السواء، تضع الفرد المسلم في مواجهة مباشرة مع الحدثة، باعتبارها مناقضة "للدين"، ما ينتج عنه أسئلة

وفي أعقاب سقوط دولة الخلافة، سقطت المنطقة بكاملها في قبضة الاستعمار الأوروبي، وهو ما أدى إلى نشوء كيانات سياسية تتخذ من الناحية الشكلية شكل الدولة القومية الحديثة، لكنها تفتقر إلى كل مقوماتها تقريباً، وخاصة في علاقتها بالمجتمع الذي لم تكن تمثله بأي حال، ولا تستمد سلطتها منه، وبالتالي استمرت في صراعها معه حفاظاً على البنية الشكلية "للدولة"، بينما يحتفظ المجتمع بأبنيته الاجتماعية التقليدية القبلية والعرقية، والأهم من ذلك، انفصال مؤسسة "الفقه" كنظام قانوني تقليدي أصبح متاحاً للجميع -دون أي معالجة لدوره في بنية الدولة الحديثة- وبالتالي عدنا إلى نقطة الصفر التي تحدت عنها "روسو"، بحيث صارت الدولة تشرع القوانين من ناحية، بينما من ناحية أخرى تتحدث تيارات "الإسلام السياسي" عن تشريعات "إلهية" تتبناها بنفسها وتسعى لتطبيقها، وبالتالي عاد وعي الفرد/المواطن مشطوراً بين ولائه لقانون الدولة، أو ولائه لقانون "الإله" الذي يتحدّثون عنه!

كل هذه السياقات أدت في نهاية الأمر إلى مجز المجتمع عن إفرز آليات مستقرة للتعبير عن مصالحه بالتوازي مع، أو بالشراكة مع الدولة.

وبطبيعة الحال، تختلف الظروف الراهنة نسبياً من دولة إلى أخرى في المنطقة العربية، فالسعودية وإيران على سبيل المثال، أعادت توحيد السلطتين في سلطة واحدة، وبالتالي انغلق الأفق تقريباً أمام التيارات الاجتماعية للتعبير عن ذاتها بواسطة كيانات مستقلة ذات فعالية، بينما دول مثل المغرب والأردن لا تظهر فيها هذه الإشكالية بنفس الوضوح، ودول مثل مصر والجزائر تمتلك دولاً قديمة وراسخة نسبياً لكنها تمتلك في نفس الوقت حساسية مفردة تجاه منازعة السلطة من أي طرف معارض، وخاصة الأطراف التي تمتلك خطاباً دينياً، وبالتالي تلجأ للقبضة الأمنية في الغالب للحفاظ على وجودها ضد "التهديد" القائم. وليس هناك أوضح من مثالي العراق وسوريا لتوضيح الإشكالية، حيث تفكك الوضع تماماً إلى أبنيتها التقليدية بمجرد سقوط الدولة!

ولذلك، لا يمكننا في المنطقة العربية أن نتحدّث عن "مجتمع مدني" حقيقي كذلك الذي تعرفه الدول الغربية، فالسياقات مختلفة تماماً، والإشكاليات كذلك مختلفة، فبينما تستمد "الدولة" في الغرب قوتها من نضوج وتطور الكيانات الاجتماعية التي تمنحها الشرعية، تستشعر "الدولة" في المنطقة العربية تهديداً كاملاً في هذا النضوج ذاته، وبالتالي تقاومه، لكن هل تستطيع الدولة الاستمرار في هذا المسار لوقت طويل؟ والأهم من ذلك: هل يعني ذلك أنه لا توجد أي مساحة فعالية للمجتمع على الإطلاق يمكنه العمل من خلالها؟

■ التعليم

تقليدياً، اعتبرت الدولة أن احتكارها للتعليم هو أحد أهم وسائلها

الجانب من الفعل الاجتماعي المطلوب في المنطقة، ويركز جلّ اهتمامه على الأوضاع الإنسانيّة والمادّيّة الملحّة، كالجوع والفقر والتلوّث، أو مسائل تقع في مناطق فوقيّة من التحديث - كالمساواة وحقوق المرأة- دون النظر إلى جذورها الثقافيّة التي تؤسّس لها. وحتى عند مناقشة قضايا مثل التعليم، ينصرف ذلك عادة إلى تعليم القراءة والكتابة للقطاعات المحرومة منها، بينما لا يرتقي النظر إلى إشكالية اكتساب "المعرفة" العاميّة والحديثة وما يصطدم بها من مفاهيم ثقافيّة محلّيّة.

وبالتالي يبقى الرهان على المبادرات المحليّة والإقليميّة، التي تتبنّى خطاباً تنويرياً، بأدوات تعليميّة ذكيّة وفاعلة، وهي المعادلة التي لم تنضج بعد بالقدر الكافي في المنطقة، حيث تبقى كل محاولات التجديد الدينيّ حتى الآن، مشغولة إما في مساحة الفكر النظريّ والبحث الأكاديمي، وهي مساحة على أهمّيّتها لا تجد لنفسها طريقاً للدخول إلى وعي الفرد العاديّ، أو مشغولة - بإشراف الدولة في الغالب- في منطقة "تجديد الخطاب" الدينيّ، وهي مساحة سطحيّة تماماً، تعتبر أنّ حلّ المشكلة يكمن فقط في تغيير "طريقة التقديم" لنفس المادّة التي يتمّ تقديمها للمسلمين عبر مئات السنين.

(4) للمزيد حول إشكالية الثقافة ودور الدولة والمجتمع، يرجى مراجعة مقال "من يصنع المعلم: لغز البيضة والدجاجة" للكاتب، في العدد الأول من مجلة التنويري.

(5) أو هو لا يستطيع مقارنة هذا الجانب لأسباب واعتبارات سياسية في الغالب.

مبدئيّة - وشائعة مع الأسف-مثل: هل الديمقراطية حلال؟ هل نظريّة التطوّر حرام؟ هل يمكننا تعليم أولادنا الفلسفة؟ إلى آخر هذا النوع من الأسئلة، التي تجعل اللحظة الراهنة للوعي المسلم متوقّفة عند لحظة تاريخيّة سابقة على الحداثّة، متوجّسة من اقترافها باعتبارها خطراً على "المسلمات"، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على أداء المؤسسات التعليميّة، الرسميّة منها وغير الرسميّة، حيث تصطدم هذه المؤسسات بالثقافة ذاتها -إن لم تكن تصدر عنها في الأساس- وبالتالي تبقى دائرة التعليم مفرغة، لا تستطيع الخروج بوعي المتعلّم خارج نفس الصندوق، إلا واصطدم بالمجتمع، أو بالدولة، أو كليهما.

■ مريط الفرس

وبالتالي، لا يمكننا الحديث عن دور فعال للمجتمع المدني في التعليم، دون أن يكون في صلب هذا الدور مواجهة الإشكاليّة الرئيسيّة في عمق ثقافتنا، وهي إعادة تعريف المفاصل الأساسيّة للثقافة الدينيّة، وبناء ثقافة بديلة يمكنها أن تمضي بهذه المجتمعات خارج هذه الحلقة المفرغة من الصراعات، وهو ما يضع عبئاً مضاعفاً على الفاعلين الاجتماعيين في هذا المجال.

فهذا الجانب من دور المجتمع المدني - أعني جانب التجديد الدينيّ -لا يقع تحت البنود المتعارف عليها دولياً للمجتمع المدني - مثلاً لا يقع ضمن أهداف الأمم المتّحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة -وبالتالي تصبح مهمّة الفاعلين الاجتماعيين الراغبين في مواجهة هذه الإشكاليّة من مؤسسات المجتمع المدنيّ في المنطقة⁽⁵⁾ مهمّة في منتهى الصعوبة، حيث لا يقفون فقط في مواجهة الدولة والمجتمع، ولكن منقطعين كذلك عن مساندة المجتمع المدنيّ الدوليّ الذي لا يدرك محوريّة هذا



ماذا ينبغي على أهل الفكر؟

وهي "التواصل"؟ (وخيرهما من يبدأ السلام)،
فهي خطوة صغيرة، لكنها بداية لانطلاق
بخطوات كبيرة وقفزات واسعة نحو مستقبل
أكثر إشراقاً ورضاً ومحبة.

والحوار من أنجع وسائل التواصل لحل
الخلافت، والأكثر ملاءمة وتوافقاً مع روح
العصر، بشرط أن يكون لتبادل المفاهيم بغية
تقدير مضمونها الفكري وليس لتبادل قذائف
الالتهامات- ولتبيد الشكوك والمخاوف
وأسبابها لا لحصد ثمارها.

السلم، الحوار، الأخوة، التعاون.. هي قيم الأمة
التي لا حياء عنها، وهي ضمان بقاء وجودنا
كأوطان وثباتنا كإنسان، لا يمكن للمفكر أن
يتخذ دونها بدلا، وإلا سقطت عنه قيمة
الفكر وقيمة الإنسان، بل قيمة الدين بشكل
أولي؛ إذ ربُّ الدين سبحانه أمر "فأصلحوا بين
أخويكم"، ونبئهُ الأمين أوجب "إصلاح ذات
البين أفضل من عامة الصلاة والصيام".

فكما في حريق الغابة الذي يمكن أن يأتي بأواره
على المسكونة بأناسها ومنجزاتها، فإذا لم نملك
قرار الإطفاء فلا أقلّ نحاول مجتهدين في تحجيم
الأضرار ومنع استشراء النار..

السياسة عالمٌ متقلب، لها حيثياتها وألاعيها
وقواعدها وأهدافها، صلحت أم فسدت، ولها
مؤسساتها وأدواتها ورجالها وقراراتها، أصابت
أم أخطأت، فقد تذهب للسلم وقد تذهب
للحرب بين عشية وضحاها، حيثيات أو نوايا
لا حصر لها معلنة أو مطوية، نعمها أو نجهلها.
فهما كانت نداءاتنا وأمنياتنا الثقافية كمفكرين
بأنّ السياسة العامة للأوطان ينبغي أن تتقيد
بمحاور الرشد، والصلاح، وحاكيّة القيم، ورضاً
الشعوب، إلا أنّ هذا يتعسر على صخرة الواقع،
نتيجة ظروف كثيرة أملت طبيعة الجغرافيا
والتاريخ والإرث المعقد الذي نحن فيه، بل
ولكثرة انهيار الزيف والدجل والتضليل
وارتباك وضبابية كل شيء.

فإذا تمتلك الشعوب أن تفعل وهي التي تدفع
التمن عادة؟ وكيف تصون قيمها، ومصائرنا،
وحاضرها ومستقبلها، عبر مؤسساتها الثقافية
والدينية، إذا اهتمت السياسة وسارت في
اتجاه التدمير أو القطيعة والخسران؟!

نحن نعلم كشعوب أنّ مصير أمتنا واحد، وأنه
على المحك، وأنّ أوطاننا هزّة كلّ طامع فإذا
حدث خلاف بين فطرين عربيّين أو مسلمين،
أو مجموعة أقطار، فهذا أوان (إذا ظهرت الفتنة
فعلى العالم أن يُظهر علمه)، ومفكرو الأمة
هم علماءها، وعلمهم هو علمهم بأصيل قيم
الأمة، وبخطير ووحدة مصيرها، وبجوامع كلمات
وحدتها وعزتها، فينبغي لهم فرادى ومؤسساتيين
الدفع باتجاه ترطيب الأجواء وإزالة الخلاف
وتبيد المخاوف، مهما علت أبواق السياسة
بالنفي تجاه الخصومة.

فإذا كان الطرفان متفقين على الخصومة
والسلبية كوسيلة للحل، وهي أبشع الوسائل،
فلماذا لا يندفعان نحو أحبّ الوسائل لله
والناس، بخطوة إيجابية نحو طريق الحل

”

إن دور التقف باعتبارها
حالة دعي في الوطن
والأمة، أن يكون شاهداً
ونزيلاً، فلا ينساق ويندوب
ويعبأ ويوظف، بل يقول
بصدق وشفقة ما فيه
الصلحة لوطنه وأتمه

“



د. دهبية البهارنة

رئيسة جمعية البحرين النسائية
للتنمية الإنسانية

البحرين

”

السلم، الحوار، الأخوة،
التعاون.. هي قيم الأمة
التي لا حياء عنها، وهي
ضمان بقاء وجودنا كأوطان
وثباتنا كإنسان

“

جوهرية ثابتة، القيمة التي ينبغي الجنوح لها دائماً مع أي استعداد، ومع فرض عدم وجوده ينبغي خلقه وتهيئته، وإلى الحوار لتذليل كل المسائل العالقة بتحصّر واحترام، وإلى حصر الأمور في دائرتها الخاصة دون ضرر أو إضرار بالشعوب وبمستقبل المنطقة، وإلى عدم الخصومة أو الفجور فيها بإسقاط كل علائق الودّ وشريف القيم كأن لم يكن بيننا مودة، وإلى عدم اجترار الماضي الخاطئ وويلاته وإهالته، بل باستشراف المستقبل الزاهي الممكن للذهاب إليه، وإلى عدم توظيف الفكر والمفكرين والإعلام إلا في التذكير بقيم الأخوة والعروبة والسلام بين الأشقاء واستحضار الماضي فقط الناصع الحفي بالتعاون والتجاوز وتذليل الصعاب.

كل هذا بغية الحفاظ على حزم أوطاننا، ومنجزاتها، وأنظمتها، ورجالاتها، وعقولها، ودينها، وأخلاقها، وسلمها، وحسن جوارها، وطيب علاقاتها، واستقراراً لتلاحمها وتعاونها وتكاملها، وسلامة مستقبلها ومستقبل أبنائها.

وذلك عبر إعادة ضخّ ماء المشتراك، والتذكير بالقيم، والأهمّ كمتقّفين هو عدم السقوط في النار بالاشتغال بالتحريض وتبادل الاتهامات وتبرير الخصومة، عوض الاشتغال بالتهدئة ونزع فتائل الأزمة وعدم تبرير الخصومة.

وإنّ من أقوى وقودات نار السياسة الواجب إبعادها، هشيم الدين وزيت الثقافة، فلو حصرتنا مسألة الخلاف في الدائرة السياسيّة لتحلّ هناك عبر مطارحاتها السياسيّة وقنواتها وأدواتها وقوانينها وقواها، دون أن نحشر الشعوب وعواطفها فيها، ودون أن نشحذ أقلام المفكرين للنفخ فيها، ودون أن نستجدي الدين للنفير به في تشريعها وتقديس نارها.. نكون قد أدينا واجبنا في الفتن، و"أظهرنا علمنا" الإطفائي.

إن دور المثقّف باعتباره حالة وعي في الوطن والأمة، أن يكون شاهداً ونذيراً، فلا ينساق ويذوب ويُعبأ ويُوظف، بل يقول بصدقٍ وشفقةٍ ما فيه المصلحة لوطنه وأمتّه، لكن يقولها بعقلٍ لا بخلافٍ وشقاقٍ، ويمنطق حثّ لا برعونة واستعلاء فساد، فيدعو دائماً للمصالحة بين الأشقاء، وللتحقيق النزيه في أيّ خلاف، ولتغليب السلم والأمن كونه قيمة



اللقاء بالربّ الحضاريّ

يمرّ عبر التعليم الرقميّ ونقله إلى المنطقة



حوار العدد مع الدكتور ليث كبة

أب المجتمع المدني الحديث في العالم العربيّ

مؤسس النبر المدني للحوار الإسلاميّ

أهوى الحوار: مولاي محمد اسماعيلي

البيئة الثقافية والسياسية تعيّرت جوهرياً أيضاً، والجيل الشاب اليوم انفتح على عوالم جديدة، ولم يعد بإمكان الدولة السيطرة على نوافذ الثقافة والتيارات الوافدة. وبالتالي فإنّ التعليم بمعنى نقل الثقافة والقيم العامة وحتى بمعنى الإعداد المهنيّ تمهّش دوره، ولم يعد له الدور الناجع في إعداد الشباب للحياة، وفي إعدادهم لسوق العمل، ما تسبّب بحدوث ثغرات كبيرة جداً لا تزال قائمة إلى الآن.

الحكومات تتخبّط في كيفية سدّ هذه الثغرات، فتركت فراغاً واسعاً لمبادرات، ومع نموّ المجتمع المدنيّ خلال الأربعة عقود الماضية، وبالتحديد في العشرين سنة الأخيرة، ظهرت مبادرات عديدة من المجتمع المدنيّ، قسم منها معنيّ بسياسات التعليم، قسم منها معنيّ بسدّ ثغرات لا يوفرها التعليم الرسميّ؛ على سبيل المثال؛ كثير من الدول لم يكن لها تعليم مدنيّ أو تعليم يختصّ بالتدريب على مهارات الحياة أو التنمية البشرية. هذه ثغرات لا تزال قائمة، يتصدّى لسدّها المجتمع المدنيّ ويلعب دوراً فعّالاً فيها. من زاوية أخرى فإنّ التعليم غير الرسميّ على يد منظمات طوعية ومدنية متنوّعة تميّز عن التعليم الصفيّ الرسميّ الذي يعتمد فقط على نقل المعلومة بأنّه يعتمد الطرق التفاعلية والحديثة في التعليم، مستخدماً كل ما يمكن أن يحصل عليه من أسواق المعرفة ومن أدوات التعليم التي أصبحت اليوم مفتوحة وميسّرة.

لم يعد الهيكل التعليميّ كما ذكرت- حكراً على الحكومة، وهو الأمر الذي فتح أفقاً واسعاً أمام المنظمات المدنية كي تُساهم، لكن مهمتها الرئيسة هي ليست هذا النوع من التعليم، لعلّ مهمتها الأساسية هي في الضغط على المؤسسات الحكومية لإحداث تغييرات حقيقية في سياسات التعليم تواكب التحوّلات التي طرأت في العالم، وتؤهلّ الخريجين لسوق العمل، حيث أنّ جوهر العملية التربوية هو إعداد جيل مؤهلّ للحياة بكلّ أبعادها، يعني على مستوى الثقافة والتربية؛ جيل صالح مؤهلّ لمواجهة الحياة، وللدخول إلى أسواق العمل.

نستضيف في هذه الزاوية، الأستاذ الدكتور ليث كبة؛ المسؤول السابق في منظمة مانحة، والخبير في المجتمع المدنيّ حصيلة أربعين عاماً من العمل المدنيّ، لتحاوّر معه حول دور المجتمع المدنيّ في التعليم.

بدايةً، وأنتَ الخبير في المجتمع المدنيّ دكتور ليث، كيف تقيّم دور المجتمع المدنيّ في العملية التعليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقود الأربعة الأخيرة؟

الواقع، أنّ المجتمع المدنيّ نشأ ظاهرة جديدة في المنطقة العربية خلال الأربعين سنة الماضية، فيما كانت كل النظم القائمة في دول المنطقة العربية، تعتمد سياسة تعليم مركزية محدّدة بنقل المعارف والعلوم تحت إشراف الحكومات. بعض الجامعات- كما كان العراق سابقاً- كانت ذوات مستويات تعليمية متقدمة جداً، وكان التعليم الإعدادي والثانويّ التأهيليّ قبل دخول الجامعة هائلاً، وكان تصميم الدولة وعملها يناسبه هذا النوع من التعليم، بمعنى أنّ الخريجين يتون ضمن مؤسسات الدولة التعليمية، كما أنّ أكبر موظف لهم هي الدولة؛ أي أنّ الدولة تعلمهم والدولة تستوظفهم.

حدثت تحولات كبيرة في العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة، أهمّها التحوّل الذي حصل في العالم الرقميّ والتواصليّ، وإدخال الحاسبات إلى مفردات الحياة. كثير من القراء قد لا يدركون أنّه قبل أربعين عاماً، لم تكن هناك حاسبات أصلاً. وحتى الإعلام كان محدوداً وضيّقاً ومسيّساً، والتعليم يكاد يكون جامداً؛ تعليم القراءة والكتابة ومهارات أوليّة جداً في مرحلة الابتدائيّ، وهناك تعليم متقدّم قليلاً على المستوى العلميّ والأدبيّ في الإعداديّ والثانويّ، ثمّ التعليم الجامعيّ وهو يقتصر على اختصاصات محدّدة تعارف عليها سوق العمل. العالم تعيّر جوهرياً، والتعليم في المنطقة العربية لم يواكب هذه التغييرات. أكثر

بطبيعة الحال؛ التعليم المدني تطوّر الآن، وخصوصاً في السنوات الأخيرة مع بروز أنواع جديدة من

هذه أيضاً نقطة تسجّل للمجتمع المدني، إذ أنه قدّم نموذجاً يعتمد على الطرق التفاعلية لا التقليدية المعمول بها في الجامعات؛ فالجامعات لها اعتبارات أكاديمية ومستويات أكاديمية معينة بصناعة المعرفة ونقلها وفق معايير أكاديمية عالية. في المقابل، التعليم غير الرسمي المهتم بسدّ الثغرات وتنمية القدرات والمهارات غير معنيّ بمنح الشهادات. هذا التعليم غير الحكومي استخدم أطراً أخرى؛ أطر الورشات والدورات التفاعلية التي تباشر ببناء قدرة الفرد وتقديم المهارة والتقنية اللازمة له لإنجاز عمله. والواقع أنّ هذا النمط لم يُصنع في المنطقة العربية، فقد ظهر بدايةً في أميركا، ثم انتشر وأصبح تجارة رابحة، بعد أن أدركت أغلب الشركات، أنّ الإعداد الجامعي لا يكفي لإنجاح أعمال موظفيهم أو عمالهم، وإتهم يحتاجون باستمرار إلى دورات تكميلية، فهي بدأت في الواقع على المستوى الوظيفي والصناعي في أميركا، واستهدفت الخريجين الذين يحتاجون إلى أدوات ومهارات وقدرات وتقنيات إضافية تعينهم في حياتهم العملية، ثم قام المجتمع المدني باستخدام تقنياتها بجدارة على عدّة أصعدة، فمثلاً، صحيح أنّ منظمات المجتمع المدني لم تتمكن من التأثير على البرامج الحكومية، لكنها قامت في المقابل بتدريب كوادر من المعلمين على هذه التقنية الجديدة، وأصبح الجميع يعمل بها، بل إنّ الأساتذة الجامعيين الذين لا يمتلكون هذه الأساليب، باتوا يشعرون بأنهم متخلفون، وأنّ الطلاب لا يتابعون برامجهم بانتباهٍ عالٍ. كان الأستاذ الجامعي أو المدرّس في المرحلة الثانوية سابقاً يكتبي بنقل المعلومة، وكأنّ مهمته تبدأ وتنتهي بدخوله الصف وخروجه منه ووضع المعلومة على السبورة. كل هذا تغيّر الآن، لأنهم صاروا معنيين بالدرجة الأساسية بالتفاعل مع الطلاب.

دكتور لبيّ، قبل أن نتحدّث عن محاور أخرى، دعنا نقلب السؤال: ما هي الأشياء التي قدّمها التعليم في العشرين سنة الأخيرة لتطوير أداء المجتمع المدني؟ بعبارة أخرى، ما هي الأشياء التي ساعدت، برأيك، في تقوية أدوار المجتمع المدني، هل هي موجودة أصلاً، أم لا؟

يؤسفي القول إنّ مادة التربية المدنية لم تدخل بجديّة بعد ضمن مناهج التعليم في الدول العربية. أدخلت، ربما، مادة حقوق الإنسان لزيادة التوعية، لكن لم تصبح التربية المدنية بالمستوى المطلوب، كما هو الحال في أميركا على سبيل المثال؛ أميركا البلد الذي أكثر من 10% من مواطنيه لم يولدوا فيه، ويستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين، فكيف يمكن دمج كل هذه الثقافات المختلفة من العالم في منطقة واحدة؟

قلت إنّ العشرين سنة الأخيرة، عرفت ظهور مجموعة من المبادرات التعليمية في المجتمع المدني. برأيك أين نجحت هذه المبادرات وأين فشلت، إذاً هاز لنا أن نقيّمها الآن بعد مرور زمن على ظهورها؟

سؤالك هذا، يشكّل أيضاً، فرصة لتسليط الضوء على قصة المجتمع المدني في المنطقة العربية. لعله قبل عشرين عاماً، كانت الريادة لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في فلسطين المحتلة في الضفة الغربية وغزة؛ لأنّ سلطات الاحتلال لم تقدّم لهم مناهج تعليمية، وحتى قبلها لم تكن هناك سلطة فلسطينية فاعلة، فكان هناك فراغ حقيقي، ولم يقف أهل فلسطين متفرجين على هذا المشهد. تصدّوا فكانت المبادرات، خصوصاً على مستوى التعليم المدني وتأهيل الشباب وتوعيتهم. كان للمنظمات الفلسطينية الريادة، وأنا أتذكّر قبل عشرين عاماً، أي عندما باشرت العمل في المؤسسة المانحة التي كانت تدعم منظمات المجتمع المدني، أنّ ملف المنظمات الفلسطينية كان لامعاً وله نجومية؛ أدلة التربية، مثلاً، كانت تُصنع بأفضل وأجود أنواعها من قبل المنظمات الفلسطينية.

أيضاً كان هناك جهد كبير في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية، إذ بادرت منظمات المجتمع المدني في لبنان إلى إعادة تأهيل مواطنيها الذين أنهكتهم الحرب، وإدخال مفهوم المواطنة ودفعه، وكانت تجربتها أيضاً متميزة ورائعة. بعد ذلك بدأت مبادرات أخرى على مستوى التربية المدنية. على مستوى سياسات التعليم ظهرت بعض الجمعيات المتخصصة في المغرب ومصر وكانت معنية بمحاولة إدخال مواد التربية المدنية والمواطنة إلى المناهج التعليمية، واستطاعت بجهودها المشاركة في لجان استشارية حكومية، عندما أقيمت حكومة المغرب وحكومة مصر حينها على إدخال مواد للتربية المدنية إضافة إلى التربية الدينية والوطنية. شاركت منظمات المجتمع المدني، كذلك، في مصر والمغرب والأردن بلجان استشارية حكومية وأرشدتهم إلى أفضل النماذج والممارسات في ذلك.

كانت هذه الأدوار الرائدة التي لعبتها على المستوى الاستشاري للحكومات؛ تقديم أدلة ونماذج للتربية المدنية، بالإضافة إلى إعطاء حصص في بعض المدارس؛ لأنّ المجتمع المدني لا يمتلك قدرات دولة، لذلك كل ما يمكن أن يقدمه هو نماذج تجريبية على مستوى ضيق نسبيّاً.

بطبيعة الحال؛ التعليم المدني تطوّر الآن، وخصوصاً في السنوات الأخيرة مع بروز أنواع جديدة من

ندرك -حتى في الدول العربية- أن الضغط النفسي الهائل الذي يتعرض له الطلاب لا يؤدي إلى حالات انتحار وحالات عنف فقط، بل إنه يستنزف الطالب كلياً. لا يكفي الإعداد العلمي والتقني لنجاح الفرد في الحياة، يحتاج مهارات حياة. الآن صارت الأمم المتحدة تدعم هذا الاتجاه، وهو اتجاه جديد بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تتبني إدخال مواد مهارات الحياة والنجاح، والتنمية البشرية، إضافة إلى مواد التربية المدنية، ومواد حقوق الإنسان في التعليم الثانوي مثلاً. هذه كلها مشروعات يمكن العمل عليها، وهي غير سياسية ولا تهدد أي أحد. الدولة الكسولة أو المتجاهلة لحقوق الناس تحتاج إلى ضغط من قبل منظمات المجتمع المدني حتى تحسن من أداؤها، ويمكن لهذه المنظمات أن تقدم بدائل وخرائط ونماذج يسهل امتصاصها من قبل الوزارات المعنية.

ننتقل إلى محور مهم آخر يتعلق بالتعليم الإلكتروني، إذ بات من الملاحظ أن التطور التكنولوجي التصاعدي ساعد منظمات المجتمع المدني على ابتكار مجموعة مشروعات مرتبطة بالتعليم الإلكتروني، كيف تنظر لظهير في المجتمع المدني إلى هذه التجارب؟

التحول الذي طرأ في عالم الاتصالات وخصوصاً في الإنتاج الرقمي، هو ثورة لا تزال مستمرة حتى الآن، ولم تتجلى كل أبعادها بعد، لكن الاتجاه العام يسير نحو تعليم سيعتمد على منصات التعلم الرقمي بشكل كبير جداً. وهنا لا أقصد فقط التعليم المفتوح بمعنى أن تدخل على صف جامعي في هارفارد الأمريكية عن طريق منصات التعليم الجامعي المفتوح (أونلاين)، هذا الأسلوب مفيد، لكنه قليل الجدوى مقارنة بما هو قادم. القادم كما أتوقع ويبدو في الأفق يتعلق بمجهود دائبة وحقيقية لتحويل كل المواد التعليمية إلى كبسولات رقمية يسهل على الطلاب فهمها وتناولها أينما كانوا، ثم الخضوع لامتحانات عبر منصات رقمية؛ بعبارة أخرى، نحن أمام ثورة في التعليم ستهتمس كثيراً، أو تسلب التعليم التقليدي 80% من وظائفه، خصوصاً في المنطقة العربية التي تقتصر وظيفة التعليم فيها على نقل المعلومة، إذ سيرد الطالب حينها: أنا لا أحتاج تعليمكم الحكومي، أستطيع الحصول الآن على المعلومة كاملة (أونلاين) بطريقة أفضل وأسهل وأجمل ولا ترهقني. وأنا هنا لا أنفي أهمية التعليم الرسمي في مساحات أخرى عديدة تشمل التربية والتثقيف وبناء القدرات، إذ من الصعوبة أن تتحقق هذه المساحات عن طريق التعليم الرقمي، قد تتحقق يوماً ما، لكن ليس في الأفق المنظور.

كل هذا يمنح منظمات المجتمع المدني فرصة عظيمة، وهي المبادرة-ربما- في هذا الحقل. وأيضاً يفتح آفاقاً وأسواقاً جديدة أمام منصات تعليمية

سلاحهم التعليم؛ التربية المدنية في أميركا تبدأ من المرحلة الابتدائية وتستمر إلى الثانوية، وهي تعطى بتدرج؛ أي كلما ازدادت القدرات الذهنية للطلاب بزيادة عمره يتعمق بتدريسها، حتى يصير الفرد قادراً على فهم كيفية عمل ماكينة الدولة، وكيف تعمل البلدية، وكيف يتدخل إذا أراد تغيير سياسة ما، ويفهم دور الأحزاب والنقابات، ومن يمثل الحقوق، وما هو الدستور؛ هذه المعارف تجعل من الفرد مواطناً صالحاً يشارك بجمعيات مدنية.

هذا بالكامل -كما قلت- غائب عن منطقتنا، فالحياة المدنية عندنا تقتصر على من يمتلك وعياً سياسياً في أغلب الأحيان. الحياة السياسية صعبة، الحياة المدنية أسهل وأقرب؛ فكثير من الناس يقولون إن الحياة السياسية عملية مرهقة ومنهكة ومرتفعة الخطورة، وفيها اديولوجيات، لذا يفضلون المساهمة في الحياة العامة بخدمة بلدانهم من خلال جمعيات مدنية.

لا تزال هناك فجوة كبيرة ما بين التعليم واحتياجات السوق، ما بين واقع المجتمع المدني والمواطنة، ولهذا وجد هذا الجهد الطيب الذي تقوم به مجلة التنويري، وهذه التغطية والتركيز وتبسيط الأضواء على الفجوات الموجودة لدينا بهذه المنظومة أو العملية التعليمية.

كلامك أعلاه يحيلنا إلى سؤال آخر: إنك، ما هو المطلوب؟ هل من رصفة بلنسأ مادة تربوية مدنية حقيقية في المنطقة العربية، وإذا ما تمت ما هي النتائج التي من الممكن أن نصل إليها إذا اعتمدنا هذه المادة اعتماداً حرياً؟

بما أنني أتحدث من خلفية من يعرف المجتمع المدني وقدراته، ولأن الحديث يركز على منظمات المجتمع المدني، أظن أنه بإمكان الجمعيات المعنية بالسياسات التعليمية في المنطقة وبالواقع التعليمي الهش في كثير من البلدان، السيء في بلدان أخرى أن تتحرك. يؤسفني أن أقول، مثلاً، إن واقع التعليم في العراق الآن، ليس سيئاً فقط، بل يحزنني أن أشاهد المستوى المرتفع من العنف داخل المدارس حتى الابتدائية منها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق جيل عنيف. هذا كله مثار قلق حقيقي للمجتمع، ومنظمات المجتمع المدني يجب أن تتحرك باتجاه رصد البيئة التعليمية حتى تتأكد من عدم وجود مخالفات.

بإمكان منظمات المجتمع المدني المعنية في البلدان العربية أن تعمل مجتمعة؛ لأن المشكلات متشابهة تقريباً، والتحديات متشابهة، والثقافة متشابهة، لذا بإمكانها أن تعمل على مستوى إقليمي، ليس من باب مناصرة بعضها البعض، لكن على أن تضع تحدياً وخرائط طريق لكيفية التأثير والضغط باتجاه تغيير السياسات التعليمية على عدة أصعدة، مثلاً؛ يمكن الضغط لإدخال مواد مهارات الحياة



السؤال الأخير دكتور ليث كبة، ما هي أهم التوصيات التي تقترحها لعلاجة قضية التعليم والجمع الرقبي؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار كل التحديات المذكورة، أول توصية أو بوصلة نحو المسار هي لتتجه نحو التعليم الرقمي لسد الثغرة؛ لأن عندنا ثغرة كبيرة قمت بتوضيح أبعادها أعلاه. لن نحل مشاكلنا السياسية وحدها، ولا قضية المهجرين، ولا الثقافة السائدة؛ لذا فالطريق الوحيد هو عدم انتظار هذه الدول، والتوجه نحو اللحاق بالركب الحضاري للعالم بالتعليم الرقمي ونقله إلى المنطقة. هناك جهود طيبة لبعض المؤسسات المانحة - بعضها في الخليج أشهرها في الإمارات وقطر- بهذا الاتجاه ويجب العمل معها، لأنها مهتمة بالتعليم ولديها توجهات حقيقية نحو المعرفة، وهذا أمر جيد، فالتوجه نحو التعليم الرقمي يجسّر لنا هذه الثغرة الكبيرة.

التوصية الثانية تتعلق بتوعية المعنيين باستراتيجية التعليم الحيوي، بمعنى أنه لا بد من ربط التعليم بحاجات السوق وحاجات الحياة، وعدم الاكتفاء بالتعليم لغرض الشهادة، أو زيادة المعلومات أو مجرد تداولها؛ يجب أن يرتبط التعليم مباشرة بتمكين الفرد وبناء قدراته على الحياة بكل تحدياتها وتحديات الهوية والثقافة، وعلى مواجهة حاجات السوق؛ أي أن يتحول الفرد إلى عنصر منتج في هذه الأسواق.

التوصية الثالثة رغم صعوبة تحقيقها، تختص باستمرار العمل والجهود نحو التأثير والضغط على سياسات الدول، لأن الدولة تملك كل المقدرات؛ السياسات التعليمية والمؤسسات التعليمية، ولا يمكن التخلي عنها أو تجاوزها على المدى البعيد. لكن كما ذكرت في المقترحين الأول والثاني، أن لا تنتظروا الدولة، وباشروا بشيء، دون أن تتوقفوا في المقابل عن استمرارية العمل مع الدولة لإصلاح السياسات التعليمية والمؤسسات وكوادر المعلمين.

للتنافس مع الجامعات الرسمية الحكومية ضمن أفق حقيقي في التعليم، وكما ذكرت أن كل هذه المساحات غير حساسة وغير مهيأة لكنها تعطي دفعة هائلة للمجتمعات.

ما هي الآفاق المستقبلية؛ أقصد هذا الارتباط بين المؤسسة التعليمية والجمع الرقبي، هل من قراءة للمستقبل؟

المستقبل في المنطقة العربية يحتاج إلى رواد. لكن قبل أن أخوض في المستقبل لا بد من الإشارة إلى وجود أربعة فضاءات متميزة في المنطقة العربية؛ أولها فضاء انهار في ليبيا والعراق وسوريا واليمن، ما يضعنا أمام ملايين من الأطفال والطلاب ممن فقدوا فرصة حضور المدارس والتعلم ضمن أجواء طبيعية، كما أنهم تعرضوا إلى أجواء حرب ودمار وعنف وعدم استقرار وخوف، الأمر الذي يخلق مشكلة حقيقية في قلب العالم العربي تحتاج من يفكر فيها، وهي المهمة الملقاة على عاتق منظمات مدنيّة وطوعيّة أيضاً، فكما قلت سابقاً أنه يؤسفني أن الحكومات مستغرقة- إن بقيت هناك حكومات في هذه البلدان- بهموم أخرى، هذا أول فضاء وفيه ملايين الشباب.

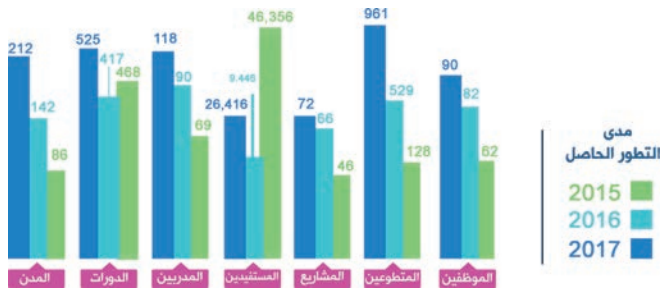
الفضاء الثاني في بلدان، يمكن وصفها بأنها على الطرف الآخر من المعادلة؛ بلدان مثل المغرب وتونس فيها درجة عالية من الاستقرار والانفتاح والتراكم والنمو، كما أن مؤسساتها التعليمية تطور نفسها لمواكبة السوق، وتحاول مواكبة العالم بتحديث برامجها التعليمية، وهذا جهد إيجابي كل ما يمكن العمل فيه هو الدفع باتجاه التعجيل فيه ورعايته.

أما الفضاء الثالث فهي دول الخليج، ويحزني القول إنها تستضيف أرقى جامعات العالم؛ فهناك حي جامعي خاص يضم كبريات الجامعات الأمريكية في الإمارات، وحي خاص يضم أهم الجامعات في قطر، وكذلك في السعودية، وكأنه لو جئنا بهاته الجامعات وأساتذتها وأنفقنا عليها المال سنشهد عندنا نقلة تعليمية! هذا وهم، والواقع أن آخر الدراسات تقول إن ما تنفقه هذه الدول على التعليم مرتفع جداً، مقارنة، مثلاً، بدول إفريقية فقيرة تنفق من نسبة دخلها الوطني أقل بكثير على التعليم، لكن خرجيها مؤهلين أكثر للأسواق وللإنتاج وللحياة من هؤلاء الذي تخرجوا في هذه البلدان. هنا تحدٍ آخر في هذه الدول.

الفضاء الرابع يشمل الدول التي تعاني من اضطرابات أمنية وتعيش في انغلاق سياسي، وتخشى أو لا تريد أصواتاً حتى من المجتمع المدني- أن تتدخل في السياسات التعليمية، رغم وجود عجز حقيقي في نظمها التعليمية. الأمر الجيد في هذه الدول أنها تحتفظ بمركزية عالية، لكن الأمر السيء أنها لم تحدد برامجه.

برنامج النجاح في عالم متغير

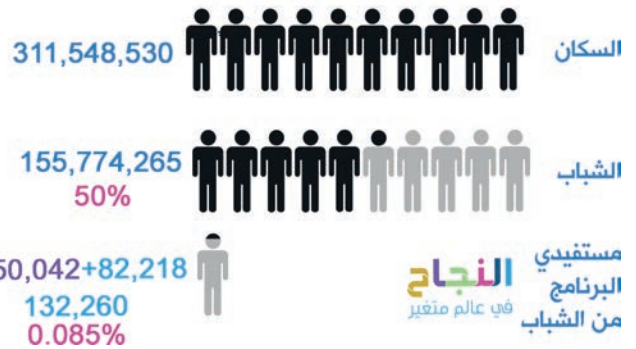
10 بلدان عربية، وبعض المجتمعات المسلمة منها أندونيسيا وماليزيا والفلبين، بالإضافة إلى بريطانيا، ومرحلة التمهيد التي توجت بتأسيس شبكة نجاح 21 رسمياً بعد أن نجحت بتكريس البرنامج في 11 بلداً عربياً وتمكنت من بناء 18 مركزاً وفريقاً تدريبياً، ووصولاً إلى مرحلة التمركز التي شهدت استقرار الشبكة الإقليمية وإطلاق الشبكات والتنسيقيات المحلية والحملات الوطنية التي شملت عشرات الآلاف من الشباب العرب، والبدء في تطوير منصة التعليم الإلكتروني، والتنوع في النشاطات والمبادرات والفئات المستهدفة؛ وهي المرحلة التي ما زالت مستمرة حتى الآن.



لا نستطيع الحديث عن الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية، دون التوقف مطوئاً وبإعجاب أمام تجربة رائدة أخذت على عاتقها بناء الوعي المدني المعاصر لدى الأجيال الشابة؛ هي برنامج "النجاح في عالم متغير".

البرنامج الذي يعول على تطوير بنية الذهن للتحسين النوعي لأداء الفرد، ويبرهن على تحديث الثقافة لإنهاض المجتمعات، جاء استجابةً نوعيةً واستراتيجيةً لتدهور التعليم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبمبادرة من المنبر الدولي للحوار الإسلامي في العام 2003 بعد أن توصل إلى قناعة قوامها أن التغيير المجتمعي والتحول الثقافي المنشود في المجتمعات المسلمة يحتاج إلى ما هو أكثر من مؤتمرات ولقاءات نحوية، ومرتكزاً على حقيقة أن فئة الشباب من 18 إلى 30 عاماً بالتحديد، هي الشريحة المجتمعية الأكثر قدرة على الاضطلاع بمسؤولية حمل الثقافة المجتمعية، والتفاعل بواسطتها داخلياً وخارجياً لبناء مسارات البلدان إلى المستقبل.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



مر برنامج "النجاح في عالم متغير" بأربع مراحل أساسية هي؛ مرحلة الإطلاق التجريبية التي بدأت عام 2003 وانتهت في 2007، ومرحلة الانتشار منذ عام 2007 إلى 2102 التي انتشرت خلالها الفكرة في

تحقيق أهداف عامة تتضمن: رفع وتعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وإمكانياتهم، وتحويل عواطفهم من الغضب واليأس والعبثية إلى التحفيز والطاقة والغائية، وبناء وتطوير قدراتهم النفسية والذهنية ومهاراتهم للعب دور أساسي ومؤثر وهادف في تطوير مجتمعاتهم وازدهارها، بالإضافة إلى بناء وتعزيز وتوسيع بيئات النجاح داخل المجتمعات المستهدفة لتحقيق منجزات ملموسة ذات أثر تعتمد وتروج لقيم وثقافة الحرّية، والمسؤولية، والتعدّد، والتنوّع، والعديّة، والحدّات، والإبداع، والإيقان، مغلفًا هذا كلّه بإيمانه العميق بدعم الفرادة والأصالة والتمايز كونها عناصر جوهرية في معادلة ازدهار المجتمعات وتفوق الأفراد.

يبني البرنامج الرائد مقارنته للتعليم المدني على افتراض أنّ التعليم المدني الحديث ضروري وحاسم لتطوير مفهوم المواطنة الراشدة لدى الأجيال الشابة وتعزيز صلتهم بمجتمعاتهم وعصرهم، بما يعزّز دورهم في صناعة بلدان حديثة مستقرّة ومزدهرة، وأنّ التعليم المدني الموجود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أغلبه إمّا قليل الصلة باحتياجات الناس وثقافتهم ومعتقداتهم الدينيّة الجوهريّة، أو أنّه معبأً بإيديولوجيات سياسيّة، أو مترجم عن لغات أخرى ومجتمعات في طور ثقافي وحضاري مختلف، وأنّ بناء المجتمعات الحيويّة والمنتجة رهن بتنشئة جيل من القادة المجتمعيين ذوي المنظومات القيمية السليمة والقدرات اللازمة، وبناء المجموعات المدنيّة المحترفة ورفع وعيها بالقيم الحضارية الحديثة وتعزيز صلتها العضويّة بمحيطها والعالم.

"النجاح في عالم متغيّر" ليس معنيًا بإطفاء السؤال الوجودي أو المعرفي لدى الفرد بجمل وعبارات مرصوفة، ولا يروج لوهم وجود خلطة سحرية تنقل الفئة المستهدفة إلى النجاح الفوري والمجاني، لكنّه يسعى إلى تدريب أفرادها بشكلٍ مستمرّ في سبيل



النجاح
في عالم متغير

SUCSES
in a Changing World



الحملة الوطنية
الأولى العراق

الحملة الوطنية
الثانية العراق

الحملة الوطنية المغرب

الحملة الوطنية الأردن

الحملة الوطنية
الأولى السودان



إصلاح التعليم أم التربية؟

وتُساعد تقنيات الميديا على سبيل المثال على إثراء فرص التكوين المستمر وتجويد طرق التعلم وتحسين إدارة النظم التربوية.

لا سيما أنّ استخدام المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال يُعدّ من المعايير الدولية لقياس درجة تقدّم الشعوب. والعكس بالعكس ذلك أنّ الفجوات الرقمية تؤدي إلى فجوات تنموية تُسبب في انحدار الحضارة.

إنّ التذكير بضرورة مواكبة الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال وقيمتها، أمر لا يحتاج إلى دليل. ولكنّ المسألة لا تتعلق في تقديرنا بالبحث عن مُسوِّغات اعتماد الوسائل المعاصرة من أجل تأمين تعليم جيّد للجميع يتسم بالنجاعة والجدوى، وإنما بكيفية استخدامها على نحو ما يرتقي بالمتعلم إلى مقام المعرفة والتفكير والإنتاج والعيش وفق قيمنا وآدابنا الاجتماعية. لأننا بفضل التكنولوجيا المعلوماتية والاتصال نمتلك المعلومات ولكننا لا نُفكر، ونحن نعمل ولا نُنتج، ونعيش ولا نُدرك معنى الحياة وقيمتها. فأين معنى للجودة في التعليم إن لم نتعلم كيف نُفكر؟ وكيف نُنتج؟ وكيف نحيا؟

ارتبط إصلاح التعليم في الوطن العربي، بأهداف البدان المُهميئة التي حطّطت لخصوصية قطاع التعليم في إطار الإستراتيجيات العالمية المعروفة بالعمولة. وفي هذا السياق الدولي تتحدّث أيضا منظمة التجارة العالمية ومؤسسة صندوق النقد الدولي وغيرها عن التعليم وفق منطق السوق: النجاعة والكلفة والجودة والمردودية وكلّ ما يتلاءم مع المنطق الليبرالي المُعولم.

فكلّ شيء حسب رأي بودريار تعولم: السوق والإعلام والتربية والثقافة ... والنتيجة أنّنا

نحن اليوم نعيش على إيقاع عالم المعلومات والاتصال، ومما لا شكّ فيه أنّ هذا التطور على الصعيد العلمي والتكنولوجي سيكون له أثر في تغيير النظام التعليمي. ويجدر بنا التّظنر في نجاعة الوسائط التعليمية وتكنولوجيا الاتصال وحدود ذلك لا من جهة علاقتها بالوضع العالمي والموارد الماليّة بل أيضا من جهة آثارها في رسم ملامح الإنسان على الصعيد التربوي وهو ما يعني أنّ أزمة التعليم في المجتمعات العربيّة هي في جوهرها أزمة تربية وقيم. وقد تُمثّل الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال السبيل إلى الارتقاء بالتعليم إلى معايير النجاعة أو الجودة العالية، ولكن لا تضمن ضرورة الارتقاء بالإنسان إلى مقام تربوي يزخر بالقيم؛ إذ "لا يستطيع الإنسان أن يصير إنساناً إلا بالتربية"⁽¹⁾ ولذا كان من الأولى اليوم المبادرة إلى إصلاح المنظومات التربوية في الوطن العربي لا من جهة العلاقة بالوسائط التكنولوجية والمناهج التعليمية، بل أيضا القيم التربوية التي يزيد تأصيلها في الناشئة. هاهنا تتساءل أيّ معنى للنجاعة في التعليم اليوم؟ وأيّ قيم نصبو إلى تحقيقها؟

■ مفهوم النجاعة مصدرها:

أصبحنا اليوم، كما يجري في عالم المصانع والتكنولوجيا، نستخدم عبارات مثل النجاعة (Efficacité) في التعليم. وفي هذا السياق يستدعي وضع منظومة جديدة في التعليم والتربية مواكبة تكنولوجيات المعلومات والاتصال، مما يُتيح استخدام المكتبات الإلكترونية والمخبر الافتراضية وتبادل المعلومات وإحداث نقلة من التعليم في المدرسة إلى التعليم عن بُعد.

”ارتبط إصلاح التعليم في الوطن العربي، بأهداف البدان المُهميئة التي حطّطت لخصوصية قطاع التعليم في إطار الإستراتيجيات العالمية المعروفة بالعمولة“



د. صفوان عبدالله

دكتور في الفلسفة الحديثة والمعاصرة

تونس

”

لعل من أهم مظاهر أزمة التعليم
اليوم حصر التربية في الجانب التعليمي
واختزال الجانب القيمي - الثقافي في
مبادئ حقوق الإنسان فقط

“

الحقوقية الدولية والنصوص الدينية والخصوصيات الثقافية التي
توحدنا ولا تُفترقنا، وإنما نحتاج فعلا إلى خلق مواطن متعلم متمسك
بهويته العربية الإسلامية وبما هو تير في تراثه ومُنفتح على ما أنجزته
الإنسانية في مجال المعرفة والتكنولوجيا.

ولعل من أهم مظاهر أزمة التعليم اليوم حصر التربية في الجانب
التعليمي واختزال الجانب القيمي - الثقافي في مبادئ حقوق الإنسان
فقط. ولكن إذا ما جردنا التعليم من عمقه التربوي الخصوصي فقد
قيّمته وأثره في بناء المجتمع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
والسياسي. فباتت المدرسة خاضعة لمحيطها الاقتصادي والاجتماعي
والسياسي وهذا ما يفسر في جانب ما أن أزمة المدرسة في عمقها هي
أزمة تربية. وعلى عكس هذا، نريد اليوم أن تكون المدرسة فضاء
قيميًا لتغيير السلوك والمعاملات اليومية وهو ما يجعلها بالفعل أمانة
ورسالة مُحمّلة بقيم أخلاقية. وأخيرا، ينبغي أن تضطلع المدرسة مستقبلا
بتأصيل قيم لدى الناشئة وأولاها المعرفة بما هي قيمة، والعمل بما هو
قيمة، وأن تتعلم كيف نحيا وفق قيمنا التي لا تستبعد اختيارات الغير
وحريّته الشخصية، وإنما تتفاعل معها على نحو يضمن التواصل بين
جميع الأفراد والشعوب.

(1) كانط (أمانويل)، تأملات في التربية، تعريب وتعليق محمود بن جماعة، دار
محمد علي للنشر، 2005، تونس - صفاقس .

(2) انظر، بودريار (جان)، من الكوني إلى المفرد: عنف العالمية، من القيم إلى
أين؟، مؤلف جماعي بإشراف جيروم بندي، ترجمة زهيدة درويش جبور وجان
جبور، مراجعة عبد الرزاق الحليوي، منشورات، بيت الحكمة و اليونسكو،
2004، ص: 51.

(3) أنشتاين (ألبر)، كيف أرى العالم، ترجمة عبد الكريم غريب، منشورات عالم
التربية، 2008، ص 21.

المالية القصادية التي تتلخف⁽²⁾ بغطاء مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة.
والمدرسة، على خلاف هذا، فضاء رمزي سيادي بامتياز وهي فضاء
التربية وخلق القيمة.

ولا ريب أنه بفضل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال أصبح
المُعلّم والمتعلّم على حدّ سواء، قادرا على النفاذ إلى المعلومة، وهذا
ما يساعد على البحث وتطوير الدروس ومحتوياتها. إلا أن الأهم
أولا وبالذات أن نعرّس في الناشئة حبّ المعرفة والرغبة في القراءة
والكتابة وأن ندفعهم إلى التفكير تفكيرًا خاصًا، يقول أنشتاين: "من
المهم، من أجل تحقيق تربية ممتازة، تنمية الحسّ النقدي في ذكاء
الفرد الشاب"⁽³⁾.. ذلك أنّ التعليم الناجع لا يقتصر على استعمال
الوسائط التكنولوجية وتعميم استعمالها في المؤسسات التربوية فقط،
بل أيضا تدريب الإنسان على التفكير والبرهنة والنقد...وهي عمليات
ترتقي بالناشئة إلى مقام التفكير والإبداع. غير انه لا يمكن حصر
التعليم في جملة من الأهداف المعرفية الخالصة إذ الأجدى - لمن رام
إصلاح التعليم - طرح الأسئلة التالية: ما هي مبادئ المنظومة التربوية
وأهدافها؟ وما هي رسالة المدرسة؟ وما ملامح المتخرج؟ وهل يشترط أي
مشروع تربوي الاحتكام، على نحو قطعي، إلى الميثاق العالمي لحقوق
الإنسان؟

■ التعليم في صهره تربية:

إنّ نجاعة أيّة منظومة تربوية، لا تستوفي معانيها إلا لحظة معالجة
مبادئها وأهدافها. ولا بدّ في تقديرنا من التفاعل أو الاستئناس
بالمعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان الكافلة للحق
في التعليم. وأنه لا غنى عنها في إصلاح هذا القطاع على اعتبار ما
تنشده من حقوقية كويتية.

غير أنّ الاعتقاد في كويتية حقوق الإنسان يتضمّن أن لا واحدة من
المجتمعات الأخرى سواء في الماضي أو المستقبل تحمّل قيما يمكن
أن تكون مخالفة للعقلانية وللحدّات والمواطنة، وباختصار لكلّ القيم
ذات الصلة بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان. ومن تبعات ذلك أنه لا
يمكن لأيّ مجتمع أن يصلح منظومته التربوية ويطورها إلا باستبعاد
كل ما هو خصوصي مثل المعتقدات أو القيم الدينية واعتبارها من
الأمر الشخصية نظرا لكون مبادئ حقوق الإنسان مبادئ كويتية
وشاملة وعدم قابلة للتجزئة. في حين ساهمت العديد من الشعوب
في بلورة الحدّات والعقلانية والحريّة وأنه لا يمكن أن يكون إصلاح
التعليم والتربية رهين مبادئ حقوق الإنسان فقط، بل لا بدّ أيضًا
من الالتزام بقيمنا وبخصوصياتنا الثقافية المشتركة؛ كي يكون المتعلّم
حقيقة عارفا بميزاته الثقافية، ومُعترًا بقيمه وفاعلا في الثقافة الكويتية.
فالتربية كما نريدها مشروع قيمي تلتقي ضمنه جميع المواثيق والمعاهدات



الأدوار التربوية للمجتمع المدني؛ قراءة في الواقع والأفق المنظور

سليمة لدولة مدنيّة يتعايش فيها الجميع، وتسود فيها العدالة الاجتماعيّة وتعمل على تحقيق متطلبات الجميع بدون استثناء، وفي أحيان أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على القيام بمهام الدولة نفسها، وليس ملء الفراغات التي تشهدها مجموعة من القطاعات، فظنّت الحكومات في كثير من دول الشرق وشمال إفريقيا أنّ المجتمع المدني أصبح من واجبه أن يقوم بتلك الأعمال التي هي من صميم عمل الدولة، وليس منظمات المجتمع المدني.

إن من بين المجالات المهمة التي تخلّى عن الاشتغال عليها جزء كبير من منظمات المجتمع المدني هو المجال التربوي، فقد تقلصت الأدوار التربوية التي يقوم بها المجتمع المدني في الآونة الأخيرة، بعد أن كان يعمل بشكل متواصل على تربية الناشئة منذ نعومة أظفارها إلى مرحلة المراهقة وصولاً إلى مرحلة الشباب، فمن متلا يتذكّر الصبوحات التربوية التي تقوم بها الجمعيات المختلفة لصالح أطفال الحي، ومن لم يشارك على الأقل ولو لمرة واحدة في مخيم من المخيمات الربيعية أو الصيفيّة التي تشرف عليها منظمات مدنيّة كالكشفيّة وغيرها، ومن منا لا يتذكّر أسماء دور الشباب التي ساهمت في تأطير الشباب بشكل فعال، هذه الأشكال التربوية ساعدت بشكل كبير جداً في مدّ الطفل والمراهق والشباب بمجموعة من الأخلاق والقيم التي صقلت شخصيته وهياته بشكل فعال للتواصل مع الحياة بشكل أفضل وتحمل أعبائها، بل والعمل على الإبداع والخلاقية مستعملاً كل التقنيات والوسائل التي اكتسبها وتعلّمها من منظمات المجتمع المدني، مما جعلنا نقف على نجاحات باهرة لهؤلاء الخريجين الذين تربوا على يد رجال ونساء أكفاء من رواد العمل المدني، والذين بذلوا الغالي والنفيس من أجل تربية الناشئة بشكل تطوعي

يُر المجتمع المدني في وقتنا الراهن كغيره من المجالات المهتمّة بالإنسان بأزمة خانقة، جعلت الفاعلين فيه يدقون ناقوس الخطر حول الوضعية المزرية التي بات يعيشها هذا القطاع، فع التغيرات المتسارعة التي عرفها العالم، من تطوّر تكنولوجي وظهور وسائل التواصل الاجتماعي وحالة الفيضان التواصلي الذي تشهده الكرة الأرضيّة، وتحدي الإرهاب الذي أصبح يفرض نفسه على الجميع، باتت الأدوار التقليديّة للمجتمع المدني متجاوزة إلى حدّ كبير، وبرز السؤال هنا، هل يستطيع المجتمع المدني تطوير نفسه لمواكبة التغيرات الهائلة التي تقع من حوله؟ أم أنه سيظلّ يكرّر الأدوار نفسها التي كان يقوم بها منذ أربعة عقود خلت؟ مما سيهدّد بشكل جدي وجوده كقوة أساسيّة لا غنى عنها في مجتمعاتنا المعاصرة، وهو الأمر الذي إن حصل، سيرفع حجم الخسارة في مجتمعاتنا ويزيد من حالة التيه الأخلاقي والتربوي الذي يعيشه شبابنا إلى درجة سيصعب معها السيطرة على الوضع وإعادة بناء نموذج جديد، لأنّ عامل الوقت لن يكون حينها في صالحنا، وستكون الصورة عبارة عن انهيارات شاملة في المنظومات المجتمعيّة والأخلاقيّة والسياسيّة لدول تتأسس طريقها من أجل الوصول إلى الحرّيّة والديمقراطيّة ومجتمعات المعرفة.

والدارس لوضعيّة المجتمع المدني الراهنة، سيجد أنها تتخبّط في حالة من التعقيد لم يسبق لها مثيل، ففي بعض الأحيان نجد مؤسسات المجتمع المدني تشكّل أدرعاً للأحزاب السياسيّة، ممّا يخرجها من دورها المدني إلى خدمة أدوار أخرى سياسيّة تكون غالباً في صالح المشتغلين بالسياسة دون بقيّة الناس الذين لا ينظرون بعين الرضا إلى الكيانات السياسيّة التي يعتبرونها لم تعد تؤدّي دورها في

لأنّ العالم الآن يعيش مرحلة جديدة من التطوّر المضطرب والهائل، فإنه وجب على السّتغلين في مجال المجتمع المدني، التفكير بجدية في تغيير وتجديد الأفكار المتعلقة بعمل المجتمع المدني في المجال التربوي



أ. م. السعيد

كاتب وأكاديمي مغربي مؤسس ورئيس مجلس إدارة مركز النجاج والتنمية بالملكة المغربية

المغرب



جديدة تؤمن بالإبداع وتجعل العلم مرجعية أساسية لها، فلا يمكن أن نبتكر وسائل تربوية جديدة للمجتمع المدني إلا بالاعتماد على العلم ولا شيء غير العلم، مع الاستنارة دوماً بقراءة الواقع والاستفادة من تجارب الآخرين في الدول المتقدمة، والذين حققوا مكاسب كبيرة وغيروا جذرياً أدوار المجتمع المدني إلى الأفضل، والتي أصبحت تخلق بيئات جديدة للناشئة تساعدهم على إبراز مهاراتهم وصقلها، عبر صناعة شخصية منتجة وفكر مبدع، مع الحرص دائماً على بناء منظومة أخلاقية تحافظ على القيم الجماعية من الاندثار، كما أن الفاعلين المدنيين مطالبين أكثر من أي وقت مضى إلى العمل على نقل مهارات حقيقية للشباب والأطفال، تنمي فيهم روح الاستقلالية والتعلم الذاتي وبناء شخصياتهم بطرق سليمة.

في الأخير لا يمكن لأجهزة الدولة وحدها، أو وزارة التربية في كل بلد، أن تحل معضلة التربية، بل تبقى هذه مسؤولية الجميع، ومن أبرز المسؤولين الذين يجب أن يكون لهم دور كبير في ذلك، الفاعلون المدنيون ومنظمات المجتمع المدني، لأن المنظومة التربوية محتاجة لكل الجهود من أجل أن تكون مرنة وتتغير بطريقة سريعة تتماشى مع التطور الهائل الذي يشهده العالم من حولنا، وتجدد وسائلها وآليات عملها حتى تؤدي رسالتها على أفضل وجه.

من ورائه سوى إعداد جيل من الشباب الذين يعرفون التصرف مع مشاكل الحياة المختلفة.

ولأن العالم الآن يعيش مرحلة جديدة من التطور المضطرب والهائل، فإنه وجب على المشتغلين في مجال المجتمع المدني، التفكير بجدية في تغيير وتجديد الأفكار المتعلقة بعمل المجتمع المدني في المجال التربوي، وبعد تجديد الأفكار لزم أيضاً تغيير وسائل العمل وتطويرها بما يتوافق مع المتغيرات الكبيرة التي تشهدها البيئة والمحيط الحيويين، فلا جدوى من الإبقاء على الوسائل القديمة وآليات العمل التي أكل عليها الدهر وشرب، في وقت يسير فيه العالم بسرعة فائقة، ويصدر في العالم المتقدم آلاف الكتب والمؤلفات التي تناقش موضوع تغيير أدوار المجتمع المدني في الشق التربوي، وذلك لرفع مستوى التدخل في مجالات عمل الفاعلين المدنيين، ومساعدة الدول عبر تقديم مجموعة من المقترحات التي ستساهم في رفع التحديات التربوية التي أصبحت تفرض نفسها على المنظومة المجتمعية بإلحاح، وتفرض تدخلاً عاجلاً من أجل المحافظة على المنظومة التربوية والأخلاقية عبر طرق خلاقة وإبداعية.

لقد أصبح لزاماً على المشتغلين في مجال المجتمع المدني، العمل من خلال أيام دراسية أو نقاشات مفتوحة أو دورات تكوينية أو غيرها من الوسائل من أجل وضع خطط جديدة ومتجددة من أجل تقديم مقترحات لإعادة الاعتبار للمنظومة التربوية ودور المجتمع المدني في ذلك، وأيضاً تطوير وسائل العمل التي ستدفع بالمجتمع المدني إلى تقلد دور أكبر في العملية التربوية سواء من خلال تشكيل قوة اقتراحية عملية تساعد الدول على التأسيس لمنظومات تربوية جديدة، وتأخذ بعين الاعتبار التطور الهائل الذي يشهده العالم والانفجار الكوني الذي تعرفه الأترنت من خلال ملايين الحسابات في وسائل التواصل الاجتماعي التي يعد الشباب أكبر فئة مستعملة لها، كما أنهم قطب الرحى في العملية التربوية بأكملها، ولعل من الأدوار المهمة جداً التي يجب على المجتمع المدني والمشتغلين فيه التصدي لها تربوياً، العمل على رفع مستوى الوعي لدى الشباب عبر تدريبهم على مواجهة الأفكار المتطرفة التي تعصف الآن بعدد كبير من شباب المنطقة، وتؤدي إلى الدمار الشخصي والمجتمعي، وذلك عبر نشر ثقافة تويرية تجعلهم يرتخون في أذهانهم ثقافة التسامح وقبول الآخر ونبتد كل أشكال العنف والتطرف، وما يزيد من إلحاحية هذا التدخل المدني في هذا المجال هو استفاد الدول لكل المقاربات الأمنية في مواجهة هذا الفيروس القاتل الذي يكتوي بناه المسلمون قبل غيرهم من أتباع الديانات الأخرى.

يلزم الفاعل المدني في المنطقة العربية إذن، أن يتحلى بالجرأة اللازمة

مدارس الفن بين الجامعات الرسمية والمجتمع المدني

يرتبط كثير من منظمات المجتمع المدني المعنية بالتعليم بإرساء قيمة إنسانية أو أخلاقية لها، وتحاول التعبير عن هذه القيمة باستمرار في أنشطتها والعاملات داخل وخارج المنظمة

”



سارة النباب
كاتبة درامية
مصرية

للشباب في هذا المجال بالذات؟!
ظلت حيرتي تداعبني حتى قابلته، المهندس/ رياض رفعت صاحب ومدير مؤسسة "ألوان"، رجل طيب ومنتقف، تلمع عيناه بحلم كامن لمستقبل مشرق رغم كبر سنه، يؤمن بالشباب إيماناً لا حد له، ويؤمن أن الفن قادر على تجميع ما فرقته الأيدولوجيات والصراعات السياسية إيماناً لا حد له أيضاً، رجل متأكد من قيمته كفرد في المجتمع، طامح أن يؤدي دوره على أكمل وجه، رجل نقل إيمانه لكل من حوله من شباب فعلوا معه تطوعاً ما لا يعملونه بمقابل مادي في حياتهم المهنية العادية.

عندما حادثته لم أستطع أن أمنع خلايا ذاكرتي من مقارنة هذا الوجه المحب بأوجه أساتذة الكليات التي تمتلئ في أغلبها بالسخرية والهموم وأحياناً كثيرة بعدم الاكتراث، ولكنني رفضت الذكرى بسرعة عن عقلي لأستمع باهتمام لهذا الرجل الحالم.

■ عن "ألوان":

مؤسسة "ألوان" هي مؤسسة مصرية غير هادفة للربح، أسسها المهندس/ رياض رفعت عام 2012، وبدأ العمل فيها عن طريق الإعلان في عدة جامعات مصرية مختلفة عن معسكر شبابي بمنطقة "أبو قير" بالإسكندرية، ضم فيه 90 شاباً مختلفي الآراء والأيدولوجيات والاتجاهات، وقرّر أن يجمعهم على تعلم ألوان من الفنون كالسرح، والتصوير الفوتوغرافي وورش الكورال والحكي، وكل ذلك لإذابة الاختلافات والانقسامات والتعصب التي شاعت بين الشباب بعد ثورة 25 يناير 2011. أسماها "ألوان" ليعبر بها عن جمع الاختلافات، وأن هذه الاختلافات بين الشباب خصوصاً

تحدت الفلاسفة كثيراً عن تعريف وجدوى الفن، وهل هو قيمة مضافة أم قيمة مطلقة مستقلة بذاتها، وهل هو علم يمكننا أن نرسي له قواعد وندرسها للراغبين؟!

لم يترك الله مليمترًا واحدًا في الخلق دون أن يثريه بالجمال فضلاً عن الوظيفة، ولو شاء لجعل الكائنات تحمل وظيفتها فقط دون الإطار الجمالي، ولكنه قدر لنا الجمال والإحساس به ووهب لنا القدرة على صنعه، فنذ قديم الزمن والإنسان يملك القدرة على تحليل الجمال وصنعه ووضع علوم لصنعه وتنمية الإحساس به.

فكس الواقع في إبداعاته الفنية من رسم وموسيقى ومسرح وغيرها، ليستنطق الشعور الإنساني ويحيي النفوس ويشيع البهجة، أو يستحضر الألم ليعلم الناس ويرتقي بإنسانيتهم.

ولعل اليونانيين هم أول من اهتم بتدريس الفن واعتباره علمًا مستقلًا، وتتابع من بعدهم إنشاء المدارس والكليات المختصة بتدريس الفن محاولة الارتقاء بالإنسان واكتمال أوجه إنسانيته.

ولكن بمرور الوقت نالت كليات الفنون في العالم العربي ما نالته كليات العلوم والآداب، وأصابتها ما أصابها من جمود وتراجع عن أداء دورها الاجتماعي.

■ مؤسسة ألوان:

في البداية تحدثت مع المدير التنفيذي للمؤسسة كي أتعرف عليها من خلاله، أعطاني خبرته ومعلوماته عنها والتي لم تكن أبدًا بخبرة هيّنة، ولكنني تركته وفي عقلي سؤال ما زال حائرًا، ما الذي يجذب كل هذا العدد من الشباب إلى تلك المؤسسة الصغيرة ضعيفة الإمكانيات، وما الذي يدفع صاحبها إلى تقديم

ببساطة، وتناى بالشباب عن الواجهات الاجتماعية المزيفة التي يوقرها الالتئام لبعض الكليات، وتصنيف وزارات التربية والتعليم لهم حسب مجموع درجاتهم، وتكتشف شغفهم الحقيقي والمثمر.

يقول "زين"، وهو أحد الشباب المنتهين بالورش التدريبية بمؤسسة ألوان: "لقد عانيتُ من الكبت الشديد أثناء دراستي في المرحلة الثانوية، وعندما أنهيتها كان الأمل بالالتحاق في كلية الفنون الجميلة يخفُّ عني الكثير من هذا الكبت، ولكن تجدد همي وكبر عندما تجاوزتُ اختبار القدرات بالكلية ولكن مجموع درجات الثانوية العامة منعتني عن الالتحاق بها".

وشعرتُ حينها أن لدي الكثير من الطاقة التي لا أعرف أين وكيف يمكنني إخراجها، حتى تعرّفتُ بمؤسسة ألوان، وتعلّمت من خلالها فن الجرافيتي و تدرّبت عليه، وبقيت في المؤسسة أعاون الآخرين على تعلّم هذا الفن، حتى أصبحتُ مساعد مدرّب فيها".

وعن حنان إحدى الفتيات المنتهات بورش ألوان التدريبية، تقول: "رفض أبي تمامًا التحاق بكلية الفنون الجميلة رغم موهبتي الواضحة في الرسم، نظرًا لارتفاع مجموع درجاتي في الثانوية العامة والذي يؤهلني للالتحاق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تقول: "امتثلتُ لرغبة أهلي ولكنني أتجهتُ لصقل موهبتي وتعلّم أساسياتها من خلال ألوان".

■ ملامسة الواقع والتدريب العملي:

تتجه بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بصقل المواهب وتدريب أساسيات العلوم لشبابها لتطوير مناهجها التعليمية آساقًا مع واقع سوق العمل وواقع التطور التكنولوجي وتعتبر العالم السريع، وتحاول هذه المنظمات تدريب الشباب بشكل ميداني وعملي على هذه المناهج، وتكون بينهم وبين المجتمع شبكة من العلاقات تفيدهم في رحلة حياتهم المهنية والشخصية أيضًا.

بينما تراجع دور الجامعات في العالم العربي خصوصًا خلال السنين العشرين الأخيرة في تكوين هذه الصلة بين طلابها وبين المجتمع، حيث يصيرُ الأساتذة والقائمون على وضع المقررات على أساليب التلقين واعتماد مناهج مرّت عليها أحقاب زمنية في الواقع العملي، بينما ببساطة يحاول مدرّبو ومعلّمو منظمات المجتمع المدني، وأغلبهم من الشباب، مواكبة التطور وتغيير المناهج وطرق التدريب دومًا وبدون قيود الإطارات الرسمية، وبيروقراطية الدول.

فإذا يمكن للجامعات الرسمية ووزارات التعليم تعلّمه من تحركات المجتمع المدني نحو تعليم أفضل، وهل يمكن أن تتسع الصدور والعقول لبناء شبكات ومدّ جسور وقنوات بين الهيئات الرسمية للتعليم والمجتمع المدني للمشاركة في حلّ مشكلات التعليم المعرفية والتقنية والاجتماعية؟

هذا ما نأمله..

والناس عمومًا قادرة على صنع لوحة جميلة معًا، وكان الهدف من هذا إيجاد مساحة للتعبير عن الرأي بحريّة، والسماح لمساحات التلاقي أن تظهر من خلال الفنون، وتذيب الاختلافات والصراعات.

■ المؤسسات التعليمية بإرساء القيمة:

في الفترة من 1356 م إلى 1363 م، أنشأ السلطان حسن بن الناصر محمد بن قلاوون بالقاهرة مسجد ومدرسة "السلطان حسن"، واعتنى بإقامة هذا الصرح على القيمة الفكرية والإنسانية قبل العلم، ألا وهي قيمة تقبل الاختلاف واحترام الآخر وإيجاد نقطة للتلاقي، من تعليم مذاهب الفقه الأربعة مجتمعين معًا في ساحة المسجد، كل في مساحته الخاصّة ولكن يجمعهم صحن المسجد، وعند إقامة الصلاة يصلي الجميع على مذهب أبي حنيفة النعمان احترامًا لسعة انتشار هذا المذهب بمصر وقتها، وراعى المهندس العبقرى الذي بنى المسجد هذه القيمة حتى في تصميم المبنى المعماري، فأصبح كل جزء بالمسجد ينطق بالقيمة.

بينما ومنذ إنشاء أول جامعة عرفها العالم في القسطنطينية "اسطنبول" عام 524 م، وحتى يومنا هذا لم ينتبه أغلب مؤسسي الجامعات والمدارس -إلا نادرًا- لهذه الخطوة المهمة ربما التي نحن في أحوج ما يكون لها الآن في إنشاء هذه المؤسسات، وهي وضع قيمة إنسانية أو أخلاقية تقوم عليها المؤسسة التعليمية.

يهتم كثير من منظمات المجتمع المدني المعنية بالتعليم بإرساء قيمة إنسانية أو أخلاقية لها، وتحاول التعبير عن هذه القيمة باستمرار في أنشطتها والمعاملات داخل وخارج المنظمة، ولكن الجامعات الرسمية تفتقد لهذا الأمر بشدّة.



■ صريّة الدارس:

يتخرّج في جامعات مصر كل عام من الجامعات الحكومية والخاصّة نحو مليون ونصف المليون طالب، 75% منهم على الأقل لا يختار بحريّة المجال الذي يودّ دراسته، إمّا بسبب مجموع درجاته في الثانوية العامة أو بسبب ضغط الأهل، أو احتياج سوق العمل.

وبينما يتنامى هذا الضغط المجتمعي والاقتصادي على الشباب يومًا بعد يوم، تفتح منظمات المجتمع المدني أبوابها مرخبة لتحلّ هذه المشكلة



التعليم الديني.. آفاق التطوير والنهوض

■ اعداد: لانا الجالبي

أولاً: تحقيق الهدف من تدريس الدين، لافتاً إلى وجود فوضى في البلاد الإسلامية حول الهدف من تدريس الدين؛ والحقيقة أنّ هذا الاختلاف في تحديد الهدف من تدريس الدين الإسلامي أدى إلى عزوف الطلبة وأولياء أمورهم عن المناهج المدرسية التي تضعها وزارات التربية والتعليم والاكتفاء بالتربية المنزلية أو التربية المسجدية، أو لا تربية دينية على الإطلاق، وبالتالي النقلة المطلوبة هي أن تنتقل من التدريس عن الدين إلى التربية عليه.

ثانياً: الانتقال من التلقين النظري العقيم إلى التعليم المؤثر النشط الذي يفضي إلى حبّ مادة التربية الإسلامية، وحبّ تطبيقها؛ فواقع الحال في مدارسنا أنّ أسلوب الحقن والتحفيظ هو السائد، بينما أسلوب الحوار والإقناع والجذب هو الغائب. ومن هنا نجد أنّ أساليب الأمر والنهي المباشر هي التي تسود غرف التدريس. بينما الإغراق في العرض النظري، والبعد عن الأنشطة الإبداعية هي التي يضيق الوقت عليها.

ثالثاً: الانتقال من الأحكام إلى الحكم، والانتقال من تلغيز الغيبيات وحتى الأحكام الشرعية إلى توضيح البراهين المنطقية والعامية منها؛ فالعقول الفتية في مدارسنا تعاني من عدم القدرة على الاقتناع بهذه الأمور، وعند مواجهة التيارات المختلفة في الجامعات يتعرضون إلى حالة من الفوضى الفكرية والصدمات التي تؤدي بهم إلى الانحراف.

■ التفكير في التعليم الديني بين التصديرات الراهنة والأسئلة المستقبلية

أكد الدكتور سمير بودينار، أنّ التعليم الديني ظلّ منذ النصف الثاني من القرن الماضي من قبيل اللامفكر فيه، ليس باعتبار هذا التعلم من المسلمات التي تحتل النقاش كما وصف محمد أركون موضوعاته في كتابه الذي حمل نفس الاسم، بل لأنّ الفكر العربي المعاصر تجاهل التفكير فيه؛ إمّا بسبب يأسه من إمكانية الرهان على التعليم الديني، وعدم اقتناعه بوظيفته في رهن المجتمعات العربية، ولا في دوره المتوقع في ظلّ النماذج المجتمعية السائدة، أو لأنّ هذا الفكر العربي

يمكن توصيف حالة التعليم الديني في المنطقة العربية بأنّها كارثية، إذ باتت منذ النصف الثاني من القرن الماضي من قبيل اللامفكر فيه، ويكفي دليلاً على ذلك تضخّم معدلات الإدمان والجريمة من جهة، وإقبال مئات الآلاف من الشباب المسلم على الجماعات المتطرّفة والعنيفة من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ضياع البوصلة والتخلّف العمي الواضح، وغيرها من النتائج السلبية التي تنبئ بفشل مناهج وأساليب التعليم الديني في صياغة الشخصية الإسلامية المتوازنة.

بسبب أهمية هذا الموضوع المتشعب، أفردت الرابطة العربية للتربويين التنويريين، خلال أعمال اجتماعها السنوي الثاني الذي أقيم في العاصمة التونسية، في الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر من العام 2017، ندوة خاصة حملت عنوان "التعليم الديني.. آفاق التطوير والنهوض"، تحدّث فيها كل من الدكتور سمير بودينار (المغرب)، والدكتور نبيل السعدون (الأردن)، والدكتور ليث كبة (العراق)، والدكتور محبوب عبد السلام (السودان)، فيما ترأس الندوة الدكتور عدنان المقراني (تونس). نقل لكم أهم ما جاء فيها:

■ الانتقال من التدريس عن الدين إلى التربية عليه

دعا الدكتور نبيل السعدون، علماء وحكّاء وقيادات الأمة الإسلامية، إلى ضرورة العمل الجاد على إصلاح وتطوير التعليم الإسلامي المدرسي والأهلي الذي وصف حالته بأنّها كارثية. لافتاً أنّ عملية الإصلاح والتطوير المطلوبة ليست جزئية ولكنها شاملة، وليست وقتية لكنها مستمرة، وليست ظرفية ولكنها عاقمة، وليست نظرية فحسب؛ بل تطبيقية وميدانية، وليست محدودة في منطقة ما ولكنها مطلوبة حيثما وجد المسلمون. ويشمل نطاق الإصلاح والتطوير المطلوب؛ وفقاً للدكتور السعدون، جوانب عدّة تشمل أهداف التعليم الإسلامي، وتوجهاته، وأساليب تدريسه، وتأهيل مدرّسيه، ووسائل تقويمه نظرياً وعملياً.

وحّد الخبير التربوي ومؤلف مناهج التربية الإسلامية، بعض النقالات التي يجب على المطلعين بالتعليم الديني القيام بها لتطويره

الطالب سيخرج في غضون العقد القادم من التعليم التقليدي الصفي، وسيعامل مع الآلة كمصدر للتعلّم، وإذا لم نعبئ هذه الآلة بمنتجات مدرّوسة من منظورنا، وتحمل رسائلنا القادرة على تطبيع الذهن قيمياً وتقنياً ومعرفياً، ما لم يحصل هذا بأدواتنا التعليمية، لن نستطيع أن نواكب التطوّر الذي حصل في العالم.



■ إعادة النظر في مناهج التعليم الديني من منطلقٍ مرضوعي

أشار الدكتور المحبوب عبد السلام، أنّ هذا الموضوع يأتي في صلب الموضوعات المعنيّة بتجاوز حالة عزلة النخبة وتنظيرها على المجتمع، لافتاً إلى مدى أهميته بدليل أنّ التنوير بدأ في المثال الأوروبي بالإصلاح الديني، كما أنّ مشروع محمد البنا التنويري بدأ بإصلاح المناهج والجامعات.

ودعا عبد السلام إلى ضرورة إعداد دراسة شاملة للتعليم الديني في المنطقة العربية على غرار دراسة قديمة لم تحظ بالاهتمام حتى الآن، أجراها المفكر الباكستاني فضل الرحمن درس فيها حالة التعليم الديني في المحيط الآسيوي، وركز فيها ليس على الجامعات والمعاهد التي قامت أصلاً لتخرج الطلاب فحسب، بل درس أنماط التعليم الديني غير الرسمي في تلك المنطقة.

وأتفق المفكر السوداني مع الرأي الذي يقول إنّ واقع التعليم الديني مؤسف جداً وفي غاية التخلف والانحطاط، وهي النتيجة التي تنافي ما بشر به فضل الرحمن في دراسته حول أنّ التعليم الديني سيرتاد آفاقاً جديدة، بدليل أنّ عدد الذين يسجلون دراسات في التوراة أو الإنجيل في الجامعات الأوروبية يتجاوز العشرات سنوياً، فيما لا يتجاوز عدد الذين يسجلون دراسات حول القرآن الواحد أو الاثني عشر على أبعد تقدير، كما أنّ الفقه كذلك بالغ التخلف وهذا أمر يدعو للتأمل في ظلّ السمعة القديمة للتعليم الديني الإسلامي وإنجازاته التاريخية بالغة الأهمية.

ظلّ عالة على المحاولات الفكرية التي أنتجها التراث الإصلاحي خلال القرن التاسع عشر إلى النصف الأوّل من القرن العشرين الماضي.

وأشار بودينار إلى أنّ تجاهل نخب الدول الحديثة التفكير في الموضوع، أدّى إلى تعطل آليّة التراكم التي يمكنها أن تحدث تطوّراً نوعياً في التفكير في التعليم الديني وممارسته لصالح الأجيال المتعلّمة، لكن هناك أهمية للإشارة إلى ضرورة التفكير في التعليم الديني من خارج العلبة؛ أي التفكير من خارج المنظومة التعليمية الراهنة لأنّها لم تعد قادرة وحدها على اجترار رؤى يمكنها أن ترتقي إلى ما نأمله من التعليم الديني ليكون فاعلاً ويجيب عن أسئلة شائكة حارقة معقّدة تعيشها مجتمعاتنا اليوم.

قضية أخرى أشار إليها الأكاديمي المغربي، تتعلّق بضرورة الاستبقاء على فكرة مؤسسة التعليم الديني، لافتاً أنّها على علاقتها تمثل مساحة مستنقذة من فكر العنف، لكنها بحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى تنويري فاعل ومؤثّر. موضحاً أنّ نخب التعليم الديني أصبحت متجاوزة معرفياً، بالإضافة إلى خوفها من الحديث عن أي إصلاح أو تطوير لمناهج التعليم الديني يأتي من خارج هذه المنظومة.

■ اعداد الفرد للمستقبل هو الرضوع الرئيس للتعليم الديني

قال الدكتور ليث كبة، إنّ إصلاح التعليم الديني يجب أن يبدأ من المنطقة العربية، ليس فقط لأنّ القرآن النصّ المؤسّس هو باللغة العربية، بل لأنّ نشأة هذا الدين وانتشاره وكل مصادره وتاريخه باللغة العربية، لافتاً إلى أنّ الدولة قد تكون جزءاً من المشكلة لا الحل عند الحديث عن إصلاح التعليم الديني، أمّا مؤسسات التعليم الديني فهي عاجزة عن إيجاد الحلول بشهادة كثيرين، الأمر الذي يترك هذه المهمة على عاتق مؤسسات المجتمع المدني.

ولفت الدكتور كبة إلى أنّنا نتحدّث، حتى الآن، عن التعليم الديني بمعنى حفظ التراث؛ الدين زخم الماضي وتراكمه من النشأة إلى وقتنا الحالي، نلخصه ونعلمه ونحافظ عليه ثم نريد تحديثه وتعديله ونقده.. الخ، وهذا هو المنهج التقليدي للتعليم الديني، لكن علينا أن نفكر وفي ظلّ محدودية الموارد ليس بحفظ الماضي فقط، بل في صناعة المستقبل؛ لأنّ الموضوع الرئيس في التعليم هو إعداد الفرد للمستقبل حتى يكون جزءاً من هذا العالم.

وأضاف أنّ القفزة التي حدثت في العالم الرقمي تضعنا أمام تحدّي وضع إنتاجنا التعليمي ورسائلنا المعرفية في تصرّف التعليم الرقمي، لأنّ

المجتمع المدني العربي؛ واقع وآفاق

طبعا من الصعب جداً إعطاء تعريفات شاملة ومحددة وجاهزة لمعنى أو ماهية المجتمع المدني في صيرورته التاريخية بسبب وجود اختلافات فكرية ومفارقة معرفية عميقة بين مختلف مدارس التفكير الحديث بشأن تحديد مواصفاته، وسأته، وتعريفه المحدد في طبيعة علاقات هذا المجتمع، وارتباطاته بالدولة السياسية الحديثة بصورها وتلوناتها المختلفة.

ومن خلال تدقيقنا في طبيعة الصراعات الأيديولوجية القائمة بين النظريات والطروحات الفكرية والثقافية السائدة حالياً، نجد أن موضوع المجتمع المدني قد أضفى الساحة الحقيقية لذلك الصراع الفكري في صلب حركته التاريخية الغربية.. في ما يتصل بضرورة بلورة صور واضحة ومعالم محددة -على المستوى النظري والمعرفي- عن التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، حيث بدأت كل مدرسة تضفي على تنظيراتها التفسيرية -لتاريخ الاجتماع البشري- طابع الفكر الخاص الذي تلتزمه منهجاً وخطاً لها في حركة الحياة، سواء ما يتعلق منها بالنظرية الليبرالية وتعريفاتها الثانوية المنتشرة منذ عصر النهضة وحتى الآن، أو بالنظرية الماركسية وتأويلاتها المتعددة بشأن المجتمع والتاريخ.

المجتمع المدني: هو نمط (أو نوع) من التنظيم الاجتماعي لسلوك الفرد في إطار ممارسته لواقع العمل العمومي ضمن مؤسسات وهيئات ثقافية واجتماعية ونقابية مدنية تمثل مصالح القوى والقيادات والجماعات في المجتمع،

كثير الحديث خلال العقود الثلاثة الأخيرة عن موضوع "المجتمع المدني" خصوصاً بعد وصول العالم الحديث- في بداية الألفية الثالثة- إلى هذا المستوى المذهل في تقدمه وتطوره على الصعيد التقني الإعلامي وثورة المعلومات والتواصل (الهائلة في اتساعها وامتدادها) التي تسببت في إحداث صدمة عملية قوية في المجتمعات المتخلفة، أدت إلى انفتاحها على المجتمعات الأخرى الأكثر تقدماً وتطوراً من خلال قنوات الاتصال الإعلامية الواسعة المعروفة.

وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بقضية المجتمع المدني، وعلاقته بالدولة و"المجتمع السياسي". حدث هذا منذ بداية انهيار المشروع الشيوعي، وتفكك منظومته السياسية الدولية في العالم كله تقريباً، حيث بدأ الرهان يتزايد -يوماً بعد يوم- على قوة المجتمع خصوصاً بعد نشوب حرب الخليج الثانية، وإحداث تغيير جذري في بنية السلطة والحكم السياسي العراقي، وظهور معالم جديدة لانتخابات متعددة في عدد من البلدان العربية والإسلامية، وبروز حراك سياسي عام يطالب بإحداث تغييرات كمية ونوعية على صعيد السلطة والحكم، وإشراك الناس في القرار والمصائر والمستقبل..

ويترافق الحديث الآن عن مشروعية هذا المجتمع مع تجدد الاهتمام بمسائل فكرية ومعرفية واجتماعية مهمة جداً مثل قضايا الحرية، وحقوق الإنسان، والعملة، وتحديات اقتصاد السوق، والتنمية، وأزمة الثقافة والمثقفين، وأزمات الحكم السياسي العربي.. الخ.

” اننا نعتقد أنّ السّـرط الأولي
لنـمـر الجـمـع المـدني في
مجتمعاتنا العربيّة هو سـرط
ثقافيّ تربويّ، يحتاج إلى
زمن طويل وعمل كبير،
وقبل ذلك ارادة لا تلبس
من قبل قوى ونخب التغيير



نبيل علي صالح

كاتب وباحث سوري

سوريا

”

إن مؤسسات المجتمع المدني هي التي يمكن
أن توفر لأهبالنا قابليات النهوض والبناء
الحقيقي النفسي والعضوي، لأنها تنظر بجدية
للسياسة والتسييس، وتبعد الأهبال عنها

”

شروط ثقافي تربوي، يحتاج إلى زمن طويل وعمل كبير، وقبل ذلك إرادة لا تلين من قبل قوى ونخب التغيير.. وذلك لكي تنمو مؤسسات المجتمع المدني نموًا طبيعيًا معافي، ولكي لا تصاب لاحقًا بالعجز والضعف ومن ثم السقوط لدى أية مواجهة لاحقة.. طبعًا في حال لم يكن الشرط الثقافي حاضرًا وجاهزًا وأساسيًا في هذا المجال.

والعمل في القاعدة المجتمعية هنا هو الأساس، حيث أنه ثبت بالتجارب التاريخية الحية أن بناء مجتمع المؤسسات لا يتم بإرادة فورية عليا أو بقرارات متعالية تسقط من الأعلى، وإنما هو نتيجة لعمل فكري ثقافي تربوي بمدى تخطيطي بعيد وفعل اجتماعي واع يتجه بالعمل داخل المجتمع والنزول إلى القاعدة التقليدية للحياة الاجتماعية الثقافية لإحداث التغيير المطلوب في البناء الأساسي لمنظومة القيم الاجتماعية، حتى تتركز وترسخ تلك القيم والأفكار أو المفاهيم الجديدة اجتماعيًا وتصبح جزءًا من نسيج المجتمع في بنائه العلوي.

ونحن عندما نقدم فكرة "المجتمع المدني" -وما يتصل معها من قيم ومعايير ومناخات وأجواء من الحريات والديمقراطية ووالخ- كحل لأزمات مجتمعاتنا التربوية والمجتمعية، فإننا لا نعطي حلاً سحرياً أبداً، ولا نقدم وصفةً مجانيةً بسيطة يمكن صرفها من أية صيدلية.

باستقلالية-مفترضة من حيث المبدأ- عن أجهزة السلطة وسياسات الدولة، بحيث تشكل -تلك الهيئات المدنية- ثقلًا اجتماعيًا وسياسيًا له دوره المهم، وحضوره المميز، وتأثيره الفاعل والحاسم في موازنة سلطة الدولة السياسية من أجل منعها من التحوّل إلى دولة منسلطة تستبد بالسلطة، وتنفرد بالحكم عن طريق أدوات القمع المختلفة، من خلال تركّز السلطة والممارسة السياسية الحقيقية في أيدي تلك المؤسسات والهيئات الشعبوية لكي تكون العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني تكاملية ومتوازنة، تتبع فيها الدولة المجتمع المدني. وهذا يتّصف المجتمع المدني بالتعدد في الرؤى، والاختلاف في وجهات النظر، والحرية، في طرح الأفكار، والوعي في ممارسة النقد الموضوعي كدلالة بارزة على سلامة وصحة الموقف والتنظيم الاجتماعي.

لقد ظهر مفهوم ومصطلح المجتمع المدني -أول ما ظهر- في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي. ولم يظهر دفعة واحدة بالتعريف المعطى له سابقًا، بل إنه استغرق مرحلة زمنية طويلة، ومرّ بأدوار تاريخية متعدّدة ارتبط فيها تطوره المفاهيمي بالصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته أوروبا منذ ثورتها الصناعية الأولى من القرن السابع عشر إلى يومنا الحالي في محاولات حثيثة للبحث عن وسائل جديدة تمكّن من السيطرة على نزعة الحكم الطغياني، وكبح جماح الدولة الشمولية المستبّدة.

طبعًا لا نضيف جديدًا عندما نوّكد بأن التربة الراهنة القائمة حاليًا في مجتمعاتنا هي تربة متعفنة تسيطر عليها مناخات قبلية وعصبية متناحرة ممتدة أفقيًا وعموديًا فيها، وهي تعمل على استيلاد شروط ومناخات جديدة للتكيف مع متغيرات الواقع من أجل الحفاظ على مكاسبها ومواقفها.

من هنا السؤال: وما هي الأجواء المناسبة لإنماء وإيقاد عملية المواجهة المستمرة مع تلك الذهنيات البدائية التي تفكر دائمًا بكيفية المحافظة على شرعيتها المفقودة جماهيريًا، من أجل بناء المجتمع المدني، وولوج القرن المقبل بطموحات سياسية وفكرية جديدة تعبّر عن آمال الأمة في النهوض الحضاري؟! ثم إلى أين يتحرّك مستقبل الأجيال القادمة؟! إننا نعتقد أنّ الشرط الأولي لنمو المجتمع المدني في مجتمعاتنا العربية

القادم، ونساهم -بعقلانية التخطيط والفاعلية- في بناء صورته، وتأسيس ملامحه في طبيعة تفكيرنا القائم، وطريقة اتخاذنا لقراراتنا المصيرية، والأساليب التي تتبعها، والمناهج التي نلتزمها في تنظيم حياتنا التربوية والاجتماعية. وهذا الأمر بالغ الأهمية وهو مقدمة ضرورية جداً لبناء المجتمع المنشود، وصناعة الحياة المدنية التشاركية التي نطمح إليها بالاستناد أساساً على بناء عقل الفرد ووعيه على أسس معيارية قيمة صحيحة من المشاركة والمبادأة.

إن مؤسسات المجتمع المدني هي التي يمكن أن توفر لأجيالنا قابليات النهوض والبناء الحقيقي النفسي والعضوي، لأنها تنظر بحيادية للسياسة والتسييس، وتبعد الأجيال عنها. وهذه من أهم معايير النهضة الحقيقية لمجتمعاتنا، القاضية بترك التربية والتعليم مجالاً للعلم فقط، ولتأهيل الطلاب والتلاميذ تأهيلاً عملياً (وتربوياً) نوعياً صحيحاً يقوم على طرح الأسئلة الباحثة، وتعويدهم على الاستفسارات المفتوحة، لا أن يكونوا مجرد متلقي أجوبة، وذاكرة للحفظ بلا تفكير، بمعنى تشجيعهم على المبادرات الفردية والحوار، وإثارة الجدل والنقاش المفتوح بعيداً عن التسييس والتلقينية والإجابات المسبقة والمعلبة.

إذاً، فالقضية أعقد من ذلك بكثير، ودونها الكثير من التحديات والعقبات والعراقيل الضخمة الداخلية والخارجية.. ولا يمكن أن تأخذ -كفكرة عملية- طريقها للتطبيق إلا في ظل توفر القناعة والوعي والإرادة من قبل أفراد المجتمع، وأن يروا فيها خلاصهم ونهايتهم السعيدة، وأن لهم مصلحة حقيقية فيها وفي الدفاع عنها.. بهذا الشكل يمكن خلق حراك اجتماعي ينمو مع الوقت ويكبر ويخلق آلياته الذاتية الرافعة في الخلق والإبداع مع مرور الزمن.

إننا نعتقد أن الرهان على العمل الثقافي-التربوي المنطلق من تنمية الأفكار وبناء معالم تطوّر مجتمعاتنا الفكرية والعملية، ووضع التصورات والبرامج الميدانية التي ترفع من مستوى وعي المجتمعات والشعوب من أجل إعادة بناء وإرساء واقع مجتمعي جديد يراجع مسيرته بعقلانيته واعية، هو رهان حقيقي ويستأهل العمل عليه خاصة عندما يبني على بنية معرفية متماسكة ورؤية عقلانية منفتحة على الحياة والعصر، وإرادة فاعلة لا تركز ولا تلتين.

إننا -ومن خلال إيماننا العميق بضرورة إحداث تغيير شامل في مجتمعاتنا كلها- نؤكد على أنه يجب علينا أن نؤسس لنوعية التغيير



رؤاد التنوير



أبو القاسم حاج حمد

إعداد: خالد بسير

تميّز التفكير الديني في السودان بمساره النقدي والاجتهادي، وتجاوزه تقليد أفكار ومواقف وأدبيات الجماعات الإسلامية المعاصرة المختلفة. وهو ما نلّمسه في اجتهادات حسن الترابي، ومراجعاته النقدية لأدبيات الإخوان، ومحاولته صياغة منظور بديل للحركة الإسلامية في السودان، وفي أطروحات محمود طه، وفكره الخلافي، الإشكالي، الخارج على الأنساق العقديّة والفقهية الذائعة. أمّا محمد أبو القاسم حاج حمد فهو الأوضح تعبيرًا عن الخطّ الاجتهادي والتجديدي السوداني؛ حيث استطاع أن يستوعب معطيات المعارف والعلوم الإنسانيّة، ويصوغ رؤيته للنصوص والتراث والواقع في ضوءها.

■ منهجية القرآن العرفية:

حاول حاج حمد أن يطرح منهجًا معرفيًا قرآنيًا لاستيعاب المعرفة بشقيها الطبيعي والإنساني، واضعًا مسافة بينه وبين الكتابات التي تقارب أو تقارن بين الإسلام والعلم، فأسلمة العلوم عنده ليست مجرد إضافة عبارات دينية إلى مباحث العلوم المختلفة، بأن نستمد آيات قرآنية ملائمة لموضوعات العلم المقصود أسلمته. فأسلمة ليست إضافة وإنما إعادة صياغة منهجية ومعرفية للعلوم وقوانينها، فأبي محاولة لأسلمة هذه العلوم لا تستند إلى ضابط منهجي كلي ومعرفي بذات الوقت لن تؤدي إلا إلى تشويه الهدف من الأسلمة.

■ جدلية الغيب والإنسان والطبيعة:

يرى أبو القاسم بأن القرآن بمخلفيته الكونية ورسالته العالمية، كان له توجيه مغاير في بلورة البعد الأنطولوجي في الإنسان، فوضعه في إطار فلسفي جديد قوامه: جدلية الغيب، والإنسان، والطبيعة، التي تعيد ترتيب هذه المفاعيل في صيغة مطلقات متفاعلة ومتداخلة، لا استلاب فيها. وبأبي كتابه "جدلية الغيب والطبيعة والإنسان"، أو "العالمية الإسلامية الثانية"، محاولة جادة

وُلِدَ عام 1942 وتوفي عام 2004، أنهى دراسته الثانوية العليا عام 1962 بكلية الألفاد بأمر درمان. تعرّض للفصل والسجن إثر المظاهرات الطلابية التي رافقت مصرع الزعيم الأفريقي باتريس لوموبا في الكونغو. ساهم في قيادة ثورة التورب السبعية عام 1964 التي أطاحت بحكم عبد العسكري، التحق بقيادة حزب الشعب الديمقراطي عام 1965، حيث تولّى مسؤولية بعض الدوائر الانتخابية إلى أن استقال سنة بعد ذلك، بالوزارة مع ذلك انتمى للثورة البربرية في 1963 وتفرغ لها بشكل كلي بعد 1966 وبعد استقلال ليبيا سنة 1993 هظي بالجنسية الليبرية والسمة الليبرالية كقدير له، وقد عمل في الفترة ما بين (1990 - 1995) مستشارًا علميًا للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن. أسس الحركة السودانية الربرية للبناء والرهدة (حسم) عام 1999. انتقل إلى الإقامة في بيروت منذ العام 1981. أسس في قبرص مركزًا للدراسات الاستراتيجية (دار الدينونة)، كما أسس عام 1982 "مركز الإنماء الثقافي" في أبو ظبي. له العديد من الأبحاث والدراسات الربرية والفلسفية.

■ حريّة الإنسان:

وفي كتابه "حرية الإنسان في الإسلام" يُعيد أبو القاسم الحرية في الإسلام إلى جذورها القرآنية إيماناً منه بقدرات الوعي لدى الإنسان، وهو يحدّد مفهوم الحرية انطلاقاً من التمايز الإسلامي عن الفهم الليبرالي والاشتراكي؛ حيث يرى الحرية الإسلامية حرّية روحية، فبينما تجعل الفلسفة المادّية الإنسان شيئاً من الأشياء تحكمه كافة قوانين الطبيعة، ولا يوجد شيء متجاوز لعالم المادة يختصّ به الإنسان عن بقية مخلوقات، بل هو كأبي موجود في الوجود لا خصوصية له ولا مزية، وهذا خلاف النصوص الدينية التي تشرّع للإنسان عن طريق قناة الروح وهي البعد الرابع في تكوين الإنسان.

■ الاستخلاف:

في نظر أبي القاسم حاج حمد، تقوم مسألة الاستخلاف على محورين أساسيين هما: الإنسان والحرية؛ الإنسان باعتباره العنصر الفاعل في عملية الاستخلاف، والحرية وهي مناط الاستخلاف أو أدواته. والاستخلاف عند حاج حمد هو أن تكون إرادة الإنسان تتحكّم في اتجاهات ونتائج الصيرورة والحركة في عالم المشيئة، أي أن يصبح النظام الاقتصادي والاجتماعي خاضعاً لإرادة الإنسان؛ فالإنسان لم يوجد لكي يكون أسير المادة كما ترى الجدلية المادّية وليس الواقع هو الذي ينتج النظام كما رأته الفلسفات الوضعيّة، بل وجدت المادة مسخّرة للإنسان، ووجد الإنسان لينتج النظام ويتحكّم في الواقع كما أراد الله تعالى، وهذا هو معنى قول حاج حمد: الإرادة تعلق على المشيئة؛ أي أن الإرادة الإنسانيّة بما يملكه الإنسان من حرّية روحية ومن مقومات السمع والبصر والفؤاد، تعلق على المشيئة الطبيعيّة المفسّرة جدلياً ومادياً.

والاستخلاف عند حج حمد مهمّة منوطة بالإنسان، وليست مهمّة منوطة بحزب أو جماعة أو طبقة تتمكّك الوصاية على البقية، فتتعدّم الحرّية والعدالة عبر التسلّط بالطبقيّة الجائرة.

■ ختاماً:

ولم يسلم مشروع أبي القاسم حاج حمد من النقد، حيث تحدّث عددٌ من النقاد عن غلبة النزعة التوفيقية عنده، بين ما أسماه "لاهوت الغيب" و"لاهوت الطبيعة" مثلاً، أو بين الإيمان والمنهجية العلميّة، رغم تأكّده مراراً على تعذر الجمع. إضافة إلى نزوعه إلى التجريد والطوباوية، واستناده إلى الحيز النظري أكثر منه إلى التجارب التاريخيّة. ويرتبط بذلك إرجاؤه تحقّق الكثير من الأطروحات إلى زمنٍ مستقبلي، تتوفّر فيه شروط المثال، وهي الدولة الإسلاميّة.

لفهم تداخل الغيب في حركة الكون وحركة الطبيعة دون استلاب حرّية الإنسان. حيث يرى أبو القاسم بأنه منذ اللحظة التي وُجد فيها هذا العالم، وهو محكوم وفق جدليّة ثابتة: "جدليّة الغيب والطبيعة والإنسان". وفي حين تعامل التراث اللاهوتي المسيحي مع تلك الجدليّة بنسق غيبي أحادي مثالي الله الإنسان وهتمش الطبيعة، ممّا أدّى إلى السقوط في إشكاليّة الغيب، والانتهاك إلى الخرافات والأساطير. فإنّ الفلسفات الغربيّة الوضعيّة تعاطت مع تلك الجدليّة بنظرة أحاديّة أيضاً؛ ولكن بتعاملها مع الطبيعة بوصفها المرجع الأساسي لتفسير جميع الظواهر الكونيّة ومنها النفسية.

ويعتبر أبو القاسم بأنّ النسقين يُسقطان المنهج الكوني الذي يربط بين الأبعاد الثلاثة الذي يزن بهم العالم في جميع المستويات الوجوديّة للكون، ذلك البعد الكوني الثالث: "جدل الغيب"، والذي لا ينفى جدل الطبيعة أو جدل الإنسان؛ فالثلاثة في تبادل وصيرورة دائمة. وعليه، فإن القرآن، من حيث هو كتاب مُطلق، ينبغي أن يتخذ منه مصدرًا لفهم كيفية تفاعل هذه الأبعاد الجدليّة الثلاثة، أي علاقتنا به تكون (منهجية ومعرفية) لا عبادات ومعاملات.

ومن هنا، أكّد أبو القاسم على ضرورة فهم القرآن بالواقع، وفهم الواقع بالقرآن، وهو ما يتطلب رؤية ووعياً منهجياً ومعرفياً لكليهما؛ أي أن الباحث أو المصلح إذا لم تتوفر لديه قدرات الفهم المعرفي لقضايا الواقع نفسه، فلن يكون لديه ما يطرحه على القرآن أصلاً. الجمع بين القراءتين: (الغيب والطبيعة)، والتي رآها أبو القاسم متجليّة في قصّة العبد الصالح وتعليمه لموسى. وفي طلب الوحي من محمد في حراء؛ ليقراً بالله خالقاً، وليقرأ مع الله معاً.

■ الحاكميّة:

من أهمّ الإضافات النوعيّة التي أضافها أبو القاسم كتابه الذي حمل العنوان "الحاكيّة"، وهو تفكيك للمنظور التقليدي عن الحاكميّة، واستعادته ك مفهوم لا يختصّ بالمعنى المباشر لتوحيّ السلطان، ليتعدّى إلى معنى أكثر تركيباً، ذي صلة بالمنظور المعرفي الجمعي، ليشير إلى أشكال الحاكميّة المختلفة، بل وتعارضها فيما بينها، والانتقال من حاكميّة الله المباشرة، إلى حاكميّة الاستخلاف بنوعها، إلى حاكميّة الكتاب.

يرى محمّد أبو القاسم حاج حمد أنّ الحاكميّة كما صاغها المودودي ثم سيّد قطب تقود إلى عتالة الإنسان وسلبيته وتوقع في مقولة الجبر. من هنا عمد إلى استنطاق القرآن حول الحاكميّة لينتهي إلى أنّ "طرح المقابلة بين حاكميّة الله وحاكيّة البشر أمر لا يستقيم فلسفياً وفق منهجية القرآن المعرفية، وذلك للفارق الجوهرية بين الطبيعتين". ذلك أنّ مجال الحاكميّة الإلهيّة الوجود لا التشريع، وهي خاصّة بالمرحلة اليهوديّة ولا علاقة للمسلمين بها. وهكذا، خلص محمّد أبو القاسم حاج حمد مفهوم الحاكميّة مما علق به من حولات إيديولوجيّة وتوظيف سياسي، ونقله إلى الفضاء الوجودي.

مكتبة التنويري

المحتزنة وسياقات أفعالهم الحاضرة. ولئن كان أغلب الباحثين يتفقون على هذا، فإن قليلين هم الذين يتفقون مع ذلك على الأطر المناسبة التي يجب إدراج الفاعلين فيها لتحليل هذا البعد أو ذلك من إبعاد ممارستهم، والحال في إخضاع مفاهيم "الحقل" و"العالم" و"النسق" أو "إطار التفاعل" للفحص النقدي، إنما يعني عندئذ العمل على الربط النظري بينهما. ويجهتد المؤلف وهو العالم الفرنسي برنار لايبير، هنا، في أخذ مسافة من الحالة الراهنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ومن التمرّقات التي تتخللها متيحًا لنا إمكانية تأمل الوحدة المحتجبة لفضاء يبدو في ظاهره بالغ التمرّق.

الكتاب صدر عن دار آفاق للنشر بالتعاون مع المشروع القومي للترجمة، ونقله للعربية بشير السباعي.

كفى للطفمة، ولنصيا الديمقراطية

اكتسبت قوى المال تأثيرًا تجاوز الحد، وسائل الإعلام الكبرى تتحكم فيها المصالح الرأسمالية، وجماعات الضغط تقرّر القوانين في الكواليس، وتنتهك الحزّيات يومًا بعد يوم. الديمقراطية تواجه هجومًا من قبل طائفة. في الواقع، لقد دخلنا في نظام أوليجارشبي، هذا الشكل السياسي



الذي أدركه الإغريق القدماء، والذي نسيه علماء السياسة؛ سيطرة طبقة صغيرة من الأقوياء يتناقشون بين أقران، وبعد ذلك يفرضون قراراتهم على جميع المواطنين للحفاظ على امتيازات الأغنياء.

إذا ما أردنا الإجابة عن تحديات القرن الحادي والعشرين، ينبغي العودة إلى الديمقراطية، ولأنّ أزمة البيئة والعملة تقلب أوراق ثقافتنا السياسيّة، على الغرب أن يتعلّم اقتسام العالم مع بقية سكان الكوكب، ولن يتمكن من ذلك إلا بالخروج من النظام الأوليجارشبي، ليعيد اختراع ديمقراطية حيّة. إذا فشلنا في التوجّه إلى المدينة العالميّة - يقودنا همّ التوازن البيئيّ- سيجرّنا الأوليجارشبيون إلى العنف والتسلّط.

الكتاب الذي يعتبر مرجعًا في الإيكولوجيا السياسيّة نقله للعربية أنور مغيث، وصدر عن المركز القومي للترجمة.

التمكين؛ سياسة التنمية البديلة

التمكين؛ سياسة التنمية البديلة إنّ أكثر من نصف شعوب العالم فقراء الآن، بل تزايد أعدادهم في البلدان الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء، ولم يكن بإمكان الأموال الطائلة التي تقدّر بالبلايين في صورة مساعدات أجنبيّة واستثمارات خاصّة، أن تساعد سوى بالنذر اليسير، وفي معظمها لم



تنفع سوى الطبقات والمناطق المندمجة فعليًا في الاقتصاد العالمي، تاركة الفقراء يواجهون مصيرهم بأنفسهم.

المؤلف جون فريدمان يجادل ويبرهن على أنّ سياسات التنمية التي تسير وفقًا لنهج العقيدة الاقتصاديّة السائدة، لا تحمل سوى وعد ضعيف بحياة أفضل للأغلبية المستبعدة. في هذا الكتاب الذي نقله للعربية ربيع وهبة وصدر عن المركز القومي للترجمة، يمدّنا فريدمان بأساس نظري لنهج ومقاربة بديلة للتنمية، متجذّرة في سياسة التمكين.

عالم متعدّد الأبعاد

ما السبيل إلى صوغ رؤية تستوعب مجمل العالم الاجتماعي بيننا انغلاق كل فرع معرفي على نفسه والتخصّص المعرفي الزائد عن الحدّ يدفعان الباحثين إلى دراسة شرائح محدودة بشكل متزايد باطراد من هذا العالم؟ لئن كان هذا التشظّي نتيجة لسيرورة التمايز الاجتماعي التي ينكبون على تأملها، فإنه أيضًا هو الذي يحرمهم من قراءة هذه السيرورة قراءة شاملة.



على أنّ سؤالًا محوريًا يوفّر للعلوم الإنسانية والاجتماعية ركيزة مشتركة: لماذا يقوم الأفراد بما يقومون به؟ وهي تُحسن الإجابة عليه بقدر توصلها إلى الإمساك بممارسات الفاعلين في ملتقى تجاربهم الماضية

والإمارات والأردن وقطاع غزة ومصر، وقدمت لنا كشوفات صريحة وفاتنة ومؤلمة.

لم تكتف جبرالدين بروكس بمقابلة خديجة؛ زوجة الخميني، وابنته زهراء، لمعرفة واقع المرأة المسلمة في ظل الحكومة الشيوعية الإيرانية، ولا بالجلوس إلى جوار الملك حسين حيناً أخذها بجولة بطائرته الهليكوبتر فوق أجواء عمان، إنما توغلت في التفاصيل ودخلت إلى أعماق نجد وجلست على مقاعد كلية الشريعة في قطاع غزة، محاولة الإجابة عن سؤالها المهم.

الكتاب صدر عن دار جداول للطباعة والنشر والتوزيع، بترجمة براعم سليمان.

أصول الهوية الحديثة وعللها

تتكشف رمزيات الخلق والصراع والموت والحريّة والعبوديّة في جدليّة الهو- هو والهو- الآخر دون أن تتعلّق بمرحلة تاريخيّة أو إستميّة بعينها، لكونها مجموع المعاني المحدّدة لماهية الكائن، ومن هنا فالتخلّي عن رهان الهوية هو بمثابة التخلّي عن المعاني القصيّة والغائرة في عمق التجربة الإنسانيّة.



ليست الهوية إلا اجتماع وتقاطع هذه الباحث بشكل يتعدّد الفصل بينها، فبطبيعة المفهوم الفضفاضة تمكّن من الارتحال بمرونة من سجلّ الآخر. ولهذا تنبسط مباحث الهوية في كل الاتجاهات، وتقع في مفترق طرق عدّة تخصصات: فمن الهوية كمنطق صوريّ ورمزيّ يلاحق مواطن التناقض في الأشياء (علم المنطق) إلى الهوية كبحت عن وحدة مفترضة للوجود تلاحق بدورها مواطن التكاثر والحركة، باحثاً عن أصل مرجعيّ ثابت (الميتافيزيقا)، وصولاً إلى تمثّل العلوم الإنسانيّة المشترك لمسألة الهوية باعتبارها آليات إثبات وجود فرديّة وجماعيّة مكتسبة، لا صلة لها بإحراج الماهية أو الأصل أو السكون.

في أفق هذا التصوّر تتنزّل مقاربة الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور؛ إذ يتصدّى منفرداً لمجمل التصوّرات المعرفيّة السالبة للهوية بدءاً بتصوّر دافيد هيوم الذي اعتبرها وهمًا يتكوّن بالعادة، وصولاً إلى الريبيّة التحليليّة التي تعتبرها غير قابلة للتقول والتحديد المنطقي، إلى تصورات معاصريه؛ ولا سيما جون رولس الذي اعتبرها ضرباً في أرض قاحلة وموحلة. الكتاب صدر عن دار جداول للطباعة والنشر والتوزيع للؤلّف مصطفى بن تمسك.

حوار وردود حول الإسلام وأصول الحكم

تقوم أطروحة الشيخ علي عبد الرزاق على أن الإسلام لا يملك نظاماً سياسياً محدّداً يقتضيه الدين، بل نشأ هذا الانطباع على التباسات تاريخيّة، ودعاوى من السلطة بشقيها الديني والسياسي، لكنه كما يقرّوه الدكتور رضوان السيد في مقدّمته للكتاب، وقع ضحية عدم التمييز بين القول بضرورة السلطة لسائر المجتمعات الإنسانيّة ومنها المجتمع الإسلامي، والقول بضرورة الخلافة باعتبارها نظاماً سياسياً محدّداً يقتضيه الدين.



لقد كان هدف الشيخ علي عبد الرزاق في نهاية المطاف بطوليّاً حين دعا لإقامة أنظمة سياسيّة مدنيّة على مشارف زوال الخلافة الشكلية للدولة العثمانيّة.

الدولة المدنيّة وحدودها ظلّت- ومنذ قرابة القرن على تأليف هذه الرسالة المفصليّة في سجال مفكّري الاسلام حول الشأن السياسي وما تبعها من ردود أفعال- ملقاً ساخناً بين كل الأطراف؛ الإسلاميين وخصومهم، والغرب الذي بدأ يعيد النظر في تقييمه للحراك الديني في العالم الإسلامي في أجواء مشابهة تماماً لولادة أطروحة علي عبد الرزاق وسجال مجابليه له.

أرادت دار جداول للنشر والتوزيع من جمع نص الشيخ علي عبد الرزاق وردود الشيخين محمد الطاهر بن عاشور ومحمد الخضر حسين مع مقدّمة الدكتور رضوان السيد، أن يعيّن القارئ أجواء ذلك السجال الذي تبع نشر "الإسلام وأصول الحكم"، ولعل العقود التي تلت تزيده بصيرة عن مآلات تلك الآراء.

الأنثوية الإسلامية.. العالم الخفي للمرأة المسلمة

الأنثوية الإسلاميّة؛ العالم الخفي للمرأة المسلمة لم يقصد الإسلام أبداً أن يضطهد المرأة، فعلاّم تُضطهد أغليّة نساء المساميين؟

هذا هو السؤال الذي طرحته الصحافيّة جبرالدين بروكس وحاولت الإجابة عنه من خلال جولات ميدانيّة في عدد من دول الشرق الأوسط.



تنقّلت الصحافيّة الاستراليّة التي عملت مُراسلة في المشرق العربي لأكثر من صحيفة أوروبّيّة شهيرة، وأخذتنا إلى ما وراء الحُجب وإلى بيوت النساء في كل زاوية في الشرق الأوسط: إيران ولبنان والعراق والسعودية

الذات في الفكر العربي الإسلامي

يبحث كتاب محمد المصباحي "الذات في الفكر العربي الإسلامي" في صور الذات الفلسفية والصوفية، الفردية والتاريخية، الأنطولوجية والعمرائية، وفي جملة مفاهيم وقضايا متصلة بمفهوم الذات؛ كالعقل والحق والعدل والدين والوجود والمهية.



إشكالية هذا الكتاب الصادر عن

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هي: هل كانت هذه الذات التي تتكلم عنها الفلسفة العربية الإسلامية تشير حقاً إلى الهوية الفردية "الأنا" أم إلى المهية العامة "الإنسان بما هو إنسان"؟ وما العلاقة التي تنسجها هذه الذات مع مفاهيم متقابلة، مثل المهية والجوهر والنفس والعقل والأنا والهوية والوجود؟ وما صلتها بالجسم المجرى بأحاسيسه وأهوائه وانفعالاته وقواه وغرائزه الجاحمة، وبالذات المطلقة الجاذبة بكلمها التام وبهائما الغامر؟

العنف؛ تأملات في وجوه الستة

يحاول كتاب العنف: تأملات في وجوه الستة، وهو ترجمة فاضل جتكر لكتاب سلافوي جيبيك ecneloiV، الإجابة عن بعض الأسئلة، مثل: هل يسبب تطور الرأسمالية والحضارة ارتفاعاً في وتيرة العنف، أم هل يحد منه؟ وهل يكمن العنف في فكرة التجاور على بساطتها؟ وهل تقتصر ردة الفعل تجاه العنف اليوم على التفكير؟

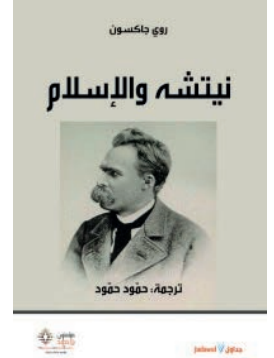


وذلك من طريق سبر أغوار الأنظمة التوتاليتارية الدموية التي سادت في القرن الماضي، ومقاربة العنف المسمى مقدساً، ورسم أجندة جديدة تحدد السبل المثلى للتفكير في العنف، والوصول إلى حلول لمشكلات يسببها، من خلال محاجة ثقافية لأي عنف تنتجه العولمة أو الرأسمالية أو الأصولية أو اللغة.

في مقدمة هذا الكتاب الصادر في سلسلة ترجمات عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يرى جيبيك أنه إذا كان هناك قاسم مشترك بين الأفكار والتأملات الخاصة بالعنف، فإن مفارقة مشابهة تتطابق مع هذا المفهوم؛ "إذ تبقى في عقولنا، وقبل كل شيء، مؤشرات العنف الصريحة الواضحة متمثلة في أفعال الإرهاب والاضطراب الأهلي، والصراع الدولي". ويضيف أن علينا أن نتعلم فن التراجع؛ فن فك الارتباط بالإغراء المبهر لهذا العنف الذاتي المرئي مباشرة، فمن شأن ذلك أن يمكننا من أن نطرح العنف، ما يؤدي إلى إدامة جهننا الفعلية المكرس لمحاربة العنف وتعزيز التسامح.

نيتشه وإسلام

تكسي قضية الهوية الإسلامية أهمية حاسمة في ضوء الأحداث الجارية، وتحديدًا "ما بعد [جدالات] 11 / 9" المصحوبة بتركيز كبير على معالم أطروحة "صراع الحضارات". وفي حين كان فريدريك نيتشه يتوجه إلى جمهور من ثقافة وعصر مختلفين، فإن رؤاه الأصيلة والإبداعية والنفسية



والفلسفية والتاريخية تسمح بفهم جديد ومستنير للإسلام في سياق عصرنا الحديث.

يشعر روي جاكسون في كتابه الجديد، نيتشه والإسلام، ليحدد قضايا: لماذا شعر نيتشه بميله لأن يكون سمحاً تجاه التراث الإسلامي، رغم أنه كان نقدياً تجاه المسيحية الغربية؟ كيف كان الدين مهماً لرؤى نيتشه حول قضايا مثل الفلسفة الأخلاقية والسياسية، وكيف يمكن لهذا الأمر أن يساعدنا على فهم الرد الإسلامي على الحداثة؟ كيف يمكن لرؤية نيتشه المميزة وميثودولوجيته أن تساعدنا على فهم البارادايما الإسلامية، مثل؛ القرآن والنبي والخلفاء الراشدين؟

يقدم كتاب "نيتشه والإسلام" الصادر عن دار جداول بترجمة حمود حمود، نظرة جديدة في توجهات نيتشه الفكرية حول الدين، ويدل على أن فلسفته يمكن أن تقدم مساهمة مهمة لما اعتبر بارادايما الإسلام الجوهرية، وعلى هذا النحو، فإنه يقدم مادة مفيدة لمهتمين في الدين والإسلام والمستقبل.

العقلانية والحريّة

أصدر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب العقلانية والحريّة ضمن سلسلة ترجمات، وهو ترجمة شهرت محمود أمين العالم لكتاب ytilanoitaR modeerF dna الذي ألفه أمارتيا كومار سن.

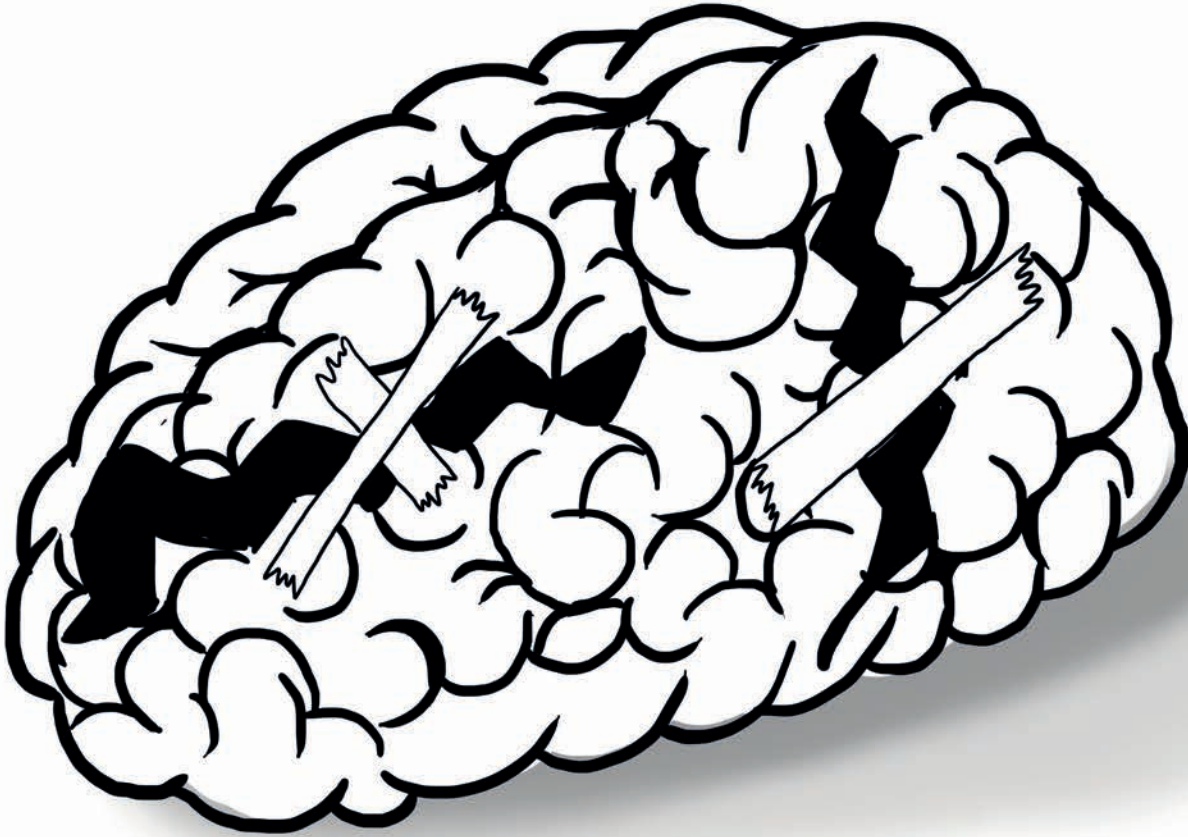


يبحث الكتاب في الأفكار الأساسية المتصلة بمفهوم العقلانية والحريّة

وتبعاتهما على الأفراد والاختيار الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذين المفهومين يجدان وفرة من الاستخدامات في عمليات استكشاف الفلسفة السياسية والأخلاقية وفي السياسة العامة، فإن هذا الكتاب يُعنى تحديداً بالاقتصاد ونظرية الاختيار الاجتماعي؛ كما يُعنى بسبر أغوار طبيعة المفاهيم البديلة لهذين المفهومين وسياتهما ومضامينهما مع أن أحدهما غير منفصل عن الآخر، بحسب المؤلف.

لآربياتر العدد

إصلاح المنظومة التعليمية في العالم العربي



سارة الخشاب



جائزة نجاح كاظم للتنويريين الشباب

جائزة كتابة المقالات باللغة العربية، في مجال التنوير الديني وما يتصل به من معارف وعلوم. تنظمها الرابطة العربية للتويريين التنويريين بشكل فصلي، كل ثلاثة أشهر. وهي مخصصة للشباب من الفئة العمرية (18 - 30). بحيث يتم نشر المقالات الحائزة على المركز الخمسة الأول في أعداد مجلة "التنويري"، بالإضافة إلى مكافأة أصحاب المركز الثلاثة الأول مالياً.

نتائج جائزة نجاح كاظم للتنويريين الشباب - النسخة الثالثة:

المركز الأول: الحسن بيردك - مؤسسات المجتمع المدني العربي ودورها التربوي والتعليمي: الواقع والآفاق.
المركز الثاني: ياسين اغلامر - المجتمع المدني بالمنطقة العربية ودوره التربوي والتعليمي: الواقع ورهان التنوير.
المركز الثالث: المصوب داسع - عنوان المقال: في أنف بناء مجتمع مدني مؤثر في نظامنا التربوي والتعليمي.

الدكتور نجاح كاظم من مواليد عام 1954 حصل على الدكتوراة في الهندسة الكهربائية من جامعة هيرتفوردشاير ببريطانيا عام 1987. مؤسس جمعية الكندي للمهندسين في بريطانيا عام 1992، ورئيسها في الفترة (2003 - 2005). والدير التنفيذي للمنتدى الدولي للحوار الإسلامي في الفترة (2002 - 2011) ورئيس مجلس إدارته في الفترة (2012-2015). حاضراً في الهندسة الكهربائية بجامعة ليستر (1989 - 2001)، وهاتفيلد (1985 - 1988) في إنجلترا. له العديد من المؤلفات والبحوث والكتب، في مواضيع التنمية والإصلاح والتربية والتعليم. بالإضافة إلى العديد من المقالات المنشورة في الصحف والدوريات العلمية وهو رئيس التحرير الأول لمجلة "الرائد التنويري" التي انطلقت في 2008 في لندن، والتي تطورت إلى مجلة "التنويري" الحالية بعمان. توفي عام 2017 عن عمر يناهز (63) عاماً.

أطلقت الرابطة العربية للتويريين التنويريين هذه الجائزة
بعد وفاة الدكتور نجاح كاظم تكريماً له وتخليداً لعمله وإنجازاته.

مؤسسات المجتمع المدني العربي ودورها التربوي والتعليمي الرائع والآفاق ...



المحسن بيروك
(العرب)

إن تناول موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التربية والتعليم بالمجتمع العربي ليست مهمة سهلة. كما أنها ليست معقدة بشكل يجعل الأمر غير ممكن، لكن لا بد من الاعتراف بأن مقارنة من هذا النوع تحتاج حساً نقدياً ومراساً كبيراً. يجعل الباحث يكون قادرًا على فهم السياقات العامة، الفكرية والسياسية وغيرها. التي أسست للفعل التربوي والتعليمي بهذا العالم، والفعل والفاعلية المدنية لمجتمعاته. خاصة أنه من المعلوم أن هذا المجال عرف انتكاسات وانكسارات عبر تاريخه الطويل، وما زال يعاني تبعاتها الكبرى. ولعل السؤال أو التساؤل حول دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء مجتمع المعرفة، وتوطين الفعل التربوي المؤسس لهضته. لا يخرج عن الإشكالات العميقة المرتبطة بكل ما عاشه هذا الفضاء. والمقصود هنا التجربة التاريخية المريرة لاغتيال العقل العربي من قبل المؤسسة الدينية أو السياسية، ثم تجربة الاستعمار هي الأخرى التي لا تقل مرارة عنها. هكذا يجد العقل العربي نفسه في الحاضر أمام صراع بين دعاة الحداثة ودعاة التقليد. وكلها عوامل أساسية ستشكل عقبة أمام تبلور مفهوم

في التجربة الغربية، التي ظلت دائمًا مرفوضة لدى العالم العربي. وبالتالي لن يستطيع أن يبني أسس متينة لقيام مجتمع مدني قوي وفاعل، خاصة وأن هذا المفهوم لم يعرفه العرب إلا متأخرين. فهو مفهوم تشكّل غربيًا منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، مع كل من جون لوك وجون جاك روسو وماركس وصولاً إلى غرامشي. هكذا لن يكتشفه العرب كمفهوم إلا في فترة السبعينيات من القرن العشرين. وكل هذا يثبت أن الأسس النظرية له تمتّ خارج الفضاء العربي، ما يبرز أن هذا الأخير كان يعرف المجتمع الأهلي وليس المدني. والفرق واضح هنا، هو أن مفهوم المجتمع المدني اقتصرت بالتجربة الديمقراطية الغربية على خلاف المجتمع الأهلي المرتبط بالجدور الطائفية والعرقية. ولا غرابة إن تمّ تغليف هذا المفهوم بغلاف المجتمع الأهلي السائد، بعد هذه المعرفة المتأخرة له عربيًا، خصوصًا في غياب أرضية أو نسق نظري خاص بالمجال العربي تربط هذا الأخير وسياقاته التاريخية والثقافية. وإذا كان الواقع هكذا فإن بحث العلاقة والدور الخاص بالمجتمع المدني، بالحقول التربوي مغامرة كبيرة بالمنطقة العربية. إذ لا بد من نوع من الوعي بمسألة أن النظام التربوي العربي هو الآخر، عانى من ويلات وتبعات المشكلات سألقة الذكر، فالوطن العربي لم تكن له بنية تعليمية منظمة ومدروسة وعامة، ما عدا مؤسسات غالبًا ما كانت تقليدية في مناهجها التربوية. وفي سياق هذا الفراغ على المستوى البنية التربوية والمجتمع المدني، وفي ظل المشكلات التي تتقل كاهل هذا العالم، سيبرز سؤال العلاقة والدور بين المجتمع المدني وفعل التربية.

إذن: هل يحق القول بوجود مجتمع مدني

■ المجتمع المدني وأدواره التربوية في المنطقة العربية:

ضمن سياق مقارنة العلاقة بين المجتمع المدني عمومًا، وفعل التربية، لا يمكن إنكار غياب وجود دور مهم لهذا الأخير في العملية التربوية. إذ لا بد من شبكة علاقات يمكنها أن تنشأ بين عدة فاعلين في محيط تربطه ارتباطات قوية بقطاعات متعدّدة، يتغذى منها كما تتغذى منه، "فالفاعل الاجتماعي لا يتحرّك في فراغ، إذ أنه منخرط في شبكة من العلاقات يساهم في تغييرها بقدر ما يتأثر بها".⁽¹⁾ ولكن إذا ما حاول الباحث عن العلاقة والدور الذي يمكن أن يشغله المجتمع المدني بالعالم العربي، فهذا الدور سيبدو ضائعًا في متاهة الصراع الذي يعرفه واقع، ذاك الصراع بين التقليد والحداثة المتخزن بالجراح. فالمجتمع المدني كمفهوم وكما تمت الإشارة آنفًا عربي المنشأ والأسس النظرية، بحيث أنه اكتشفه المتقنون العرب قبل السياسيين هذا المفهوم تزامنًا مع عودة الفكر الأوروبي إلى قراءة غرامشي⁽²⁾.

"تقوم المؤسسة على الكفاءة والإنجاز والتميز في الأداء وعلاقات السلطة الوظيفية، لخدمة الإدارة والإنتاج، وبدلاً من أن تقوم على حكم الكفاءة التي تبني وتصنع، وتستند إلى المعرفة والاقتدار تتحول المؤسسات إلى مراكز للولاء."⁽⁵⁾ فيهدر المجتمع في طاقاته وقدراته وكفاءاته، لأجل استمرار النسق الطائفي والعرقى والمذهبي على حالة الثبات والجمود، وينتعش الاستبداد الذي يستفيد من هذا الواقع. فالمجتمع الأهلي لا يفكر أبداً في مجتمع ديمقراطي لأنه يكون "في أمس الحاجة إلى الأيديولوجية أكثر من التغذية والدواء، إنها الدواء الأعظم"⁽⁶⁾ حينها. ولا غرابة أن يكون دور المجتمع المدني هو تقوية نفوذ الجماعة الطائفية وترسيخ الأيديولوجية وتمجيد رموزها، خلافاً لبناء الإنسان المواطن المختلف والمتحرر الذي يصنع مصيره، ويحوي ويولد إذ "يمكن جوهر التربية في الولادة، في كون كائنات بشرية تولد داخل العالم"⁽⁷⁾؛ على حدّ تعبير "حنا أرندت"، وليس في الترميم، أو بتعبير "كانط" "أنسنة المواليد الجدد"⁽⁸⁾. وليس أدلجة هذه المواليد وحشرهم قسراً في زاوية محدودة، تحجب عنهم النور ويحرمون من حقهم في التعبير وممارسة النقد والشك والتساؤل. يصبحون خلافاً جماهير محكومة بالترقيّة والانفعال، بدلا من استخدام العقل. وما يبرّز هذا الواقع المتحدّث عنه بصدد المجتمع المدني وأدواره التربوية، تجربة الربيع العربي الذي تحوّل لحريف في نهاية المطاف. لأنه لو كان هناك فعلاً مجتمع مدني حقيقي وفاعل وقادر على التأثير. لما شهدت مجموعة من الأقطار العربية هذا الدمار، الذي لا يمكن أن يعزى إلا لكون المنطقة كانت ترقد على طوفان من الأيديولوجيات المتطرّفة العرقية والمذهبية، والتي سرعان ما طفت على الساحة. كل هذا يفسّر الفراغ الكبير الذي كان موجوداً، والذي يتحمّل المجتمع المدني نصيباً منه، إلى جانب الأنظمة السياسية، التي كانت تلعب على وتر هذه العصبية الخادمة منها والمعلنة. إذ كانت ولا زالت تغضّ "البصر عن الرداء وتردّي المستوى في مؤسسات التعليم العامّ عموماً والتعليم العالي خصوصاً، لأنها غير معنيّة أساساً بمجتمع المعرفة"⁽⁹⁾. هكذا إذن وفي ظل انعدام أرضية ديمقراطية، وغياب التفكير الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الشاملة، يصبح الوطن والمجتمع المدني هباءً. وتهدر حقوق الإنسان التي لا يمتلكها لكونه وُلد في هذه الطائفة أو تلك، أو

معنى هذا أنه أتى متأخراً إذا ما ربطناه بسياق تشكّله (ق 71 و 81 م)، وهكذا سيجد نفسه تحت رحمة صراع الحداثة والتقليد، بل ومرفوض من تيار التقليد لا لشيء سوى لأنه مفهوم غربي. وبالتالي تعليبه حتى يتماشى مع الواقع العربي الخارج من صدمة الاستعمار والنائه، فنكون حينها أمام مجتمع أهلي في ثوب مجتمع مدني، هكذا يستمرّ القديم في الحديث. والحال هذه فأى دور قد يلعبه في مجال التربية والتعليم سينساق في متاهاتٍ أخرى، طبعاً مرتبطة بالبنية الأهلية للمجتمع. وعضواً عن أن يقوم بوظيفة صناعة الإنسان أولاً والمواطن ثانياً، ستجرفه عاصفة التجاذبات الأيديولوجية العرقية والقبلية والمذهبية المختلفة. حيث أنه إذا كانت "وظيفة المؤسسة التعليمية (ومنها ما يشرف عليه المجتمع المدني) هي أن تمنح كل فرد حقه في أن يتحكّم في مصيره الشخصي ونموه الخاص وحياته الخاصة، دون أن تفقد الوعي بضرورة الانخراط في الجماعة والتكيف معها"⁽³⁾، فإن وظيفة المؤسسة هنا ستضيق في مهب النفوذ الأيديولوجي لكل عصبية من العصبية داخل المجتمع. ومنه يضيع الفرد من حيث هو إنسان والوطن والدور المنوط بالمجتمع المدني، والفعل التربوي أيضاً. إذ سيوظف الفعل التربوي لخدمة أجندة العصبية، وليس الفعل التربوي ذاته أو تطّاعات الأفراد للحزبية والكرامة الإنسانية، التي ستصبح مهدورة خلافاً. فلا يسمي الدور هنا هو بناء الإنسان الفرد المتنوّر والمختلف والمنفتح والمنتج، بل إنسان مترقّت ومتعصّب ومنغلق لا يخدم سوى إيديولوجيا ضيقة. ومنه تكون الحاجة ملحةً آنذاك لمجتمع ديمقراطي أولاً يؤسّس لفعل تربوي هو الآخر مدمقرط، بعيداً عن أي نظرة ضيقة، "فالتعليم يجب أن يكون حركة لا معرفة، شكاً لا يقيناً، سؤالاً لا اقتناعاً"⁽⁴⁾ وهذا ما لن يتحقّق داخل مجتمع لا ديمقراطي ولا يؤمن بالفرد، كذات حرّة واعية ومسؤولة ومستقلة. بل يرضاه دائماً خاضعاً لمنظومة من الاستبداد السياسي والطائفي والعرقى، يتخذ من ميدان التربية والتعليم مجالاً ومرتعاً لأيديولوجيته الدوغمائية والمتحجرة، مؤسّسين لنظام من العلاقات المبنية على القرابة والطائفية والعرقية، والقائمة على ثقافة الولاء. وفي إطار الغياب التام لدمقرطة المجتمع وبناء منظومة من القوانين المدنية وحقوق الإنسان، ينهار كل شيء وتصبح مؤسسات المجتمع تكراريةً وجامدة. كما أنه وعضواً على أن

(4) الصديقي عبد اللطيف " هكذا تكلم القصيمي: البحث عن الإنسان " سلسلة فيلو صوفيا 25، افريقيا الشرق 2014، ص 50

(5) مجازي مصطفى " الإنسان المهذور : دراسة تحليلية نفسية اجتماعية " المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - المغرب 2005، ط1، ص 65

الحداوي عزيز " ضياع العقل العربي في السياسة المقدسة " مجلة الأزمنة 51 الحديثة، العدد 6-7 مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2013، ص 45 21

(1) الزعفروري عمر " الحركات الاجتماعية الحضريّة في المجتمعات التابعة " عالم الفكر، العدد 1، م 38 يوليو- سبتمبر 2009، الكويت ص 235

(2) سلام شكري محمد " المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا " عالم الفكر، العدد 4، م 36، أبريل- يوليو 2008، الكويت، ص 3051

(3) اسليمان العربي " المعين في التربية " المطبعة والوراقة الوطنية، ط 7، 2014، مراكش - المغرب، ص 239

العامله داخل هذه المؤسسات يتحولون إلى أبواق ومبشّرين ودعاة للعصبيّة التي يشرفون عليها. لأن اغتيال المجتمع المدني، من حيث هو مجال للتعدّد والاختلاف فسح المجال رحباً، لتكتل فئة من صنف واحد رافض لما عداه، داخل كل مؤسسات تبعاً للنفوذ العصبي. ومن هنا تتحوّل المؤسسات إلى قبائل ومذاهب وأعراف... ثم يكون التعليم الذي يتلقاه الطفل في معظمه ترسيخ للقواعد والمبادئ التي تركز عليها الأيديولوجيا، وتمجيد رموزها وتقديسها، إلا من بعض أجديات الحروف وتعلّم القراءة الجهرية لا أقل ولا أكثر. دون إيلاء التفكير وآلياته، من نقد وشكّ ومساءلة وغيرها أئمة أهميّة، بل ويكون محزماً وعملاً من عمل الشيطان أحياناً. بهذا من الصعب القول والجزم بأن يكون للتربية غير النظامية، دور خلاق وفعال في تجويد والرفع من مكانة التعليم العمومي النظامي. هذا إن لم تتسرّب هذه الأيديولوجيات إلى داخل المؤسسات التربوية النظامية، وهو أمر في حدّ ذاته وارد وبارز تؤكّده الصراعات حول المكانات والنفوذ التي تعرفها المؤسسات التربوية العمومية العربية. فلا يسمي دورها خدمة المجتمع ورقية والمساهمة في التنمية البشرية، والانخراط في عالم الحاضر وواقع اليوم بما يفرضه من تحديات أملتها سياقات وظروف العولمة. حيث لا اعتراف بالفعل "والعلاقات التربوية المدرسية التلقينية والمنغلقة على نفسها واللامبالية بالآخر وبحقوقه وثقافته أن تدعي القدرة على التنشئة الحضارية التي تروم تحقيقها مجتمعاتنا العربية. فلا بدّ من ممارسة التلاميذ لحقهم في الاختلاف والمشاركة والمناقشة وإعمال العقل والفكر فيما يتعلمون⁽¹¹⁾. فيستمرّ في حاضر اليوم التفكير الماضوي والنسق التقليدي الذي هو "غير مبرمج أصلاً للبحث عن النجاح، بل على العكس نجد فيه البرمجة الثقافية للأفراد غالباً ما تكون موجهة نحو تكريس الفشل واعتماده، كآلية وإعادة إنتاج ذاته"⁽¹²⁾. ويبقى الحال على حاله ويمضي المجتمع العربي، مجتمع "الأزمات المستدامة"⁽¹³⁾ يعيد بنية الماضي، فيضيع الحاضر وتتسع الهوة بينه وبين المجتمعات الأخرى. ومن كل ما قيل إذا لم يتمّ التأسيس لمجتمع ديمقراطي وحدائي، لا التعليم العمومي يصلح ولا التربية غير النظامية تضطلع بدور فعال. لأنّ الإنسان الذي سوف ينتج ويشمر، مهذور في ذاته وكيانه.

(7) شباك المصطفى " الحداثة والتربية " ترجمة اسلم محمد، دار الثقافة الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1999، ص 33

(8) شباك المصطفى، المرجع السابق نفسه، ص 33

(9) مجازي مصطفى، مرجع سابق، ص 179

(10) مجازي مصطفى، المرجع السابق نفسه، ص 179

(11) لوصيف سعيد " التفكير في المجتمع الجزائري المعاصر " عالم الفكر، العدد 2، م 43، أكتوبر- سبتمبر 2014، الكويت، ص 234

(12) اسليمان، مرجع سابق، ص 248

لأنه من أتباع هذا المذهب أو ذاك، بل لكونه إنسان فقط. وما لم يتم تجاوز هذه الذهنية الرجعية لا يصح الحديث عن مجتمع مدني ولا عن أدوار حقيقية له، اللهم تغذية النعرات وتمزيق النسيج الاجتماعي للعالم العربي الذي ضاق ذرعاً بها.

■ التربية غير النظامية والسبيل لسدّ ثغرات التعليم العمومي :

تُعَدُّ " المعرفة سبيل بلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية الأعلى : الحرّية، العدالة، والكرامة الإنسانية"⁽¹⁰⁾. لهذا سعى الإنسان دائماً إلى البحث عن أفضل وأنجع الأنظمة التربوية، بغية تحقيق وجوده في العالم. وبناء على هذا السعي تعدّدت رؤاه تجاه ذلك، بل وتعدّدت الجهات التي أنيطت بها مسؤولية هذا الفعل تقليديّة كانت أو عصريّة. لكن ورغم كل جهود الإنسان المستمرة، غالباً ما تكون هناك فجوات ونواقص ما. وبالتالي الحاجة والضرورة إلى أنظمة موازية للنظام التربوي الرسمي، تسدّ عيوبه وتساعد على الرفع من جودته. وهذا واقع المجتمع العربي الذي تعرف بنيته التربوية النظامية هشاشة لعوامل عدّة، هي جزء مما يتخبّط فيه هذا العالم من مشكلات. هكذا لا بد للمجتمع المدني أن يتدخّل ملء الفراغ، وتكون التربية غير النظامية هي الحلّ طبعاً. لكن غياب هذا المجتمع المدني وضياعه في المجتمع الأهلي ومنظومة الاستبداد، حال دون لعب التربية غير النظامية، الدور المكمل للنظام التربوي الرسمي. إذ ستشكل المكان الآمن لتكاثر صراير الأيديولوجيات والعصبيات فقط، التي في معظم الأحيان نجد أن المؤسسات المشرفة على هذه التربية غير النظامية، تحمل أسماء تبرز الخلفيات الخاصة بمن يديرون المؤسسة، إضافة إلى



يبدو المجتمع المدني كنفيز للنظام السياسي وليس كشريك وفاعل في صياغة السياسات العامة. ومرة أخرى يقف الاستبداد عقبة أمام أي مساهمة له في بناء مجتمع المعرفة، لأنه غير معني بذلك كما سلف الذكر. فلا ينال خلالها المجتمع المدني، أي شرعية مؤسساتية ولا قانونية، ما عدا قوانين عامة وفضفاضة تظل في الغالب حبراً على ورق، وأداة لتصيد الخارجين عن الطاعة. ولا تسمح إلا بما يلمع ويحسن صورة الاستبداد وتعداد أمجاده، ويحافظ على استمرار حكمه. وهكذا إذن يصبح المجتمع المدني جزءاً من منظومة النظام السياسي السائد، يسعى الفاعلون فيه إلى البحث عن المغام والمكرمات، كلما زادت الولاءات، بدلاً من لعب دورهم الأساسي. حينها لا شرعية ولا شراكة حقيقية للمجتمع المدني في المساهمة في بناء مجتمع المعرفة، المعرفة تلك " الفريضة الغائبة في أمة العرب"⁽¹⁸⁾، كما وصفها تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003.

■ خلاصة :

يتضح إذن من مقارنة الموضوع :

- غياب مجتمع مدني عربي حقيقي وفاعل، نظرًا لأن العالم العربي لم يعرف هذا المفهوم إلا متأخرًا. بالمقارنة مع الدول الغربية التي نشأ فيها، في ظل الفلسفات السياسية والحقوقية للقرن 17 و 18 م. إضافة إلى تلونه بلون المجتمع الأهلي ما أدى لضياعه في فوضى من الأيديولوجيات المتصارعة.

- البنية العرقية والمذهبية والطائفية للمجتمع العربي، حالت دون لعبه أي دور فعال في أي قطاع من القطاعات وقطاع التربية والتعليم تحديدًا.

- تحوّل التعليم النظامي منه وغير النظامي إلى مرتع للأيديولوجيات المختلفة، قوّض قيامه بأي دور في التنمية البشرية وغيرها، واستكمال التعليم غير النظامي لنواقص التعليم العمومي.

- لا يمكن أن يحقق تعليم المجتمع المدني الحزبية والجودة، ما لم يتخلص من النزعات الطائفية والعرقية والمذهبية.

- غياب قوانين دقيقة وواضحة، وهامش كبير من الحزبية لن يستطيع المجتمع المدني أن يكون شريكاً فاعلاً ومنتجاً في بناء مجتمع المعرفة، وبهذا ضرورة بناء مجتمع سياسي ديمقراطي، يضمن حقوق الإنسان ويشع قواعد العمل السياسي الجادة.

■ الحزبية والجودة في تعليم مؤسسات المجتمع المدني

الغاية من أيّ تعليم كيفما كان نوعه، هو تحقيق الذات وتأكيد وجودها في العالم، هذا التحقق الذي من شروطه الأساسية والضرورية والحزبية والتحكم في المصير، والإحساس بالتفرد. لهذا ولضمان هذا الأمر لزم أن يبنى التعليم على رؤى إستراتيجية، وعلى مناهج دقيقة ومواكبة للعصر. مع ترسانة من الطرق والوسائل البيداغوجية والديداكتيكية الحديثة، التي تضع في الحسبان التقدم التكنولوجي الحالي. أما وأن بنية المجتمع موشومة ومكبلة بالعادات والتقاليد والتزمت الأيديولوجي، فهيات أن تضمن أي هامش للحزبية والاستقلالية والنوعية في الأداء. لأن المحيط غير سليم، وما دام " محيط الطفل لا تحيط به أي حدود، لأن محيطه هو العالم باعتباره أفقاً للإمكانية"⁽¹⁴⁾؛ على حدّ تعبير " حنا اراندا"، من المستحيل أن يحظى مجال مشحون مذهبياً وعرقياً بفرصة لرؤية هذا الأفق الرحب. وأي تصوّر " يرى في المدرسة مؤسسة لغسل الأدمغة وتدجين الأجسام تصوّر عتيق"⁽¹⁵⁾؛ وجب تجاوزه لأنه يقبر العقل ويحول دون الإبداع، والسماح للفرد بإثبات الذات وإصدار الأحكام بعيداً عن أي نظرة ضيقة. تحوّل دور التربية من دور الفاعل الرئيس الذي منه تقوم نهضة الأمة على كافة الأصعدة، إلى دور يهدم كل شيء ويزيد من حدة التهمير والتشرد، نتيجة غلبة " نزعة إقصاء ورفض الآخر الداخلي: الطبقي، الحزبي والقبلي... مع الاستعداد للانقراض عليه والقضاء على كل ما يمثله من أبنية ورموز"⁽¹⁶⁾. وفي ظل هكذا وضع هل يمكن أن يتحدّث عن أي مجال للحزبية والجودة؟ إذ تهدر كل " فرص بناء الكيان ونمائه، وهدر المكانة المستقبلية"⁽¹⁷⁾ لكل من الذات الفردية والجماعية معاً. وتفتقد اليقظة الفكرية، ويعمّ تخدير العقل وتعطيله، وتتقلّص إمكانات الأفراد وآفاقهم. والنتيجة إذن لا حزبية ولا جودة في مجتمع متخن بجراح العصبية والعرقية والمذهبية...

■ المجتمع المدني وشرعيته المؤسساتية في أن يكون شريكاً في بناء مجتمع المعرفة

إن البحث عن شرعية مؤسساتية للمجتمع المدني، أمر يجعل الباحث يقف أمام مفترق طرق. طريق يقوده إلى الوقوع في برائين المجتمع المدني المنغرس في أهليته ولا ديمقراطيته، وطريق يرمي به في حلبة صراعه مع النظام السياسي في دولة هي الأخرى لا ديمقراطية، لأنه لو كانت كذلك لكان مدمقرطاً أيضاً. وفي ظل هذه الدولة التي هي الدولة العربية

(16) سالم صالح " من الجدل إلى السجال.. أزمة الخطاب النهضوي العربي " مجلة العربي، العدد 618 ماي 2010، الكويت، ص 22

(17) مجازي مصطفى، مرجع سابق، ص 166

(18) مجازي مصطفى، مرجع سابق، ص 172

(13) لوصيف سعيد، مرجع سابق

(14) شباك المصطفى، مرجع سابق، ص 70

(16) شباك المصطفى، مرجع سابق، ص 31



المجتمع المدني بالمنطقة العربية ودوره التربوي والتعليمي الواقع ورهات التنوير

كانت دومًا عملية رسمية تحت رعاية وإشراف الدولة. وهذا شأنها بالمنطقة العربية، بحيث يتم تقديم تربية وتعليم رسميين وفق توجهات ومرجعيات السلطة القائمة، عن طريق وزارتها أو أجهزتها المؤسساتية الوصية على القطاع. وبهذا يمكن القول إن نشاط المجتمع المدني بالمنطقة العربية اتخذ في البداية بعدًا حقوقيًا، متبعاً للجوانب المظلمة الإنسانية التي لم تشملها ولا تمتد إليها يد الدولة أو ممثيها حيث وظلم هذه الأخيرة. فكانت مؤسسات المجتمع المدني بالمنطقة العربية المصدر الوحيد للتربية الحقوقية التي تشكل وعيًا مضادًا، أو بالأحرى مغايرًا لما تقدمه الدولة لأفراد المجتمع. ومع تزايد الوعي لدى الفاعلين المدنيين بالخلفية الأيديولوجية وعدم حياد المضمون التربوي التعليمي الرسمي الذي تسهر عليه الدولة، وبعد الاعتراف الدولي بأهمية المجتمع المدني ودوره في ترسيخ ديمقراطية حقيقية. سارعت الدول في المنطقة العربية إلى فتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتوسيع مجالات اشتغالها وتقنين تحركاتها، بوضع ترسانة قانونية واضحة تضبط علاقة المجتمع المدني بالدولة والأفراد. ومع ذلك كانت مؤسسة المجتمع المدني هي الفضاء الوحيد الذي يوفر أكثر هامش من الحرية، وشكل ملاذ للفاعلين المدنيين الذين لهم تطلعات تربوية وتعليمية تنويرية مغايرة أو مخالفة لما هو رسمي. لكن العملية التربوية التعليمية بالمنطقة العربية ظلت دائمًا الشيء الوحيد الذي لن تسمح الدولة بأن ينفلت من قبضتها وتخطيطها وتدبيرها وتقويمها، لأن كل القيم التي ينبني عليها أي مجتمع تكتسب وتزرع عبر مسيرة من التربية والتعليم.

إن المجتمع المدني في دلالته يقبل حمولات متعددة اعتبارًا لأدواره المتشعبة. إلا أن معظم النظريات تاريخيًا تتمسك بقدرته على إحياء الحياة العامة، خصوصًا أمام الشعور بالقلق والريبة العميقة في الدولة. وبعيدًا عن النظريات الفلسفية المختلفة التي يصرُّ بعضها على وضع المجتمع المدني ضد الدولة ويحدُّ من غلواء تدخل سلطتها، وبين من يعتبره مجتمعًا وسيطًا يفتح للناس العاديين المجال للعمل من أجل جماعتهم لتحقيق مصالحهم المشتركة، وصولًا عند مشيل فوكو منظر ميروفيزياء السلطة الذي يؤكد على أن المجتمع المدني معني بممارسة قيادة مضادة وابتداع ذات جديدة لكونه أصبح نفسه أداة تمارس الدولة الرسمية سلطتها من خلاله. وراء هذه المواقف يحضر المجتمع المدني كواقع بهمام واعدة بديلة، أصبح حضوره ونسبة مشاركته في رسم معالم البلدان قياسًا لمدى ديمقراطيتها وتقدمها وحرّيتها. وإذا كانت التربية والتعليم هما العمود الفقري لأي بلد فمن الطبيعي أن نتساءل اليوم عن الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني بالمنطقة العربية. بحيث يقتضي الأمر أولًا النظر في واقع المجتمع المدني بالمنطقة؟ ومدى حضوره وفعاليته؟ ثم اهتمامه بالشأن التربوي والتعليمي؟ وأي تربية وأي تعليم تريده مؤسسات المجتمع المدني في ظل هيمنة وإشراف الدولة على قطاع التربية والتعليم تاريخيًا؟ وما ميزة التربية والتعليم الذي يقدمه المجتمع المدني بالمنطقة العربية عن تعليم الدولة الرسمي؟

إن العملية التربوية التعليمية نظرًا لأهميتها، وحساسياتها، في تكوين أفراد المجتمع وصناعة أجيال المستقبل وفق أطر ومرجعيات



باسم اغلاو
(العرب)

رغم أن معظم الدول العربية اليوم تدعم وتفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن حضور هذا المجتمع في العملية التربوية التعليمية يفتقر بعدًا تساركيًا يخضع لرابطة الدولة



وحقوقية واقتصادية نوعية مغايرة لما تقدمه المؤسسة الرسمية. بحيث تشكل مؤسسات المجتمع المدني من: أحزاب، ومنظمات حقوقية، وتعاونيات اقتصادية... الفضاء الوحيد الذي يتعلم ويتعرف الفرد من داخله على خطاب آخر مغاير أو مصاداً لما يقتات عليه في المدرسة وباقي المؤسسات التربوية التعليمية الرسمية. على اعتبار أن "المجتمع المدني ميدان للفعل الحزب الديمقراطي الذي يحد من غلواء تدخل سلطة الدولة"؛ كما يقول جون إهربرغ في كتابه "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة". الأمر الذي يعني أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً ريادياً في التربية والتعليم لكونه يحضر في التمثل العام للأفراد بكونه مجالاً مستقلاً، وحرّاً، وديمقراطياً، وتشاركياً يفتح الباب أمام كل الإيرادات المجتمعية الفاعلة. وهذا لن يتأتى إلا في ظل وجود مجتمع مدني يبتعد بنفسه على أن يصبح أداة من بين الأجهزة الأخرى التي تمارس الدولة الرسمية سلطتها وتفرض إيديولوجياتها الوحيدة عبرها، وتمكين المجتمع المدني بالمنطقة العربية وإشراكه في العملية التربوية التعليمية مع الاحتفاظ له ببعده الحزب، والمستقل حتى يساهم من جهته في تكوين مجتمع متنوّر.

رغم أن معظم الدول العربية اليوم تدعم وتفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن حضور هذا المجتمع في العملية التربوية التعليمية يتخذ بعداً تشاركياً يخضع لمراقبة الدولة. فثلا في المملكة المغربية تشرف جمعيات المجتمع المدني تحت إشراف الدولة على قطاع التربية غير النظامية، الذي يهتم محاربة الأمية، وفتح الباب أمام الشباب الذين حرموا من التربية والتعليم لظروف القاهرة. ويحدث أن تسهر جمعية مدنية على مؤسسة للتعليم الخاص التي تخضع بدورها لمراقبة الدولة وتخطيطها. كل هذا يصب في فكرة أن أغلب الدول العربية سارعت إلى تقنين عمل مؤسسات المجتمع المدني، ودفعت بها لتصبح طرفاً شريكاً في رسم الخريطة التربوية التعليمية ولكن بإشراف الدولة ومراقبتها. ولكن إذا حاولنا توسيع تصورنا وتعريفنا للتربية والتعليم بإدخال البعد السياسي والحقوقى والاقتصادي... يمكن أن نقول إن مؤسسات المجتمع المدني بالمنطقة العربية لم تتوقف يوماً عن انتزاع مساحات حرّة مختلفة للنشاط السياسي والحقوقى والاقتصادي... كيف ذلك؟

وفق التصور الأخير السياسي والحقوقى والاقتصادي للتربية والتعليم يمكن أن نجد مؤسسات المجتمع المدني تقدم تعليمًا وتربية سياسية



في أفق بناء مجتمع مدني مؤثر في نظامنا التربوي والتعليمي



العصيرب داسع
(الغرب)

المجتمع المدني. فكلما كان التنسيق والتعاون، وتضافر الجهود، والرؤى بين مختلف هذه الأطراف والفاعلين التربويين والمتدخلين الميدانيين في العملية التعليمية التعلّميّة، كانت جهود الإصلاح هادفة، وحققت العملية التربويّة أهدافها الحقيقيّة والمتوخّاة، بدءاً من تحسين مدخلات التربية ومناهجها، ووصولاً إلى جودة تعلّماتها ومخرجاتها المعرفيّة.

لذا يتعيّن اليوم ونحن ننشد إصلاح قطاعات التعليم في منطقتنا العربيّة، أن نستوعب أنّ مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً تنموياً مهمّاً في مختلف مجالات الحياة؛ وعلى رأسها المجال التربوي والتنموي، وتعدّ شريكاً أساسياً في التنمية وتحقيق الديمقراطية، واقتراح البدائل المجتمعيّة وتحسين المكتسبات والتعلّمات لدى ناشئتنا، فضلاً عن كونها مشتتلاً حقيقياً لتخريج الطاقات والقيادات الوطنيّة الواعدة، في أفق تعزيز منظومة تربويّة وتعليميّة قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص، وترسيخ الجودة والعمل على الاندماج الفردي والارتقاء المجتمعي والريادة الناجعة.

فالحاجة ماسّة في وقتنا الراهن والنقاش يستجدّ من جديد حول أزمة التربية والتكوين بوطننا العربي، لاعتماد مقارنة تعاقدية بين المجتمع المدني العربي الذي اكتسب شرعيّة مؤسساتية عبر تنظيماته الجمعيّة، والنقائبة، والشبابيّة، الأخذة في الانتشار، والتي لا يمكن الاستهانة بها باعتبارها إحدى آليات الوساطة الاجتماعيّة، وبين الدولة باعتبارها الجهة المشرفة، والمنقّدة للسياسات العموميّة في مجال التعليم. هذه المقاربة التعاقدية يجب أن تقوم على التعاون وتبادل الخدمات، والتعبئة الداعمة للمدرسة

في أفق بناء مجتمع مدني مؤثر في نظامنا التربوي والتعليمي في ظلّ الأزمة التي تتخبط فيها منظومات التربية والتكوين في عدد من الأقطار العربيّة، أضحى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في هذه البلدان خياراً لا مندوحة عنه من أجل تجاوز المتطبات التي تعيق إصلاح هذه المنظومات التربويّة، واستشراف المستقبل بعزم أكيد، في أفق بناء بيئة علميّة سليمة، وضمان الجودة، والنوعيّة لمنظوماتنا التعليميّة والتربويّة.

فالحديث عن التنمية المستدامة، ومجتمع العلم والمعرفة بعيداً عن إشراك مؤسسات المجتمع المدني، سيكون مجرد ترف فكري، إن لم نقل مضيق للوقت والجهد. لقد أثبتت عدد من التجارب الرائدة عالمياً في مجال التربية والتكوين، أن هيئات المجتمع المدني تلعب دوراً مهمّاً في صناعة وتوجيه السياسة العامّة في المجال التربوي، وتؤدي دوراً رئيساً ومكمّلاً في هذا المجال، ولا أدلّ على ذلك الدور الذي تلعبه بعض الجمعيات الشبابيّة النشيطة المنتشرة ببلداننا العربيّة في تنمية الوعي بثقافة التسامح الديني والسياسي والتعدديّة الثقافيّة، والذي عجزت بعض المؤسسات التعليميّة الرسميّة عن القيام به لافتقادها لمناهج واضحة في هذا المضمار، ولعدم إدراكها لانتظارات المتعلمين، وانشغالهم المجتمعيّة.

إنّ النقاش الدائر اليوم في عدد من بلداننا العربيّة حول معوقات إصلاح منظومة التربية والتعليم، وسبل تجاوزها، يجب أن ينبثق من مسألة جوهريّة هي كون التربية والتعليم فضاءاً لالتقاء فاعلين مختلفين، ومجموعة من الهيئات والمنظمات بدءاً من الأسرة والمدرسة، مروراً بالشارع والأصدقاء

وفي خضمّ تنامي نزعات التطرف، وخطاب الكراهية، أضحى من اللازم على الدولة تسهيب التنظيمات الجمعيّة التي تستغل على تأطير المواطنين على قيم الحرّيّة، وقبول الآخر

والديمقراطية والمساواة؛ والإسهام في الانخراط الفاعل في الاقتصاد ومجتمع المعرفة، دون نسيان أهمية انخراط المجتمع المدني من أجل اقتراح تيمات، ومفاهيم جديدة في المناهج التعليمية، من قبيل التربية على حقوق الإنسان، والتربية البيئية ومعالجة السلوكيات الخطرة، التي يتعرض لها الشباب كالإدمان على المخدرات، والإرهاب والتطرف العنيف.

اضطلاع المجتمع المدني بأدواره التربوية والتعليمية لن يتأتى دون تمكينه من الموارد المالية، والبشرية الضرورية التي تتيح له الإسهام في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة وتقييمها، إلى جانب إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية، وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، خصوصاً المتصلة بالمجال التربوي والتعليمي، فضلاً عن تعزيز الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال تقنين الحق في تقديم العرائض، والملمات التشرعية للجهات المعنية.

وفي خضم تنامي نزعات التطرف، وخطاب الكراهية، أضحى من اللازم على الدولة تشجيع المنظمات الجمعوية التي تشتغل على تأطير المواطنين على قيم الحرية، وقبول الآخر، والممارسة الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمواطنة، الخ... وذلك بتنظيم اللقاءات والدورات التكوينية لأطرها، وقياداتها الشابة، لتنمية قدراتهم الذاتية، والتدريبية، وترسيخ الفكر التشاركي والتعددي لديهم.

ختاماً، يمكن القول إن ربح رهان مدرسة عمومية تنم بالجوودة، والفعالية، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال إشراك المجتمع المدني بمختلف أطرافه، للإسهام الفعّال في ورش الإصلاح التربوي، والانتقال من مرحلة تشخيص الأوضاع إلى مرحلة العمل، وتزليل أحلام إصلاح منظومتنا التربوية والتعليمية التي تراودنا جميعاً على أرض الواقع، ليس فقط عبر تأهيل الكوادر، والموارد البشرية اللازمة لمباشرة الإصلاح، فهو أمر ضروري دون شك، لكن أيضاً من خلال صياغة الفكر، وتشكيل الثقافة المجتمعية، وحشد الوعي الجمعي، بشكل يصبح فيه إصلاح، وتطوير منظومة التربية والتكوين رهان مشروع مجتمعي، ومسؤولية مشتركة تتحملها جميع مكونات المجتمع أفراداً وجماعات ومؤسسات، والتي يعول عليها لتحقيق الجودة المنشودة، والمرامي المنتظرة من نظامنا التعليمي.



وتطويره وحسن تديره، وابتكار حلول خلاقة للاختلالات والمشكلات المستعصية التي تواجه أنظمتنا التعليمية الرسمية.

رهان النهوض بالتربية و التكوين يجب أن ينصب على مؤسسات المجتمع المدني بفضل القوة التي أصبحت تتوفر عليها، من أجل بناء بيئة علمية تعليمية تعامية في المنطقة العربية، من خلال العمل للقضاء على مختلف التفاوتات الموجودة، لا سيما منها المرتبطة بالنوع الاجتماعي، عبر تعبئة محيط المدرسة من أجل تشجيع تدرس الفتاة، والإسهام في تأمين حق الأشخاص في وضعية إعاقة، أو في وضعية صعبة في التمدرس، والتصدي لكل أنواع الهدر المدرسي، ودفع الدولة إلى وضع برامج تعليمية هادفة، من حيث المضامين والكفايات المتوخاة من المناهج التعليمية.

إن مؤسسات المجتمع المدني مدعوة قبل أي وقت مضى للعمل لتقديم برامجها سواء المتعلقة منها بمحو الأمية، أو المتصلة بالتنمية البشرية في انسجام تام مع برامج ومستويات التعليم العام والمهني الذي تقدمه المدرسة ومراكز التكوين المهني؛ في عالمنا العربي، كما أنّها مدعوة أيضاً إلى بلورة رؤى واضحة من أجل تعزيز الاندماج، والانفتاح السوسيو-ثقافي للمتعمين على محيطهم، وترسيخ مجتمع المواطنة

الجمعيات الدينية وإسهاماتها في التربية والتعليم في المنطقة العربية

عامر سدراس
(المغرب)

وتونس وموريتانيا وليبيا... هذا المثال يؤكد حاجة المجتمع لأمثال هذه الفضاءات لتكون دائماً وأبداً مكتملة لنقص بل وعجز المؤسسات الحكومية عن أداء واجبها في كثير من الأحيان وبالخصوص في تلك الفترة التي كادت أن تُطمس فيها معالم العروبة. ولعلّ التدهور الذي عليه الآن المنظومات التعليمية العربية هو بسبب التبعية ولا شك إذا لم تستقل منظوماتنا التربوية يوماً موظفة آراء أسلافها وأمناء أمتها في العملية التعليمية التي كانت الإشارة لها في القرون الأولى حتى إذا اكتشفها الغرب واستثمرها نادى: علمناها منذ كذا قرن! وما زاد الطين بلة بكثرة كثيرة لا بقلّة؛ ما تمارسه المنظمات الدولية التي فسحت المجال لثلة من طلاب العرب من أجل احتوائهم واللعب على عواطفهم لاستمالة آرائهم أو كما يسمّى البعض هذه السياسة بـ"القوة الناعمة"؛ إذ طرحت المنظمات الدولية القوة الصلبة المتمثلة في السلاح والغزو راجعة إلى القوة الناعمة كوسيلة للعولمة الثقافية.

ثم إنه أبرز الذين أشاروا للعملية التعليمية تأصيلاً وتفصيلاً من علماء الأئمة الإسلامية العلامة ابن خلدون في كتابه "المقدمة" تحت عنوان:

-وجه الصواب في تعليم العلوم وطرق إفادته.
-تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار الإسلامية في طرقه... وغيرها من العناوين.

(1) مكان يوقر التفرغ التام من أجل تلقي العلوم بأنواعها: الفقه، العقيدة، النحو والصرف، الحساب، الفلك...

إنّ النشاط الخارج عن المؤسسات الحكومية لا يكون مناهضاً في العادة لنظيره الرسمي، ذلك أنه لا يتصوّر نشاط تابع لجهة حكومية ليس له مكمل خارج عنها! وإذا أمعنا النظر في الوسط الاجتماعي نجد اتفاقاً حاصلًا على نجاعة جهود مؤسسات المجتمع المدني، وسنقف في هذا المقام عند نشاط الجمعيات الدينية وما تقدّمه من خدمات للمجتمع على اعتبارها جهداً خارجاً عن مجال السياسة والأرباح.

تعلّق الطالب المتمدرس بمحيط جمعي له أثره البالغ في تنمية قدراته التعليمية والتربوية، إذ هذا الأخير يأخذ بقية وقته الذي إن لم يستثمره في هذا المجال وشبهه ضاع هباءً ولم يستفد منه بشيء، ويزداد الأمر أهمية إذا تعلّق هذا الطالب بجانب روحي لا يتنازع الناس في دوره وأهميته وانعكاسه على التربية والتعليم، كيف لا وأوّل ما نزل من القرآن ﴿أَفْرَأَ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق (1) فكان لهذا المجال قصب السبق في العناية به وتقديمه على غيره من مجالات النشاط.

ولعلنا نورد مثالا يكون معياراً حقيقياً لصدق ما ذكرنا، ألا وهو مرور الجزائر بالحقبة الاستعمارية التي استهدفت التربية والتعليم كغرض أوّل، إذ تفتنّ علماءنا لإقامة ما يسمّى بالزاوية⁽¹⁾ التي هي بمقابل المدرسة النظامية التي قرّرت اللغة الفرنسية لغة إلزامية في التعليم فهدف الزاوية الأوّل العربية والقرآن فكان تأسيسها ببنائيات هشة جداً، لأنهم يدركون أن الاستعمار سيدمرها فور علمهم بها، ومع ذلك

وفي خضم تنامي نزعات التطرف، وخطاب الدّاهية، أضى من اللازم على الدولة تسجيع التنظيمات الجمعوية التي تستغل على تأطير المواطنين على قيم الحرية، وقبول الآخر

تجاهل المدرسة الحكومية إذ بدونها لا رسمية لأي علم تتعلمه فالشهادة الحكومية تمكن المتعلم من بذل ونشر علمه ولا شك. ولا نقصد بقولنا هذا تهميش الذين حرموا التعليم النظامي، كما أنه لا تكون فرص علمية لمن أفرد التعلم في الجانب المدني إذ رأينا الكثير منهم من أصحاب العلم والفضل لا يحملون شهادات مكنتهم من الانخراط في منظمات أو جمعيات أو حتى نشاطات اجتماعية.

وإذا كانت جودة التربية من جودة التعليم حتمًا كان لزامًا علينا أن ننظر إلى جهود مؤسسات المجتمع بعين التقدير والاحترام، ولعلّي أجد نفسي مجبرًا على ذكر ما قدمته "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" من خدمات للعربية، والإسلام، والوطن برئاسة العلامة عبد الحميد بن باديس ومن بعده البشير الإبراهيمي وغيرهما وأكبر الأداة على ذلك أنها إعادة الأمل وأيقظت العوام فضلًا عن المثقفين من الفرسة التي تقبلوها بل ورجوها رجاء المواطن المخلص! وفروع هذه الجمعية المباركة التي هي الآن على ما كانت عليه من خدمات لا تزال ماضية قدمًا ترسخ ما طمح مؤسسوها والحمد لله رب العالمين، وهذا المجهود وغيره من مجهودات في مختلف الأمصار العربية يؤكد الشرعية التي يسير عليها أمثال هؤلاء، بل ومساهماتهم في بناء البيئة العلمية في الوطن العربي. إلا أنني في هذا المقام أود الإشارة إلى أمر مهم؛ وهو ضرورة اعتداد النشاط الجمعي من طرف الحكومة وبعده حقيقة على أي توجه سياسي أو ديني ليكون على مستواه الاصطلاحي الطامح للإصلاح بعيدًا عن أوهام التطرف الديني أو تحقيق أغراض سلبية.

مما يجدر بنا التنبيه عليه هو ضرورة التفات الحكومات العربية لأمثال هذه النشاطات وإمدادهم بالمساعدة وتثمين مجهوداتهم، أو على الأقل تسهيل الطريق أمامهم فحسب من أجل تنوير طريق الشباب الطموح لخدمة أمتهم والذود عن مقدساتها وتوفير الفضاءات اللازمة لهم.

(2) كبرامج تقوية الذات وتنميتها والقدرة على الحوار والتواصل وكذا العمل الميداني الذي ليس من اهتمامات المنظومات العربية.

(3) سميت "المحضرة" كذلك لأنها تجبر الطلبة على الحضور وسميت بـ"العربية" لأنها كانت تعلم العربية في مقابل المدرسة الفرنسية إبان الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

(4) هي جمعية إسلامية جزائرية أسسها مجموعة من العلماء الجزائريين خلال النصف الأول من القرن العشرين.



المتأمل لهذا الإسهام منه رحمه الله، يجد أن ما هو سار الآن من محاولات لترسيخ استراتيجيات العملية التعليمية سواء: المقاربة بالتقويم، أو المقاربة بالمضامين، أو المقاربة بالكفاءات، أو المقاربة بالوجدان، ما هي إلا أسماء كانت الإشارة لها من ابن خلدون وغيره.

إنّ تجاهل المنطقة العربية لإشارات عظمائها هو ولا شك سبب في تراجع المستوى العلمي المنشود الذي تطمح تحقيقه من خلال الإصلاحات التربوية المتجددة، ولعل الحل هو الوقوف عند ما كتبه علماءنا في تأسيس التعليم وكفى.

إنّ الإسهامات العلمية والتربوية التي يقدمها المجتمع المدني في مجال العلم الشرعي والأخلاق الإسلامية هو ولا شك في خط متواز مع خدمات المؤسسات الحكومية، إلا أن المجتمع المدني أكثر حرّية؛ إذ ما تقدمه الجمعيات من معارف وبرامج تكوين مهاري وقيمي وكذا برامج عملية تستهدف الاتجاهات وتنجي جوانب يصعب على المدرسة تنميتها لاعتبارات عدّة قد يكون الطالب لها فاقداً إياها في المؤسسات الحكومية التي قد تكون تمنع تعليمها لأيّ غرض كان، ولعل من بين الأمثلة هو حفظ القرآن الكريم إذ في أغلب المدارس النظامية لا نجد جداول متابعة الطلاب في حفظ القرآن الكريم هذا إذا كان القرآن الكريم مادة مقررة على غرار المجال المرخص المتاح من جمعية أو غيرها وعلى سبيل المثال "الكتاب" أو ما يسمى بالدارجة: "المحضرة أو العربية" التي قدمت للمجتمع العربي ما يعجز اللسان عن وصفه من علم وأخلاق؛ إذ الحرية التعليمية في المجتمع المدني أكثر منها في المؤسسات الحكومية التعليمية. وقولنا هذا

الدور التربوي والتعليمي لؤسّسات المجتمع المدني

هو المناذاة بإصلاح التعليم الرسمي والعمومي من خلال الاعتماد على حملات المناصرة من أجل الترويج سواء لمناهج تعليم جديدة، أو لأدواتٍ جديدة تساهم في تحسين جودة التعليم في المجتمع، ويمكن أن نرى أمثلة على ذلك في العديد من الدول العربيّة، لكن ذلك يتغيّر حسب طبيعة النظام الحاكم فثلاً؛ في تونس تشرك الحكومة منظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني حول إصلاح التعليم لتدلي برأيها، أمّا في دولٍ أخرى، مثل الأردن فتطرح المنظمات أمثلتها، لكن التجاوب الرسمي للسلط يكون أقلّ نسبياً. المنطلق الثاني هو تبني العمليّة التعليميّة كتوجهٍ جديد يتمّ بناءه من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعيّة، وبالتالي خلق شكل من أشكال التعليم الموازي للتعليم الرسمي. وتعدّ بلدان مثل الأردن، المغرب وتونس بلداناً رائدة على هذا المستوى حيث تسعى العديد من منظمات المجتمع المدني إلى خلق فرص موازية للشباب من أجل تعلّم العديد من المهارات التي لا توفرها المؤسسة التعليميّة الرسميّة أو توفرها، ولكن جودة التعليم بها لا تستجيب للمعايير المطلوبة. يمكن أن نذكر المنظمات التي تعمل على زيادة مشاركة الشباب في الشأن العامّ والسياسي، وأيضاً تعليم ثقافة المناظرة وقبول الآخر بغض النظر عن الفروقات المجتمعيّة أو الثقافيّة أو الدينيّة وبند التطرف والتعصب، حيث أن كل هاته المجالات التي يتدخّل فيها المجتمع المدني لم يفلح التعليم الرسمي في تقديمها بالشكل المطلوب، أو لم يقدمها على الإطلاق. ولكن يبقى السؤال المطروح الآن، هل يمكن لهذا التعليم الموازي الذي يقدمه المجتمع المدني أن يشكّل رديفاً للتعليم الرسمي؟

لطالما شكّل المجتمع المدني علامة فارقة في الوطن العربي عبر السنين على الرغم من اختلاف دوره من مجتمع إلى آخر في العالم العربي، وعلى الرغم من تعريفاته المختلفة حسب المنطقة طبيعة المجتمع والنظام السياسي الحاكم، إلا أن موضوع الدور التربوي للمجتمع المدني يبقى من أهم القضايا المرفوعة في المنطقة. وتبقى التساؤلات حول مدى فاعليّة وشرعيّة هذا الدور، إن وجد أصلاً في نسيج المجتمع المدني في العالم العربي من أهم التساؤلات المطروحة.

■ دور فاعل في قضايا التعليم:

مثله مثل قضايا حرّيّة المرأة أو حرّيّة الإعلام، تبقى الإجابة حول السؤال عن وضعيّة المجتمع المدني في العالم العربي رهينة ثلاثة استفهامات رئيسية وهي: أين؟ من المقصود؟ وتحت أي ظرف؟ وبما أن علاقة المجتمع المدني بالسلطات الرسميّة في العالم العربي تخضع للعديد من علاقات الصداقة والعداوة، وتعتمد مثلاً قلنا على تلك الأسئلة الثلاثة وعلى خطوط حمراء خفيّة ومتغيّرة في بعض الأحيان. وبالتالي فإننا سوف نحاول أن نوضح في كل مرة الفروق بين وضعيّات المجتمع المدني في مختلف الدول العربيّة؛ لأنّ هذا التفريق مهم جدّاً حتى نفهم مدى احتكاك قضيّة التعليم في المجتمع المدني بالتعليم الرسمي. وهذا ما يأخذنا إلى نقطتنا الأولى في هذا المقال وهي عن ماهيّة دور المجتمع المدني في قضيّة التعليم العامّ في الوطن العربي. يطرح المجتمع المدني قضايا التعليم في العالم العربي من منطلقين أساسيين: الأوّل



مصطفى كحرون
(تونس)

في تونس تشرك الحكومة منظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني حول إصلاح التعليم لتدلي برأيها، أمّا في دولٍ أخرى، مثل الأردن فتطرح المنظمات أمثلتها، لكن التجاوب الرسمي للسلط يكون أقلّ نسبياً

المتعلم وتأمين رأيه، وهذا ما وجده المتعلمون كنعمة في التعليم الذي توفّره منظمات المجتمع المدني. فضلا عن الطابع غير الرسمي الموجود في هذا النوع من التعليم، حيث ما يجد الطلاب عادة حريّة في التعبير عن آرائهم وعدم الخوف من أخطائهم، وفهم أنها هي الوسيلة من أجل التعلّم. يجعل هذان السببان التعليم غير الرسمي أكثر عمقاً في التواصل مع الطلبة وأكثر جاذبيّة لهم من نظيره الرسمي. هذا الدور المهمّ الذي نراه جليّاً يطرح سؤالاً جوهريّاً في هذه القضية، وهو هل للمجتمع المدني النصيب الكافي من الشرعيّة المؤسّساتية حتى يكون شريكاً أساسياً ومؤثراً في بناء البيئة العليّة في المنطقة؟ وماذا ينقصه ليصبح كذلك؟

■ التّساب الشرعيّة المؤسّساتيّة :

مثما بدأنا المقال، دائماً ما نعود إلى الإجابة عن الأسئلة الثلاث حتى نعرف ماهيّة هذا الدور. ففي الأنظمة التي تؤمن بدور المجتمع المدني، نجد أنّ المنظمات قد فرضت نفسها كصاحبة دور أساسي في بناء التعليم في المجتمع من خلال تشريكها في جميع محاولات إصلاح التعليم أو انفتاحه على مدارس أخرى، وأيضاً اعتراف الدولة بالمهارات التي يساهم المجتمع المدني في تعليمها وبنائها لأفراد المجتمع مثل ما هو موجود في تونس أو الأردن. أمّا بالنسبة لأغلب الدول العربيّة، فإن المجتمع المدني يجب أن يفرض أكثر وجوده في الحياة العامّة وأن يفتك مكانه في الشأن العامّ حتى يقوّي من دوره ويبرهن على أنه يجب أن يكون شريكاً فعليّاً في بناء البيئة التعليميّة في المجتمع، وأن يحاول أن يتلافى الأخطاء التي وقع فيها بُناة التعليم العمومي. وهنا يأتي الرهان الأكبر لجميع منظمات المجتمع العربي التي يجب أن تؤمن بأن التعليم المقدم يجب أن يكون مكتملاً للتعليم الرسمي الذي يجب أن يكون ذا جودة في الأصل، وإلا فإن المحصّلة ستكون منقوصة، وإن العديد من الجهود ستكون زائدة عن اللزوم.

في النهاية يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني قد ساهمت في بناء تعليم موازٍ يطمح إلى سدّ النقص الحاصل بسبب حالة التردّي التي يعيشها التعليم العمومي في الوطن العربي، إلا أن الرهانات لا تزال كبيرة أمامه؛ خاصّة فيما يتعلّق بأهميّة التركيز على المساهمة في إصلاح التعليم العمومي، وفرض طريقة تعليمهم الموازية كمكتمل للتعليم العمومي، وليس كمنافس وخصم له تماماً مثلما تشكّله علاقة المجتمع المدني بالأحزاب السياسيّة والحكومات.

(1) النشرة الإحصائيّة للمرصد العربي للتربية. العدد الثاني 2016

■ تعريض نقائص التعليم الرسمي :

يشكّل واقع التعليم في العالم العربي إشكالاً كبيراً، حيث يعدّ جلّ الخبراء أنّ أغلب النظم التعليميّة في العالم العربي منخرمة وتحتاج إلى عملية جراحة قلب مفتوح كما يصفها بعض الخبراء. أي أنّ التعليم لا يقدّم أي إضافة ملحوظة من أجل خلق أجيال قادرة على المساهمة إيجابياً في بناء أوطانها، وهذا يبدو صعب المنال؛ خصوصاً وأنّ عدد الأميين قد ناهز الأربعة وخمسين مليون نسمة في العالم العربي⁽¹⁾. وبالتالي فإن طرح المجتمع المدني لشكّل تعليمي موازٍ للتعليم العمومي قصد سدّ النقص الناجم عن انخراط النظم التعليميّة، يُعدّ بادرة مهمّة من أجل تخفيف الأضرار الناجمة عن رداءة التعليم في العالم العربي من خلال إيجاد طرق مجدّدة بديلة للتعليم الرسمي تساهم في صقل مواهب الشباب وتوعيتهم بأهم قضايا المجتمع وتحفيزهم على مزيد البحث والاعتماد على الجهود الجماعي. ويزخر العالم العربي بعدد من الأمثلة لمنظمات التي تعمل على تدعيم مكتسبات الطلاب في جميع مراحل التعليم من الأساسي إلى الجامعة، وأيضاً التدريب على المهارات المرنة كمهارات الخطاب العام وإدارة المشاريع وإدارة الأزمات وغيرها، والتي نادراً ما يوفّرها التعليم الرسمي في مجتمعات. هذا التعليم الموازي يبقى مثله مثل أي شكل من أشكال التعليم قابلاً للتقييم، وهنا لسائل أن يسأل: هل يمكن لهذا التعليم أن يرتقي ليضمّن قيم الحريّة والتنوعيّة المطلوبة من أجل تعليم ذي جودة؟

■ أيّ جودة بطرحها التعليم الموازي؟

يبقى هذا التعليم الموازي رهين وضعيّة المجتمع المدني بصفة عامّة وعلاقته بالسلطة، ففي أغلب البلدان العربيّة حيث يكون النظام، عادة، سلطويّاً أو نصف سلطوي عندها تكون الخيارات ضئيقة جداً للمنظمات من أجل العمل بحريّة، وبالتالي فإن المنظمات تجد صعوبات في تحقيق ما تصبو إليه من خلق تعليم موازٍ. أمّا بالنسبة للمنظمات التي تتمتع بحريّة في العمل فنجدها تنعكس بالإيجاب على عمل المنظمة، حيث أنّ حريّة الخيار تعطي مرونة أكثر لطرق التعليم والأدوات المستعملة. يمكن إذاً أن نستنتج أنّ الجودة المقدّمة من خلال التعليم الموازي، دائماً ما تتأثر بالمناخ السياسي وعلاقته بمنظمات المجتمع المدني، وهذا ما نجده متغيّراً من بلدٍ إلى آخر في العالم العربي.

التعليم الموازي الذي إذا قارناه بنظيره الرسمي، نجد مجموعة من الفروقات التي يمكن اعتبارها مميّزة للنوع الأول، خاصّة إذا ما تحدّثنا عن طرق تقديم المعلومة، حيث نجد أنّ الطرق المستعملة في النوع الأول تتميز بالمرانة في الأسلوب والتفاعليّة حيث تتعدّد عن النمط "المحاضراتي" المتبع في أغلب المؤسّسات العموميّة وتميل إلى تشريك



المجتمع المدني العربي وإشكالية الديمقراطية



محمد الحياني
(المغرب)

الدولة والمجتمع، الأمر الذي ينتج في النهاية كياناً شبه مجتمع مدني، لأن تدخل الدولة أربك عملية تشكل مجتمع مدني قوي، طبعاً مع فروق طفيفة في كل دولة، مع بقاء عدد من القواسم المشتركة بينها.

تتجه الدولة في التجربة المغربية - على سبيل المثال - إلى قتل الأحزاب السياسية، وإضعاف النقابات المهنية، وبناء العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس الولاء المطلق، وليس التعاقد الذي هو محور المواطنة، أي خلق رعايا بدل مواطنين، وهذا النموذج لا يكبح فقط منظمات ومؤسّسات المجتمع المدني بل يضعف الدولة ذاتها، لأن هذا النهج يخلق طبقتين في الدولة؛ طبقة حاكمة وشعباً محكوماً، فلا الأحزاب قادرة على القيام بأدوارها التقليدية، علماً أن جزءاً منها أحزاب إدارية تفتقد للشرعية والقرار المستقل، ولا النقابات المهنية قادرة على رفع صوتها أمام الوضع القائم، ما يعني في النهاية المغامرة بالاستقرار الاجتماعي جملةً وتفصيلاً وليس فقط المجتمع المدني.

ثمة سوء فهم جوهري متعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في العملية التعليمية والتنويرية حيث يتم حصر هذا الدور بمؤسّسات التعلم النظامي، في حين أن منظمات المجتمع المدني بمقدورها ذلك عبر خلق مؤسسات للتعليم على غرار مؤسسات التعليم النظامية، وكذا إطلاق المبادرات الثقافية التي ترمي رفع مستوى الوعي لدى طبقات اجتماعية مختلفة (مثل ما يعرف بالصالونات الثقافية، المقاهي الأدبية، مبادرات القراءة...) كما لها دور آخر في دعم

يمثل المجتمع المدني من حيث المبدأ (مثل مفهوم الديمقراطية، الفضاء العام... وغيره) مفاهيم تم إسقاطها داخل الفضاء العربي والإسلامي دون أن يساهم في خلقها، إنضاجها أو حتى تطويرها بعد استيرادها من سياقاتها الأوروبية، المفارقة للسياق العربي حضارياً ومعرفياً وسياسياً وثقافياً.

يشير المفكر العربي عزمي بشارة في كتابه "المجتمع المدني دراسة نقدية" إلى أن المجتمع المدني صيرورة فكرية وتاريخية نحو المواطنة والديموقراطية عبر مجموعة من التمهّلات والتمايزات في العلاقة بين الفرد والجماعة أو بين المجتمع والدولة.

وعليه، فلن يكون همتنا هنا، البحث في مصطلح المجتمع المدني، في تطوره التاريخي الغربي، أو ككيان قائم بذاته قادر على الاضطلاع بأدواره بغض النظر عن طبيعة المتغيرات الخارجية والتي تختلف بحسب كل دولة عربية، وكل حقبة زمنية، بقدر ما يهتّمنا التأكيد على فكرة أساسية مفادها أن إمكانية قيام المجتمع المدني بأدواره الثقافية والمعرفية دون تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية ودون توفر شرط المواطنة الحقة، دون ذلك لا يمكن الحديث عن أي مجتمع مدني قوي وقادر على القيام بأدوار تنويرية وتعليمية.

مشكلة المجتمع المدني في السياق العربي ليست هي البنى التقليدية التي لا تزال تحكم علاقات الأفراد فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة، وليست هي انعدام المؤسسات الاقتصادية التي تقوم على اقتصاد السوق والإنسان الحر، ولكن في طبيعة الأنظمة الشمولية الحاكمة، التي تسعى إلى بسط سيطرتها وتحكمها على

فإن تغفل الدولة بالعالم العربي في كل تفاصيل الحياة اليرمية للأفراد، ودرغبتها في الهيمنة، تجعل من الصعب الحديث عن مجتمع مدني مستقل وقادر على خلق أدوار ثقافية واجتماعية وتنويرية



تحقيق شرط الديمقراطية الحقّة مدخل محوري لتأسيس مؤسسات مجتمع مدني قادرة على أداء أدوارها كاملة.

هناك مهام لا يمكن للدولة أن تقوم بها وحدها ولو وظّفت كل قدراتها المادية واللوجستية، بل تحتاج لحضور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأهم هذه الأدوار هي ثقافية تربوية توعوية بالأساس. ما يكون محصلته في النهاية ضرورة قبول الدولة إعطاء الشرعية والحريّة لهذه المؤسسات أن تعمل وتبادر، أي أن ترفع الدولة يدها قليلاً وتعطي مساحة حرّية أكبر للمجتمع، أن تثق في المجتمع لأنه الضامن الحقيقي لأي دولة عند كلّ انتكاسة حقيقية.

التعليم النظامي عبر ما يطلق عليه جمعيات الآباء أو الجمعيات الأهلية التي تسهر على سير العملية التعليمية داخل مؤسسات التعليم النظامي، لكن يبقى الشرط المحوري لتحقيق ذلك هو مدى قدرتها على التحزّر من توجيهه وسطوة السلطة السياسية أي أن تملك قرارها المستقل وأن تعمل لأجنداتها الخاصة.

بالمجمل، فإن تغلغل الدولة بالعالم العربي في كل تفاصيل الحياة اليومية للأفراد، ورغبتها في الهيمنة، تجعل من الصعب الحديث عن مجتمع مدني مستقل وقادر على خلق أدوار ثقافية واجتماعية وتنويرية، بالرغم من الحاجة الملحة لها نظراً لعمليات التحديث التي تتعرّض لها الدولة والتغيرات التي ترافقها ثقافياً وقيميّاً، ما يعني أن العمل على

الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية



نوال الراضي
(العرب)

واقتمادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي تركز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى، ويتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس هو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات التي تسهر على تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وتقوم بنشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى المساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تُترك حكراً على النخب الحاكمة⁽¹⁾.

كما تسهم مؤسساته في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورشات العمل والندوات في مواضيع مدنيّة واجتماعيّة وثقافية متنوّعة.⁽³⁾

(1) دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية: إعداد منظمة هاريكار غير الحكومية، الإخراج الفني محمد أحد برواري، مطبعة زانا - دهوك - آذار - 2007م، ص 12 و 13.

تعتبر التربية والتعليم إحدى المؤشرات الأساسية المكونة للتنمية البشرية، وعاملاً مهماً في العملية التنموية، وقد كان للمجتمع المدني دور رئيس في النهوض بهذا القطاع الحساس؛ عبر خلق مناهج تربوية تعليمية مبنية على رؤية واضحة وخلق آليات تواصل بينه وبين الوزارة المعنية بالتعليم المدرسي في المنطقة العربية.

فما مفهوم المجتمع المدني إذن؟ وما الدور الذي تؤديه مؤسساته للرفع من مستوى التعليم المدرسي في العالم العربي؟ وهل يمكن جعله شريكاً فاعلاً في بناء البيئة العميّة في المنطقة العربية؟

هذه الأسئلة وغيرها سأحاول الإجابة عنها من خلال:

■ 1- تعريف المجتمع المدني، تسمياته وصدوره

يعرّف المجتمع المدني في الفكر الشرقي المعاصر على أنه: "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى". وهو يمثل نطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي، خارجاً عن سلطة الدولة، حيث تمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه السلطة؛ فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة.⁽¹⁾

بما أن التعليم الرسمي مصمّم بطريقة تجعل من الصعب تفاديه، فإن المبادرات الوازنية مجبرة على التعامل مع النظام الدراسي القائم بطريقة أو بأخرى

الرسمي وغير الرسمي، حيث أوسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل جميع الأنشطة التعليمية غير الرسمية كالأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والتي تشمل على تعليم الكبار، والتدريب، والمخيمات الصيفية، إذ كان يقتصر في السابق على الوضع الاقتصادي للفرد ومعادل دخله، والإنفاق على التعليم دون الاهتمام بمدى انعكاس ذلك على رفاهية البشر.

لقد جاءت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تهتم بقضايا التعليم كتجاوب طبيعي وضروري لبعض المعطيات والحاجات في المجتمع الفلسطيني، وأهم هذه الحاجات هي حاجة الناس إلى اكتساب وسائل تساعد على التعلم والإنتاج، ومن أبرز هذه المنظمات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، ومنتدى العلماء الصغار، وجامعة النجاح الوطنية... وغيرها، حيث حكمت هذه المنظمات فلسفة ورؤية تحدد نشاطاتها وبرامجها، إذ تعددت الرؤية من طرح بدائل للتعليم في مختلف مناحي الحياة وإلى أكبر عدد ممكن من المواقع، ويعني التعلم الربط بين اللغة والعمل الفكري، ضمن رؤية وسياق مشتركين، هذه الرؤية التي تبنتها مؤسسة تامر التعليمية، أما على صعيد جامعة النجاح الوطنية فجاءت رؤيتها من خلال سعي الجامعة أن تكون محل احترام عالمي في موضوع جودة التعليم العالمي، ومركزاً ريادياً عالمياً في البحث العلمي، وقاعدة فاعلة لخدمة المجتمع وقيادته بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.⁽⁵⁾

تأسيساً على ما سبق يظهر جلياً وجوب الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني في الرفع من مستوى التعليم المدرسي، فالتعليم ليس إلزاماً أن يكون مسؤوليته الحكومة وحدها، بل لا بد من نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي؛ بحيث يصبح هذا الأخير شريكاً فاعلاً للقطاع الحكومي في تقديم الخدمات اللازمة في المجال التربوي التعليمي.

2- الدور التربوي والتعليمي لمؤسسات المجتمع المدني في المنطقة العربية (مصر وفلسطين أمثلة)

يؤدي المجتمع المدني بصفة خاصة دوراً مهماً في تنمية المجال التعليمي في المنطقة العربية؛ ففي مصر مثلاً تدهور نظام التعليم الرسمي منذ مطلع القرن الواحد والعشرين فتم إنشاء العديد من الجمعيات، والمبادرات، التي تقدم تعليمًا "موازيًا" ليس بهدف إصلاح قواعد النظام القائم أو تغييرها؛ إنما لتقديم تعليم "أفضل" حيث تنبئ طرائق تدريس تركز على الطفل، وتجتمع حول ما يسمى بأساليب "التعليم البديل" كالتعليم من خلال الفن، ومونتيسوري، والتعليم الموجه ذاتياً، والتنمية الشخصية، وورش عمل المهارات... وغيرها، إلا أن تصنيف هذه المبادرات وتحليلها أمر صعب نظراً لحدوثها، وتأثيرها، وقيامها على مشاركات شخصية من مؤسسي هذه الجمعيات، كما أنها تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة كالمنظمات غير الحكومية، وشركات ريادة الأعمال، والمبادرات، ومجموعات التواصل الاجتماعي الحقيقية والافتراضية، وتطرح درجات مختلفة من التعاون مع نظام التعليم الرسمي، فبينما يقدم بعضها أنشطة تعليمية موازية للنظام المدرسي الرسمي في شكل ورشات عمل أو دورات تأتي بعد الدوام المدرسي، يهدف بعضها الآخر إلى العمل كبديل عن المدارس التقليدية، وبما أن التعليم الرسمي مصمم بطريقة تجعل من الصعب تفاعله، فإن المبادرات الموازية مجبرة على التعامل مع النظام المدرسي القائم بطريقة أو بأخرى؛ حيث يتم تسجيل الأطفال في المدارس الرسمية، ويشترك أبائهم في إنشاء مدارس مجتمعية أو مدارس خاصة أو في بعض الحالات مدارس دولية.⁽⁴⁾

وفي فلسطين، ساهمت مجموعة من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، مثل الجمعيات الخيرية، والمؤسسات الأكاديمية، والاتحادات، والنقابات، في العملية التنموية التعليمية على الصعيدين

(4) دور المجتمع المدني في التعليم في مصر: نيرة عبد الرحمن، مقالة مقدمة ضمن - بحوث: المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة استراتيجيات من المغرب ومصر، (قامت بها مبادرة الإصلاح العربي)، تحرير محمد سلوم، ترجمة وائل سواح، نشر مركز بحوث التنمية الدولية، يوليو 2017م، ص 50.

(5) دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة): إعداد سائد حامد نصر أبو عدوان، إشراف: نايف أبو خلف، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا (نابلس - فلسطين)، 2013م، ص 108 و109.

(2) دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية: محمد جمال مظلوم، ورقة مقدمة للحلقة العلمية الموسومة ب: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية خلال الفترة من 25 - 29/05/1434هـ الموافق لـ 04/10/2013م، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، المملكة العربية السعودية - الرياض، ص4.

(3) الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جمعيات النفع العام (دراسة حالة): إعداد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، إشراف محمد القاطشة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية - جامعة الشرق الأوسط - كلية الآداب والعلوم، ص 51.



الدور التربوي والتعليمي لؤسّسات المجتمع المدني (الواقع والمأمول)

المختصّة من جهةٍ أخرى لتطوير التعليم في وطننا العربي. ومن البديهي أن يكون أوّل ما نلجأ إليه بعد حكوماتنا هو المجتمع المدني، فالمجتمع المدني ممثلاً في النقابات والأحزاب السياسيّة والجمعيات الأهليّة وأولياء الأمور هو الشعب نفسه ممثّل في هيئات مختلفة.

وعندما اشتدّت حاجتنا إلى هذه المنظّمات المجتمعيّة وجدناها قد تدهور حالها، ولا تستطيع القيام بالدور المرجو منها في خلق تعليم مواكب للعصر مراعاة لتطوّراته، وكذلك توعية المجتمع ونشر الثقافة بين العامّة. زد على ذلك ندرة المدارس غير النظاميّة، ليصبح الطريق الوحيد للتعليم هو التعليم النظامي. وفي الوقت الذي يتحدّث فيه العالم عن متطلّبات سوق العمل من مهارات تواصل ومهارات عرض وغيرها، لا تزال نظم تعليمنا النظاميّة تتعثّر في حجر التلقين التي تبدو وكأنها ماكثت عنده إلى الأبد. ومع تدهور نظم التعليم أصبحنا في حاجة إلى مشاركة المنظّمات المجتمعيّة أكثر من أيّ وقتٍ مضى ليخطو تعليمنا خطوات نحو الأمام.

فالمجتمع المدني اليوم غائب بشكلٍ شبه كامل عن ساحة التعليم في الوطن العربي ويقتصر دوره فقط على بعض المساهمات المحمودة ولكنها لا تكفي بحالٍ من الأحوال؛ ويمكن أن تُرجع ذلك لعدّة أسباب بعضها ناشئ من المنظّمات المجتمعيّة، والبعض من الحكومات، وأخرى ترجع لثقافتنا المجتمعيّة.

الإمام محمد عبده، علي باشا مبارك، رفاة الطهطاوي، طه حسين، الشيخ الشعراوي، وغيرهم من الأعلام الكثير. كل هؤلاء بدأوا تعليمهم بإحدى مؤسّسات المجتمع المدني وهي (كتاب القرية) أو ما يساوي اليوم المدرسة المجتمعيّة. لم تكن هذه الكتايب ملتزمة بمنهج معيّن أو تابعة لحكومة الدولة، بل كانت مؤسّسات يعمل بها أفراد قلائل - كمدرسة الفصل الواحد اليوم - وتضطلع بالتعليم الأساسي (أو ما يعرف بالنسبة للكبار بـ "محو الأمية") وتسلح الفرد بالمهارات الأساسيّة - من قراءة وكتابة وحساب - ليجابه الحياة. وبالرغم من كونها عشوائيّة وغير مدروسة المناهج، إلا أنّ هذه الكتايب أثبتت جدارتها، ففي الوقت الذي كان التعليم النظامي فيه شديد الندرة مرتفع الكلفة بالنسبة لشعبنا الفقيرة، فقد كان خريجو الكتايب قادرين على مجابهة الحياة في وقتها؛ حتى إن المقتدرين منهم كانوا يكملون تعليمهم في الأزهر أو أحد المدارس النظامية، بل ومنهم من كان يكمل حتى التعليم العالي ومن بعده الدكتوراه من جامعات الغرب المتقدّم حينها.

وفي عصر المعلومات اليوم، أصبحت المهارات الأساسيّة لمجابهة الحياة أكثر بكثير، لا ثابتة لكن متغيّرة وفي تزايد. فلم يعد مجرد معرفة القراءة والكتابة والحساب وحتى التعليم المهني اليوم هو فقط ما يحتاجه المرء ليصبح إنساناً متعلّماً غير جاهل؛ لأن تلك المهارات ليست سوى أدوات للتعلّم وليست غاية في حدّ ذاتها. بل أصبح التعلّم ومحو الأميّة هو اكتساب أدوات التعلّم والمهارات المتجدّدة التي فرضتها التقنيات الحديثة لمواكبة سوق العمل المتغيّر. وهذا يتطلّب تعاوناً تامّاً بين المنظّمات المجتمعيّة والأفراد من جهة



محمد عبدالسّاتر

(مصر)

” فلم يعد مجرد معرفة القراءة والكتابة والحساب وصحّي التعليم المهني اليوم هو فقط ما يحتاجه المرء ليصبح إنساناً متعلّماً غير جاهل



أفضل- مشاركة مجالس الأمناء والآباء وكذلك أولياء الأمور في تعديل مسارات المدارس. ومن المشاركات الفعالة التي تقوم بها المنظمات الأهلية في مجتمعنا العربي رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمساهمة في إنشاء المدارس المجتمعية، ودعم التكنولوجيا، ودعم الصلة بين المدرسة والمجتمع. كل هذه أدوار محمودة لكننا أيضًا في ميسر الحاجة لمعاونة منظماتنا المجتمعية عامة في أعمال عدة نلخصها فيما يلي:

• توعية النشء؛ فهي من أصلح الطرق لإعدادهم، فالشباب يحتاج إلى توعية ومجهودات تربوية لا يمكن للمدارس أن تقوم بها.

• العمل على إعداد المواطنين لتحقيق أهداف المجتمع ذاته، فيتم تحديد الأهداف وتنظيم الجهود المختلفة لكي يسير المجتمع في ركب التطوير والتقدم.

• التنمية الثقافية والمهنية المستمرة للأفراد باعتبارها أساس التنمية الشاملة. فكل نجد للنقابات والأحزاب أندية ووسائل ترفيه، يجب أن يكون للنقابات مكاتب ودورات تنمية وحلقات توعية بتكاليف رمزية.

• إنشاء قاعدة لبيانات الجمعيات الأهلية تبين لكل جمعية: (عنوانها - أنشطتها - مشروعاتها - مجالات عملها - اهتماماتها - المستفيدين من أنشطتها - مصادر تمويلها - عدد المتطوعين والمتطوعات بالجمعية - عدد أعضائها - هيكلها المالي والإداري - والمشروعات التي تقوم بها)، وإنشاء قاعدة بيانات أخرى عن الجهات المانحة وإمكاناتها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية.

• تفعيل دور مجالس الآباء والأمناء وإشراكهم في صناعة القرار والاستفادة من خبراتهم وإمكاناتهم.

(1) رؤية مستقبلية لدور المجتمع المدني في التصدي لمشكلة الأمية في مصر. د/ الدجج، عائشة عبد الفتاح مغاوري.

(2) نحو مساهمة مجتمعية في العملية التعليمية، مجلة المعرفة. د/ صفاء الحبشي.

بالنسبة للمنظمات فشكلاهما هي:

• عدم استناد المنظمات المجتمعية على التخطيط والرؤية المستقبلية.
• عدم وجود قاعدة بيانات واضحة عن منظمات المجتمع المدني في وطننا العربي (أعدادها وأنشطتها).

وبالنسبة للمؤسسات الحكومية فشكلاهما تكمن في مركزية التعليم الشديدة، التي تعيق عمل المنظمات المجتمعية وتحيل دون وجود شراكة حقيقية بين الإدارة التعليمية والمنظمات المجتمعية، فمؤسسات المجتمع لا تزال بعيدة عن صناعة القرار وصياغة الاستراتيجيات التعليمية، ولا تتمتع بأي صلاحية للتطوير والتحسين.

أما بالنسبة لثقافة الأفراد المجتمعية، فمن أسباب غياب الدور المجتمعي:
• اهتمام المواطن بالشؤون الخاصة وعدم الوعي بالشؤون العامة أو محاولة إصلاحها في حالة الوعي بها.

• عدم وعي المواطن بما يمكن أن يقدمه لنشر الوعي والمساهمة في تنمية التعليم.

• غياب فلسفة العمل التطوعي - خاصة في التعليم - عند مجتمعاتنا العربية.⁽¹⁾

• ارتباط مفهوم العمل الخيري والتطوعي بمساعدة الفقراء والمحتاجين.

”

فمن الضروري في الوقت الراهن أن نتحول من فكرة كون التعليم مسؤولية حكومية إلى كونه قضية قومية تحتاج إلى دعم ومساندة كافة قطاعات المجتمع.

“

فمن الضروري في الوقت الراهن أن نتحول من فكرة كون التعليم مسؤولية حكومية إلى كونه قضية قومية تحتاج إلى دعم ومساندة كافة قطاعات المجتمع. فالنقابات والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والتجمعات التي لها دور في التعليم من مجالس أمناء وآباء وأولياء أمور بل وحتى الأفراد يجب أن يشاركوا في عملية التعليم والتربية للأجيال الناشئة. والمشاركة المجتمعية في التعليم كما تُعرّفها الأمم المتحدة هي " العمليات التي توجد بين جهود الأهالي والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات ومساعدتها الكاملة في التعليم القومي".⁽²⁾ فيجب أن يكون هناك تبني من مؤسسات المجتمع المدني للتنمية الثقافية والمهنية للأفراد وهذه هي أبسط صور المساعدة.

ولكيلا نجانب الإنصاف فعلينا أن نذكر للمنظمات المدنية ما تقوم به من مساهمات في وقتنا الحالي. من هذه المشاركات التي نراها كثيرًا لكن لا نرى لها آثارًا جذرية- والتي إذا تم تفعيلها يمكن أن تسير بنا نحو تعليم



دور المجتمع المدني في تشكيل البيئة التعليمية

الشخصية والإدارية، أو للمساعدة في التأهيل لسوق العمل بتوفير الدورات التدريبية الفنية والأكاديمية والعملية لسد الفجوة ما بين التعليم الرسمي وسوق العمل.

بينما يتجه جزء آخر لا لدعم التعليم الرسمي ولا لتكميله، لكن لمحاولة إحلال محله وتوفير بدائل له -سواء كان السبب ناتج عن عيوبه وسوء جودته، أو عدم إمكانية توفيره كما في حالة اللاجئين على سبيل المثال- فتظهر أشكال وأساليب مختلفة للتعليم مثل تلك التي تقوم على التعليم الإلكتروني الذي يقوم على الدورات والكورسات التعليمية الكاملة على الإنترنت أو "التعليم المدمج" الذي يحاول الدمج ما بين استخدام التكنولوجيا، والتعليم الإلكتروني، وبين التعليم غير الإلكتروني بأنشطته واستراتيجياته المختلفة، والذي يضمن لمجتمع المدني توفير تعليم ذي جودة عالية دون موارد كثيرة، وسهولة تقديمه وتوصيله لمناطق المختلفة. وأيضاً هناك من يدعم ويروج للتعليم المنزلي خارج إطار المدرسة تماماً، وهناك أيضاً "التعليم الموجه ذاتياً" الذي يقود فيه المتعلم رحلته التعليمية.

كل هذه الأشكال من التعليم غير النظامي الذي يقدمه المجتمع المدني تضمن تنوع الأساليب والطرق التعليمية، التي بدورها تضمن الحرية في اختيار المنهج والأسلوب المناسب لشخصية المتعلم وبيئته وظروفه، الحرية من سيطرة رؤية واحدة وتوجه واحد على المحتوى والعملية التعليمية، وحتى الحرية

دائماً ما كانت قضية التعليم محل اهتمام من المجتمع بمختلف طبقاته ومستوياته، تتفاوت أسباب الاهتمام به حسب طبيعة المكان والزمان بين السعي للمكانة الاجتماعية، أو الرغبة في الحصول على عمل، أو لاتخاذ سبيلاً للتفوق العلمي أو العسكري أو طلباً للمعرفة.. إلخ. ولفترة كبيرة ارتبط تعلم المواد العلمية المختلفة بالسلطة أو الحكومة باعتبارها المصدر الأساسي لهذه الخدمة، لكن مع زيادة المعارف وتشعبها، وتطور التكنولوجيا وازدياد سهولة الوصول للمعلومة، وزيادة الوعي والثقافة، ومقابلة ذلك بجمود أو بطء في التعليم الحكومي وعدم مواكبته للعصر وتأثره برؤى وتوجهات الحكومة وغيرها من العيوب والقيود التي ألمت به، بدأ الظهور لقوى فاعلة أخرى في مجال التعليم تحاول إيجاد مساحة للتأثير والتعويض والتغيير. منها ما ظهر بشكل خاص استثماري متمثلاً بالمدارس الخاصة التي تعد بجودة تعليمية أعلى، إضافة لكثافة عددية أقل والاهتمام بالأنشطة والخدمات أكثر.

ومنها ما ظهر بدافع تنموي وتغيير في شكل المجتمع المدني بأنواعه ومؤسساته المختلفة، قائماً بأدوار عديدة ومختلفة، تتباين من حيث اهتمامها وتركيزها ما بين العمل على تأهيل المدرسين، وتوفير فرص للمحرومين من التعليم سواء ببناء المدارس بالمناطق الفقيرة أو توفير الدعم المالي للمحتاجين للالتحاق بالمدارس القريبة، وتتجه بعض نشاطات المجتمع المدني خارج إطار التعليم الرسمي لتعويض النقص به وتكميله عن الطريق السعي لإكساب المتعلمين بعض مهارات العصر كالبرمجة أو



أحمد اللومسي
(مصر)

وتتجه بعض نشاطات المجتمع المدني خارج إطار التعليم الرسمي لتعويض النقص به وتكميله عن الطريق السعي بإكساب المتعلمين بعض مهارات العصر



المناطق المحرومة، وكذلك المؤسسات التي تساعد الحكومات على وضع السياسات العامة والخطط الإستراتيجية لتطوير التعليم وإجراء الأبحاث.

ومنه الجهات التي تمكّنت من تخطي الميزة الرئيسية للتعليم الرسمي كونه المعتمد للتمكّن من العمل، عن طريق الاعتماد على الشهادات الدولية، أو إمكانية الحصول على الشهادات بإتمام الدورات الإلكترونية، أو حتى الاستغناء عن مفهوم الاعتماد باستغلال الإنترنت الذي يتيح العمل لمن يمتلكون المهارات والقدرات.

ولا شكّ في أن التعليم الرسمي في الوقت الحالي يشهد انحسارًا وتخلفًا كبيرًا، وأن التعليم غير النظامي يشهد اهتمامًا واسعًا وانتشارًا متناميًا، حتى إن صار له موجاته، فنرى فترة يغلب عليها الاهتمام بالتعليم بالأنشطة والمشروعات، ثم التعليم بإدخال عناصر اللعبة بما يسمى بـ"الجاميفيكيشن"، ثم التعليم باستخدام الدراما.. وهكذا.

لكن يحدّ من تأثير المجتمع المدني عدم التعاون بين أطرافه المختلفة، وغياب الاهتمام بالعمل على تكوين فلسفة للتعليم، وتحديد ما هي مخرجاته المرجوة في سياق طبيعة العصر الحالي وما يزرع به من أحداث وتطوّرات.

المتعلّم في توجيه مسار تعلمه، كما أنه يضمن مناسبته لظروف بيئة عمل المجتمع المدني من حيث مراعاته لقلّة الموارد وسوء الجودة وغياب الإمكانيات.

وعلى وضع المجتمع المدني الحالي فهو يمتلك من الأدوات والإمكانيات التي تؤهله للإسهام في تشكيل البيئة التعليمية بطرقها الرسمي وغير الرسمي، فنه المؤسسات التي تقوم بتدريب المدرّسين وتطويرهم، والتي تعمل على مستوى مدارس بشكل شبه كامل من خلال الإطار التي تتيحه بعض الحكومات للمؤسسات بإنشاء وتشغيل مدارس لتغطية

”

لفترة كبيرة ارتبط تعليم الراد العلمية المختلفة بالسلطة أو الحكومة باعتبارها المصدر الأساسي لهذه الخدمة

“



أنشطة الرابطة العربية للتقنيين للتقنيين

أدبيات التنوير والثقافة المعاصرة.. الفجوة وسبل التقريب

بدأت بعد ذلك أعمال الندوة الافتتاحية الأولى، والتي أتت في هيئة ندوة حوارية فكرية بعنوان: "أدبيات التنوير والثقافة المعاصرة.. الفجوة وسبل التقريب"، تحدّث فيها وقدم أوراقاً كل من الأساتذة: المستشار عبدالجواد ياسين (مصر)، والدكتور المهدي مبروك (تونس)، والدكتور رحيل الغرابية (الأردن)، وترأس الندوة الدكتور عبد الرزاق العياري (تونس). حيث تحدّث المستشار عبد الجواد ياسين عن مفهوم التنوير والفكر التنويري، وعن السياقات الاجتماعية المصاحبة والمرتبطة به، وتحدّث الدكتور المهدي مبروك عن الواقع التربوي الراهن في المنطقة العربية، والدور المأمول من المجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين للنهوض به. وتحدّث الدكتور رحيل الغرابية عن علاقة المفكرين بالمجتمعات والتصوّرات المختلفة للنهوض بالمجتمعات. وتلا ذلك فتح الأسئلة والمداخلات للحضور، الذين أثروا الحوار بمداخلاتهم وملاحظاتهم وإضافاتهم.



تلت ذلك فقرة عرض مجلس الأمناء والفريق التنفيذي، والتي قدّم فيها الأستاذ عبدة فرج الله، عرضاً يتضمّن ما حققه وأنجزه الفريق خلال السنة الماضية، حيث قدّم نبذة عن المشاريع والفعاليات التي اشتغل عليها الفريق.

الاجتماع السنوي الثاني للرابطة

استضافت العاصمة التونسية أعمال الاجتماع السنوي الثاني للرابطة العربية للتقنيين للتقنيين، وذلك في الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر من العام 2017. بمشاركة 40 مؤسّسة من أعضاء الرابطة، بالإضافة إلى مؤسّسات منتسبة حديثاً ومؤسّسات تونسية تقدّمت بطلب العضوية، وقام الفريق التنفيذي للرابطة بدعوة مجموعة من الشباب التونسيين المهتمين بعمل الرابطة ومنهم ممن شارك في الاجتماع التشاوري للرابطة في عمّان.

بدأت أعمال الاجتماع بفقرة افتتاحية، تحدّث فيها كل من المدير التنفيذي الأستاذ عبدة فرج الله، ورئيس مجلس الأمناء السابق الدكتور محرز الدريسي بإجمال عن الفكرة من الرابطة والرسالة التي تنشدها، مع إعطاء لمحة عن تطورها منذ الاجتماع التشاوري في نوفمبر 2015، والتأسيسي في مايو 2016، بالإضافة لتقديم للاجتماع الحالي وبيان المأمول والمنتظر منه.



■ ندوة نقاشية حول السريوع الفكري للمستشار عبدالمجواد ياسين

أما الفقرة الثانية من اليوم الثاني فكانت ندوة حوارية خصّصت لمستشار عبدالمجواد ياسين، للحديث والتوسع في أطروحته الخاصة بـ "الدين والتدين"، وأدار الندوة الدكتور يامن نوح (مصر)، حيث قدّم الدكتور عرضاً لأهم ما خلّص وانتهى إليه فيما يتعلّق بخصوص المنظومة الفقهية وتجديدها، مؤكّداً على ضرورة التفريق بين الدين في ذاته، وبين النسق التاريخي الاجتماعي للتدين.



■ المراجعات الفقهية.. ضرورة ملحة أم معركة استنزافية؟

أما الفقرة الثالثة من اليوم الأول، فكانت عبارة جلسة نقاشية، حملت العنوان: "المراجعات الفقهية.. ضرورة ملحة أم معركة استنزافية؟"، أدارها الأستاذ الدكتور صلاح الدين الجورشي من تونس. حيث تضمّنت حواراً وحديثاً معمّقا فيما يخص منظومة فقه الأحوال الشخصية، والمراجعات التجديدية لها، وتباينت الآراء بخصوصها، من حيث الضرورة ومدى الأهمية والأولوية.



■ التعليم الديني.. آفاق التطوير والنهوض

بدأت أعمال اليوم الثاني مع الندوة الحوارية الثانية، والتي جاءت بعنوان: "التعليم الديني.. آفاق التطوير والنهوض"، وتحدّث فيها كل من الدكتور سمير بودينار (المغرب)، والدكتور نبيل السعدون (الأردن)، والدكتور ليث كبة (العراق)، والدكتور المحبوب عبد السلام (السودان)، وترأس الندوة الدكتور عدنان المقراني (تونس). حيث تحدّث الدكتور سمير عن واقع مؤسسات التعليم الديني في المنطقة العربية، وتحدّث الدكتور نبيل عن منظومة القيم الأخلاقية لواجبي مناهج التربية الإسلامية، أما الدكتور ليث كبة فتطرّق للتحوّلات الراهنة والآفاق الجديدة للمنظومة التعليمية، وتجاوز نمط التعليم المدرسي إلى الرقمي.



■ ورشات عمل مخصصة:

وجاءت الفقرة الثالثة من اليوم على شكل ورشات عمل ومجموعات نقاشية، بحيث توزّع الحضور على ثلاث مجموعات، وتناولت كل مجموعة منها مشروعاً من مشروعات الرابطة: مجلة التنوير، وماجستير التنوير، والتنسيقيات المحلية.

● مساق التعليم التنويري "ماجستير التنوير"





د. الحبيب عبد السلام
رئيس مجلس أمناء الرابطة
السودان

مفكر وباحث سوداني، أستاذ متخصص في الدراسات الإسلامية، له العديد من المؤلفات والدراسات والاجتهادات في الفكر الإسلامي.

عمل مع العديد من المفكرين على رأسهم الأستاذ حسن الترابي. مؤسس جمعية ألف باء، وراسها حالياً. من أهم مؤلفاته: "الحركة الإسلامية في السودان"، وكتاب "تحرير المرأة السودانية".



د. محمد الدريسي
نائب رئيس المجلس
تونس

مستشار سابق لوزارتي الثقافة والتربية بتونس.

حاصل على شهادة الأستاذية في الفلسفة من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفاقس، وشهادة "الدراسات العليا المتخصصة في الإعلام والتوجيه" من المعهد العالي للتربية والتكوين بباردو، وشهادة "الدراسات المعمقة في علوم

التربية"، من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. حاضر في عدد من المعاهد العلمية بتونس، منها: المعهد العالي للتربية والتكوين بباردو، المعهد العالي للشباب والتنشيط الثقافي. شغل الدكتور محرز منصب مدير عام للمركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، ومستشار عام في الإعلام والتوجيه المدرسي والجامعي، ورئيس منتدى الجاحظ الثقافي (2013-2016)، ومستشار وزير الثقافة (2002-2013)، ومستشار وزير التربية (2013-2014).

مستشار سابق لوزارتي الثقافة والتربية بتونس.



أ. هاجر القحطاني
عضو مجلس الأمناء
العراق

المدير التنفيذي للمنبر دولي للحوار الإسلامي (IFID) في لندن، ورئيسة مجلس إدارة شبكة النجاح 21، كما عملت ضمن هيئة تحرير مجلة الراصد التنويري، الصادرة عن المنبر، وترأس الان هيئة تحرير مجلة التنويري. وفي 2016 انتخبت الأستاذة ضمن الأمانة العامة للرابطة العربية للتربويين التنويريين في عمان.

وفي 2017 تم انتخابها ضمن الهيئة التنفيذية للمنتدى العربي لمنظمات المجتمع المدني في بيروت.

● تطوير مجلة التنويري



● التنسيق العملية للرابطة في الدول المشاركة



■ انتخاب مجلس أمناء جديد للرابطة

اليوم الثالث والأخير من الاجتماع بدأ بفقرة خاصة للعروض التعريفية للمؤسسات المشاركة، حيث قدم ممثل كل مؤسسة مجملاً ونبذة عن المؤسسة وأبرز مشاريعها ومنتجاتها. واختتمت أعمال الاجتماع بإجراء انتخابات مجلس الأمناء، حيث تم اختيار أعضاء المجلس الجديد، بالإضافة إلى انتخاب الرئيس. وقد أسفرت الانتخابات عن انتخاب الدكتور المحبوب عبد السلام (السودان)، رئيساً للمجلس، إضافة إلى انتخاب الأعضاء: هاجر القحطاني (العراق)، علي أبو زعكوك (ليبيا)، يامن نوح (مصر)، وجيهة البحرانة (البحرين)، محرز الدريسي (تونس)، سمير بودينار (المغرب).

أمينا لمجلس المستشارين فيه (1997). انتخب نائب رئيس مؤسسة منارة الحرية في ميريلاند (1996-2011)، كما عمل مديرا تنفيذيا لمجلس الإسلامي الأمريكي (1998-2002)، وشارك في تأسيس تحالف الليبيين الأمريكيين من أجل الحرية، وانتخب كأول رئيس له (2003-2004). عمل مديرا للبرامج بمركز دراسة الإسلام والديمقراطية، ثم مديرا لمكتب واشنطن (2004-2009). ساهم الدكتور في تأسيس شبكة الديمقراطيين في العالم العربي بالدار البيضاء بالمغرب (2005)، وأشرف على تأسيس شبكة الإعلاميين الديمقراطيين في العالم العربي، وهو من مؤسسي منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، ومديره التنفيذي (2003-2010)، كما أسس منتدى المواطنة للديمقراطية والتنمية البشرية - بنغازي (2011-2014).



د. يامن نوح

عضو مجلس الأمناء
مصر

طبيب أسنان وباحث في مجال الأنثروبولوجيا البيولوجية، ومدير صالون قرطبة في مصر. عمل مدربا ومحاضرا في مجال الإرشاد النفسي وتربية الأطفال، يدرس علم الأنثروبولوجيا (علم الانسان) بجامعة القاهرة. مؤسس جمعية مصر الإنسان للتنمية الثقافية والتدريب،

يكتب في عدة صحف وإصدارات محلية ودولية، منها جريدة الصباح المصرية ومجلة الراصد التنويري اللندنية، عضو مجلس الأمناء في الرابطة العربية للتربويين التنويريين، وعضو هيئة تحرير مجلة التنويري الصادرة عن الرابطة.



أ. عبيدة فرج الله

مدير المكتب التنفيذي
الأردن

عبيدة عبدالله فرج الله (مواليد 14 نيسان 1990م، الكويت) إعلامي وناشط أردني شغل العديد من المناصب القيادية والشبابية على رأسها رئاسة البرلمان الشبابي الأردني لدورته الثانية 2013م، ويشغل الآن منصب الرئيس التنفيذي للرابطة العربية للتربويين التنويريين (AAEME)، ورئيس مجلس إدارة مركز

حكاية لتنمية المجتمع المدني، ورئيس التحرير - رئيس هيئة المديرين لراديو النجاح، ومدير مكتب المنبر الدولي للحوار الإسلامي (IFID) في الأردن، وعضو مجلس إدارة شبكة نجاح 21 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدير تحرير مجلة التنويري.



د. هبة البحرانية

عضو مجلس الأمناء
البحرين

رئيسة جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية ونائبة رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية.

حاصلة على الدكتوراة في علم البيئة، نالت لقب سفيرة السلام عام 2001 في مؤتمر "الأزمة والأمل" بنيويورك.

تولت منصب مستشارة الصندوق العالمي

للرأة، وأنشأت 2001 جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، كمنظمة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة، فهي المنظمة البحرينية الوحيدة التي نالت هذا المنصب.

نالت عضوية المجلس الاستشاري في جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية، وعضو مجلس أمناء الفكر العربي، ومجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ومجلس إدارة معهد القيادة للنساء العربيات.

أكاديمي وأستاذ جامعي.



د. سمير بودينار

عضو مجلس الأمناء
المغرب

حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي. يعمل أستاذا جامعي متخصصا في مناهج وقضايا العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع الديني والسياسي. يتركز اهتمامه كباحث، ومؤلفاته على مجالات الالتقاء بين القيم والنظريات الاجتماعية مع الحقلين الديني

الدراسات والبحوث الاجتماعية بمدينة وجدة/ المغرب.

أكاديمي وأستاذ جامعي.



د. علي رضوان ابو زعركوك

عضو مجلس الأمناء
ليبيا

حاصل على الدكتوراه في الصحافة في جامعة آيوا (1973). عمل محاضرا بكلية الآداب في الجامعة الليبية - بنغازي (1971-1976)، وأشرف على تأسيس قسم الدراسات الإعلامية - بجامعة بنغازي، وعمل محاضرا فيه، ثم حصل على ماجستير في الدراسات العربية والإسلامية من

(1979) لدراسة برنامج الدكتوراه في الدراسات العربية والإسلامية في جامعة ميشيغان (1977-1981). عمل مديرا لإدارة المطبوعات والنشر بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي، بولاية فرجينيا (1987 - 1993)، وأسهم في تأسيس المجلس الإسلامي الأمريكي، وانتخب

تونس عاصمة التنوير 2017

استثنائية، مقارنة بما يتلاطم في المحيط العربي من أمواج عنف ونزاعات وتحارب. إن تجربة تونس التنويرية ليست وليدة الصدفة، بل متجذرة تاريخياً بما أشرنا إليه من محاولات المفكرين التونسيين في القرن التاسع عشر تقريب الفكر الإنساني ومظاهر الحضارة الجديدة من أبناء هذا الوطن. هذه الشعلة من الإصلاحات وإن لم تمثل حركة تنوير منظومية ومتراصة الروافد، فقد شكّلت أرضية خصبة وعناصر تنتظر المناخ المناسب، لتثمر وتينع أزهارها. وما يسرته الدولة الوطنية وسعيها إلى سقي البذور الأولية بالتعليم وتشبيد المدارس، التي مهّدت لاسترجاع التونسيين ذاتهم المسلوقة، والشروع في عمليات البناء المؤلفة بين المنجز على الأرض من مؤسسات ديمقراطية ودستورية وتحرير للعقل وإطلاق العنان للإرادات والعزائم لبناء الإنسان/ المواطن المتنور الذي يؤجّر عقله لأي جهة كانت.

جاء تقرير "حالة التنوير في تونس" في 50 صفحة. واهتم بالبحث في جذور فريدة التجربة التونسية وما تعيشه من انتقال ديمقراطي ومسارات استثنائية، مقارنة بما يتلاطم في المحيط العربي من أمواج عنف ونزاعات. حيث تطرق التقرير إلى المعطيات الإيجابية، مع عرض وتقييم الجهد التنويري في مكوناته المتنوعة؛ الاجتماعية، والتعليمية، والثقافية، والأكاديمية، والمدنية، كما توقف عند أهم التحديات التي تواجه إتمام المسار التنويري والإصلاحي في تونس، للوصول إلى البلد العصري والديمقراطي، حيث المواطنة المحترمة، والكرامة المحفوظة، والحرية.

أطلقت الرابطة يوم 2017/ 10/2 فعالية تونس عاصمة التنوير، حيث أعلنت عن اختيار تونس لتكون عاصمة التنوير للعام 2017، وذلك اعتباراً للمخاض الحضاري والفكري الذي تشهده تونس، واختبارها لتجربة انتقال ديمقراطي فريدة واستثنائية في المنطقة، وتأميناً لتجربة تونس التنويرية وللتراكم التاريخي الذي عرفته تونس في مجال التجديد والإصلاح الفكري والثقافي.

افتتح الفعالية الأستاذ عبيدة فرج الله، معترفاً بالرابطة، ومبيّناً سبب اختيار تونس لتكون عاصمة التنوير، ثم انتقلت الكلمة إلى الدكتور محرز الدريسي، رئيس مجلس أمناء الرابطة، حيث قدّم عرضاً موجزاً عن الرابطة والفعالية، وانتقل بعدها لعرض ملخص عن تقرير حالة التنوير. بعد ذلك قدّم عدد من الشخصيات الحاضرة مداخلات، تمحورت حول توصيف ونقد واقع الفكر والمشهد التنويري في تونس والمنطقة، بالإضافة إلى التطرق لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشروع التنويري، حيث تدخل كل من: المفكر يوسف الصديق، والنائب محرزية العبيدي، والدكتور ليث كبة، والأستاذة هاجر القحطاني، والأستاذ عيسى الشارقي.

وقد شهد اللقاء حضوراً إعلامياً وصحفيّاً كثيفاً، حيث تمّ إجراء مقابلات مع عدد من أعضاء الرابطة وممثليها، وقد صدرت عدّة تقارير تلفزيونية عن الفعالية، منها تقرير للتلفزيون الوطني التونسي.

إصدار تقرير حالة التنوير - تونس 2017

اهتمّ تقرير "حالة التنوير في تونس" بالبحث في جذور فريدة التجربة التونسية وما تعيشه من انتقال ديمقراطي ومسارات





الرابطة العربية للتربويين التنويريين
ARAB ASSOCIATION FOR ENLIGHTENED MUSLIM EDUCATORS

وثيقة المبادئ

المبادئ المؤسسة

- القرآن هو النص المؤسس والمرجع الأعلى لدين الإسلام الذي جاء هداية للإنسان ولل البشرية، وبه ختمت النبوات.
- حسد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام في سنته القرآن الكريم.
- تراث المسلمين وتاريخهم واهتماماتهم هي تجربة إنسانية مفيدة محترمة ومهمة، إلا أنها كبقية الاجتهادات البشرية محكومة بأهمها ناقصة، ظرفية، وغير ملزمة.
- الاجتهاد هو طريق المسلمين في فهمهم للقرآن والسيرة والحديث والتراث ويختلف المسلمون في اجتهاداتهم باختلاف ظروفهم وعلومهم. وليس لأحد منهم أن يحتكر أو يقصر الإسلام على اجتهاده ويلفر من سواه سواء كان فرداً أو فئة أو أمة.
- تفرقت المسلمون وخسروا الكثير بسبب عصبية تراثية (دينية ومذهبية) ومناهج تدعي امتلاك الفهم والعلم وتعطي لنفسها حق التسلط وفرض الرضاية على بقية المسلمين والناس.
- تستند اليوم حاجة المسلمين الى بقظة ونهضة متنورة بالقرآن والعلم وخدمة الحضارة الإنسانية من أجل توحيد المسلمين وتزكيتهم وحمائتهم من السلوك المتطرف الذي يمارسه الغلاة والجهلة.

قيم التنوير

- هي قيم القرآن التي أسست للآرامة الإنسان وحرمة الحياة، وأصلحت للآرامة الفرد وحقوقه وحدوده.
- هي قيم القرآن التي دعت الى التعارف والبيان والحوار والخلعة والمجدل والتي هي أحسن وأكثرت على القبول بالاختلاف.
- هي قيم القرآن التي أسست لحرية الإنسان في الاعتقاد والعمل وحقه في الاختيار وحصر حسابه عند الله في الحياة الآخرة.
- هي قيم القرآن التي أمرت بطلب الحق بالقراءة والعلم والتعلم والبحث والتفكير والعقل والتدبر والسؤال والاهتداء بالآيات ونهت عن طلب الحق بالانقياد لما (وجدنا عليه آباءنا) والطاعة العمياء للكبراء والسادة.
- هي قيم القرآن التي دعت الى إيجاد القاسم المشترك "كلمة سواء" التي نحن اليوم في أشد الحاجة لها لتبنيها والتعبير بها الى الله وحده لا شريك له، وأن لا نتخذ من أنفسنا أرباباً يلقر بعضنا البعض عند الاختلاف فيما بيننا، بل نشهد لبعضنا بالإسلام.
- هي قيم القرآن التي دعت لاستنهاض العقل والتدافع والتآلف والتعاون والانسجام، وليس لتأصيل الجهالة بالتنافر للانذفاع للمصدام والعادة.

من هو التنويري؟

"التنويري"...

هو الشخص الذي يمتلك الجرأة لیسأل أسئلة نقدية حقيقية..
وهو الذي يمتلك الشفافية لصناعة إجابات أصيلة، منطلقة من خبرة ذاتية صادقة، ومعرفة متراكمة..

"التنويري"...

هو الشخص الذي يمتلك روح التعلم المستمر، والذي لا يتوقف عن النمو والنضج وتطوير الذات..

"التنويري"...

هو الشخص الذي لا تخيفه الأسئلة، وهو الذي يمتلك القدر الكافي من الأمان الداخلي، بحيث لا يشعر بالتهديد على أفكاره ومعتقداته من أسئلة الآخرين..

"التنويري"...

هو الشخص الذي يستطيع التمييز بين قناعاته الأصلية المنطلقة من خبرته الذاتية، وبين إملاءات الثقافة، الدعوية بالضغط الاجتماعي والثقلي التاريخي..

"التنويري"...

ليس هو الشخص الذي يؤمن بأفكار بعينها بالضرورة، أو الذي يرفض الإيمان بأفكار أخرى، وإنما التنويري هو من يستطيع دائماً أن يسائل مسلماته، وبالتالي فهو في حالة تحول وتطور مستمر..

"التنويري"...

هو الشخص الذي يتعامل مع مجتمعه من منطلق إحساسه بالسيولة، وليس من منطلق إحساسه بالتعالق، أو إحساسه بالدونية..

"التنويري"...

هو الشخص الذي ولاؤه للحقيقة، والحقيقة فقط فالولاء للحقيقة هو جوهر الإيمان والعلم معاً..

www.altanweeri.net

info@altanweeri.net